الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي – سرت
كلية الاقتصاد
الدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

القوة النووية الإسرائيلية وأثرها على الأمن القومي العربي

إعداد الطالبة : فوزية أمحمد أبوزهو .
إشراف
الأستاذ الدكتور : بسيوني محمد الخولي

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العليا (الماجستير)
في العلوم السياسية

العام الجامعي : 2005 - 2006

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ
إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ
يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ وَاتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ ۚ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ ﴾

سورة آل عمران

الإهـــــداء

إلى أمي.. التي زرعت فيّا روح التواضع والاستقامة في العمـــل

إلى أبي.. الذي ربى فيّا روح الثقة والاعتماد على النفـــس

إلى كل من علمني حرفاً وأنار لي دربا وبذل جهداً وساريي للوصـــول

إلى هذا المستوى من العلم.. وفاء وعرفانا.

الباحثة : فوزيـــة

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من صاحبني في مشوار إعداد هذه الدراسة، وأخص بالشكر والتقدير الأستاذ الدكتور الفاضل: بسيوني محمد الخولي، وأبي العزيز، والزميلين: سليمان العبدلي و رقية عبد الهادي، وكل من شجعني على السير قدماً نحو تحقيق هذه الغاية، لهم جميعاً كل الشكر والتقدير.

الفهـــــرس

فهرس الموضوعات

الموضوع ..... الصفحة

المقدمة 1

الفصل الأول

القوة النووية الإسرائيلية

المبحث الأول : دوافع امتلاك إسرائيل للسلاح النووي 11

المبحث الثاني : نشأة وتطور القوة النووية الإسرائيلية 27

المبحث الثالث : موقف المنظمات العالمية : الدولية والإقليمية من القوة النووية الإسرائيلية 60

الفصل الثاني

الأمن القومي العربي

المبحث الأول : مفهوم الأمن القومي العربـــي 71

المبحث الثاني : مرتكزات الأمن القومي العربي 84

المبحث الثالث : تحديات الأمن القومي العربـــي 98

الفصل الثالث

أثر القوة النووية الإسرائيلية على الأمن القومي العربي

المبحث الأول : آثار القوة النووية الإسرائيلية على الأمن القومي العربي 129

المبحث الثاني : قيود ومحاذير استخدام السلاح النووي الإسرائيلي 144

المبحث الثالث : الخيارات العربية لمواجهة القوة النووية الإسرائيلية 158

الخاتمة 178

المصادر 184

المقدمة

المقدمـــــــة :

مـــنذ إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين والإسرائيليون يبحثون عن امتلاك قـــوة أو مجال إضافي يمنع التهديد العربي المستمر ويردعه من إلحاق تدمير أو زوال لدولـــتهم ، حـــيث ما أنفك زعماء الصهيونية يعززون هذه النوايا دافعين المســـؤولين الإسرائيليين إلى رسم خطط إستراتيجية مستقبلية بعيدة المدى ، من حيث حشد الأسلحة وخاصة الفتاكة منها بالإضافة للاعتداءات المتواصلة .

وبـــناء على ذلك أصبحت منطقة الشرق الأوسط عموماً والمنطقة العربية خصوصـــاً مـــن المناطق الأكثر توتراً في العالم وذلك بسبب استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية واستمرارها في بناء قوتها ورفضها الامتثال لقرارات الأمـــم المـــتحدة ذات الصلة بالصراع العربي الإسرائيلي وموقفها السلبي خلال مباحـــثات السلام ، بالإضافة لرفضها التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة الـــنووية ، والتفتـــيش على منشآتها في هذا المجال وإخضاعها لنظام الضمانات والتفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ومـــنذ بدايـــة الصراع بين العرب وإسرائيل والأخيرة تسعى إلى امتلاك أحـــدث أنواع الأسلحة سواء منها الأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل مثل الأســـلحة النووية والبيولوجية والكيماوية ، حيث تؤكد المعلومات المتوافرة في الأوســـاط الدولـــية امـــتلاك إسرائيل للأسلحة النووية إضافة إلى أسلحة الدمار الأخـــرى ، ثـــم أخذت إسرائيل تتشبث بسياسة التفرد بالأسلحة النووية بما يهدد أمن المنطقة .

إن وجـــود إســـرائيل كقوة نووية في المنطقة العربية يشكل تهديداً مباشراً للأمـــن القومـــي العربي ، الذي تأثر كثيراً بالتغيرات التي طرأت على النظام العالمي في بداية التسعينيات من القرن العشرين ، من خلال ثلاث محاور رئيسة أولاً : تمكـــن أوروبـــا وأمـــريكا فـــي العالم بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار المنظومة الاشتراكية ، ثانياً : السيطرة العالمية للصهيونية السياسية وتمكنها من

تحقيق أهدافها وتنفيذ مخططاتها في العالم ، وثالثاً :استمرار الضعف المزري الذي يعيشه العالم الإسلامي ، والشعب العربي بالذات ، وهوان العرب على أنفسهم وتفككهم وتشتتهم ، في مقابل نجاح أعدائهم في السيطرة على بلدانهم سواء كانت سيطرةً عسكريةً أو سياسيةً أو اقتصاديةً أو مزيجاً من الكل .

ارتبط بما تقدم رؤية الكيان الصهيوني للقنبلة الذرية على أنها سر وجود الدولة العبرية واستمرارها في المنطقة العربية ، فإمكانية استخدام إسرائيل للسلاح النووي أمر في عداد الاحتمال الممكن ولكن هذا الاستخدام مشروط بالحالة التي قد تتعرض فيها إسرائيل للخطر أو لهجوم مباغت أو لاحتمال الهزيمة ، فالاحتمال النووي في السلوك العسكري الإسرائيلي وارد جداً .

إذا كانت هذه الحقائق تشير إلى حجم الأخطار الحاضرة والمستقبلية التي تهدد الأمن القومي العربي ، فإنها تدق ناقوس الخطر وتحث على التفكير إذا اقتضى الأمر في ولوج الخيار النووي ردعاً لأية مغامرة صهيونية تقامر بالمصير العربي .

أولاً : الدراسات السابقة :

من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع دراسة الدكتور : ممدوح حامد عطية ، وجاءت تحت عنوان "البرنامج النووي الإسرائيلي وتأثيره على الأمن القومي العربي" ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1997م .

جاءت هذه الدراسة في ستة فصول ، تناول الفصل الأول فكرة قادة إسرائيل في امتلاك القوة النووية ، ونشأة البرنامج النووي الإسرائيلي وأنشطة إسرائيل غير المشروعة وبحوث الصواريخ وقرار صنع القنبلة وكيفية الحصول على الوقود النووي ، أما الفصل الثاني فقد استعرض تطور البرنامج النووي الإسرائيلي وأهم العوامل التي ساعدت على تطوره ، والفصل الثالث حلل مقومات القدرة النووية الإسرائيلية من حيث توفر القاعدة العلمية من جامعات ومعاهد خاصة بالنشاط النووي ومؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية ، مختتما بمشاركة إسرائيل في النشاط النووي وبرنامج الترجمات العلمية والمفاعلات

الـــنووية بإسرائيل ، أما الفصلان الرابع والخامس فقد خُصصا لسمات الترسانة الـــنووية وخـــيارات تصـــميم القنبلة وعدد وشكل الرؤوس النووية وجاهزيتها للاســـتخدام ، فـــي حين استعرض الفصل الأخير الأمن القومي العربي والتهديد النووي الإسرائيلي من حيث السعي الإسرائيلي لامتلاك القدرة العسكرية المتفوقة وجـــذب يهود العالم والتحالف مع قوى عظمى وقضية الحد من انتشار الأسلحة الـــنووية ، معرجا على معوقات الأمن القومي العربي والتي حددها المؤلف في الخلافات العربية وضعف جامعة الدول العربية والاستقطاب الدولي ، خاتما هذا الفصل بالحديث عن إشكاليات إزالة بنية إسرائيل النووية والتصرف مع أسلحة إســـرائيل النووية وأسلوب مواجهة الخطر النووي الإسرائيلي وحدد في المظلة التقليدية والردع المصدق والرادع فوق التقليدي .

أن هذه الكتاب محاولة علمية جادة لتحليل مضامين السياسة والاستراتيجية للقوة النووية الإسرائيلية ، وذلك بمنهجية علمية منضبطة حيث أكدّ المؤلف على أن هـــناك فرصـــاً للاستخدام العسكري لهذا السلاح من جانب إسرائيل ، بيد أن المؤلف لم يأت على ذكر العوامل التي تحول دون تبني إسرائيل للخيار النووي كخيار عسكري في أي مواجهة عسكرية محتملة مع العرب .

إضـــافة إلـــى ما سبق فإن الدراسة وبالرغم من حداثتها إلا أن الباحث لم يتطـــرق لذكـــر آخـــر التطورات الاستراتيجية العسكرية التكنولوجية للبرنامج الـــنووي الإســـرائيلي ، كمـــا أن الدراســـة جاءت لتحليل أثر البرنامج النووي الإســـرائيلي علـــى الأمن القومي العربي إلا أنها ركزت على البرنامج النووي الإسرائيلي أكثر من الأمن القومي العربي ، وهذا ما ستستكمله هذه الدراسة .

ثانياً : مشكلة الدراسة :

إن امـــتلاك إســـرائيل للســـلاح الـــنووي أصبح منذ فترة طويلة في حكم المعروف ، الأمر الذي قد يشكل خطورة على الأمن القومي العربي ، هو أساس مشكلة هذه الدراسة ، والتي يمكن تحديدها بصورة أوضح في عدة أسئلة وهي :

- القوة النووية الإسرائيلية ما آثارها على الأمن القومي العربي ؟

- مـــا هي الخيارات المطروحة أمام الدول العربية لمواجهة القوة النووية الإسرائيلية ، الدخول في مظلة نووية لتأمين أمنها القومي ، وهل الرادع التقليدي والغير تقليدي يشكل رادعاً استراتيجياً ؟

ثالثاً : فرضيـــــات الدراسة :

لقد تحددت فرضيات هذا البحث في الآتي :

الفرضية الأولى : القوة النووية الإسرائيلية تمثل تهديداً للأمن القومي العربي .

الفرضـــية الثانـــية : القوة النووية الإسرائيلية تحدها قيود قانونية وجيوبوليتيكية وبالتالي ليس لها تهديد على الأمن القومي العربي .

الفرضية الثالثة : امتلاك العرب للسلاح النووي يخلق توازناً إقليمياً في المنطقة بحيث يقل إلى درجة كبيرة احتمال استعماله من قبل إسرائيل .

رابعاً : القيمة العلمية للدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في البحث في القوة النووية الإسرائيلية ، وتبين أثرها علـــى الأمن القومي العربي ، ومدى ما سببه ذلك من تحفيز دول المنطقة على السعي في مبادرات لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي .

وتوضـــح هذه الدراسة لماذا تمتلك إسرائيل سلاحاً نووياً في وقت تلزم فيه دول المـــنطقة وأطـــراف أخرى بالتوقيع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية .

خامساً : أهداف الدراســـــة :

تتمثل أهداف الدراســـــة في الآتي :

1- تهـــدف الدراسة إلى التعرف على السلاح النووي الإسرائيلي ، ومعرفة هل التسلح النووي الإسرائيلي له قدرة تأثيرية على الأمن القومي العربي .

2- تهـــدف الدراســـة لتوضـــيح الرؤية الإسرائيلية بين الامتلاك والإعلان عن السلاح النووي .

3- تهدف الدراسة لمعرفة إذ كان السلاح النووي الإسرائيلي سلاحاً رادعاً.
4- معرفة إذ كان هناك قيود مفروضة على استخدام القوة النووية الإسرائيلية ، ومعرفة أيضاً الخيارات المطروحة أمام الدول العربية لمواجهة هذه القوة .

سادساً : التعريفات الإجرائية :

1. القـوة : هـي مدى التأثير أو السيطرة التي تمارسها دولة على دولة أو عدة دول أخـرى فهـي وسـيلة وغاية في آن واحد ، وهي في نفس الوقت وسيلة تسـتخدم وهدف تسعى الدولة إلى تحقيقه في مجالات تنافس سياسية واقتصادية واجتماعية مع بقية الدول الأخرى .
5. السـلاح الـنووي : وهـي الأسلحة التي تنتج مفعولها من تفاعلات متسلسلة لانصـهار نووي حراري ، أو انشطار نووي ، وتجمع في تأثيرها بين الأسلحة الحارقة والثاقبة والمتفجرة والمشعة ذات القوة الهائلة ، ويترتب على استخدامها تدمير المنشآت وإبادة الكائنات الحية وتدمير الوسط البيئي .

سابعاً : حـدود الدراسـة :

بالنسبة للحدود الزمانية والمكانية لهذه الدراسة سيتم توضيحها كالتالي:

أولا : المحددات الزمنية :- منذ عام 1948 وحتى عام 2004 .

ثانـياً : المحـددات المكانـية:- ستكون محددات هذه الدراسة المنطقة العربية وإسرائيل .

ثامناً : مناهج الدراسة :

في هذه الدراسة سنستخدم منهجين هما :

- المـدخل التاريخي : وقد استخدم هذا المدخل في متابعة تطور القوة النووية الإسرائيلية .
- المنهج الوصفي : وجاء هذا المنهج مقترناً بالمنهج التحليلي ليستخدم في كافة أجزاء الدراسة .

تاسعاً : تقسيم الـــدراســـــة :

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول :

تناول الفصل الأول الدوافع أمنية والسياسة والاقتصادية التي دفعت بالدولة الإســرائيلية لامتلاك القوة النووية ، مستعرضاً نشأة وتطور هذه القوة ، محللاً موقف المنظمات الدولية العالمية والإقليمية من هذه القوة النووية .

أمـــا الفصـــل الثاني فقد بحث الأمن القومي العربي مبتدئاً بتعريفه ، وأهم مرتكزاته ، مختتماً بالتحديات المهددة له .

في حين عكف الفصل الثالث على دراسة أثر القوة النووية الإسرائيلية على الأمن القومي العربي ، حيث تضمن آثار هذه القوة على الأمن القومي العربي ، معــرجاً علـــى المحاذيـــر والقـــيود المفروضـــة على استخدام السلاح النووي الإسرائيلي ، وكذلك تضمن هذا الفصل الخيارات العربية لمواجهة القوة النووية الإسرائيلية .

الفصل الأول

القوة النووية الإسرائيلية

الفصل الأول

القوة النووية الإسرائيلية

إن أية دولة تخطط لأن تكون قوة نووية عليها أن تضع استراتيجية تهدف إلى الاعتماد على الذات واستخدام القدرات الوطنية وخلق البنية الأساسية وتنمية الطاقة البشرية المتخصصة بحيث تقوم بالتصنيع النووي ، وبناء المنشآت النووية ، وقد يكون ذلك لاستخدامات سلمية أو لتصنيع الأسلحة النووية ، وفي كل الأحوال لا بد من دعم البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية وأن يصاحب ذلك تنمية التكنولوجيا النووية ، ليأتي بعد ذلك مرحلة إنتاج الأسلحة النووية تأسيساً على القاعدة العلمية النووية القوية التي تكونت .

إن ذلك ينطبق على إسرائيل التي خططت في أوائل الخمسينات واستمرت حتى الآن في خلق قاعدة علمية نووية وتكنولوجية متطورة ذات مستوى عال ، كانت استراتيجيتها تهدف إلى جانب الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية إنتاج أسلحة نووية ، حيث حرصت على إنشاء عدد كبير من المعامل والأقسام العلمية النووية من جامعات ومعاهد ومراكز البحوث سواء كانت فيزياء ذرية أو هندسة نووية أو علوم إشعاع وغيرها من العلوم الداعمة للتخصصات النووية مثل الرياضيات والكيمياء والبيولوجيا .

إن هدف إسرائيل من امتلاك أسلحة نووية وكيماوية وبيولوجية يلتقي مع دورها الوظيفي كمشروع استيطاني يستهدف إخضاع دول المنطقة للطموحات الصهيونية الاستعمارية ، ولكي تحقق هذا ، كان لا بد من أن ترفد الآلة العسكرية التي دأبت على بنائها وتطويرها ، بقوة إضافية من الأسلحة غير التقليدية ، أسلحة الدمار الشامل .

وتعتقد القيادة العسكرية للكيان الصهيوني أن امتلاكها لمثل هذه الأسلحة من شأنه أن يدفع دول المنطقة المستهدفة إلى الإقلاع عن التفكير في استمرار المقاومة لهذا المشروع ، وبالتالي الرضوخ لغاياته ، فبناء القوة النووية الإسرائيلية لا بد أن تقع في إطار الإجراءات الدفاعية ، كما تدعي ، وهو كذلك

فـــي صـــلب استراتيجية ما تراه تأميناً لدورها الوظيفي الذي هو بطبيعة الحال عدواني ، ومهما يكن من أمر ، فإن إسرائيل لا تزال تحجم عن الإقرار رسمياً بحـــيازتها أســـلحة نووية وتصر على موقفها القائل أنها تملك الخيار النووي ، لكـــنها لـــن تكـــون الأولى في المنطقة في إدخال هذه الأسلحة ولا تزال تعتمد استراتيجية ردع نووي مغلفة بالغموض لأن في ذلك فوائد استراتيجية وسياسية أكبر من الردع النووي المعلن سواء إقليمياً أو دولياً ، ولا تزال تصر على عدم توقـــيع معاهـــدة مـــنع انتشار الأسلحة النووية ، لكنها تدعي القبول بمبدأ إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط !

لقـــد أدركت القيادة الصهيونية أن بقاء إسرائيل في المنطقة لا بد أن يعتمد علـــى الدعم الخارجي أولاً حيث وظفت إسرائيل كل علاقاتها مع أوربا وأمريكا وكذلك جنوب أفريقيا في دفع برنامجها النووي ، وبالمثل نجحت في استثمار كل النزاعات العربية مع الغرب لصالحها ، بحيث يمكن القول بأن امتلاك إسرائيل للترســـانة الـــنووية جاء محصلة لأكثر من إسهام : بداية من الدور الفرنسي ثم الأمريكـــي وجـــنوب أفريقيا هذا من جهة ، ومن جهة أخرى منعت أي طرف عربـــي من امتلاك سلاح نووي ، كما حدث مع العراق بتدمير مفاعل أوزاريك بضربة جوية ؛ الحفاظ على إبقاء فارق شاسع بين الكيف الإسرائيلي المتمثل في تقـــدم علمي وتكنولوجي ينعكس على شكل قوة الردع العسكرية والاقتصادية ، وبـــين الكم العربي المتخلف علمياً وتكنولوجياً والذي يتمثل في هزائم عسكرية وقبول الوجود الإسرائيلي آخر الأمر .

ويتناول هذا الفصل ثلاث مباحث وهي :

المبحث الأول : دوافع امتلاك إسرائيل للسلاح النووي

المبحث الثاني : نشأة وتطور القوة النووية الإسرائيلية .

المبحث الثالث : موقف المنظمات الدولية الإقليمية من القوة النووية الإسرائيلية.

المبحث الأول

دوافع امتلاك إسرائيل للسلاح النووي

لقـد تمكنت إسرائيل من توفيـر مستلزمات خيار التسلح النووي بامتلاك التكنولوجيا النووية ، وقد اجتمعت لديها الرغبة والقدرة ، بشكل مباشر أو غير مباشـر ، وقـد تضـافر الداخل (إسرائيل وكوادرها) والخارج (تعاون الدول الكبرى) في توفير المستلزمات المطلوبة من خبرة ومواد ، سواء بصيغة قانونية بحجة الاستخدام السلمي أو بصيغة غير قانونية للاستخدام الحربي ، كل ذلك في عمل بعيد المدى متناسق الحلقات والأبعاد ، ولكن ما هي دوافع دولة إسرائيل – التي لا يتجاوز حجمها مساحة محافظة عربية – من الإقدام على امتلاك السلاح النووي ؟ ، في الوقت الذي لا تملك فيه أي دولة في المنطقة مثل هذا الخيار ؟ ، بل لا تملك أي دولة مجرد تصريح أو تلميح برغبتها في امتلاكه ؟ .

كل هذه التساؤلات ترد إلى جملة دوافع ، وضعتها إسرائيل في اعتبارها ، منذ اليوم الأول لبدء العمل في برنامجها النووي ، فإسرائيل لم تقدم على تطوير خـيار نووي عسكري بمعزل عن استراتيجيتها وأهدافها المحددة ، وهذه حقيقة ثابـتة تـؤكدها الشـواهد والمعطيات ، وتدعمها تجارب الماضي غير البعيد ، وبنظـرة ثاقـبة وإمعـان يمكن فهم النوايا الإسرائيلية التي حددتها عند تطوير سلاحها النووي في جملة دوافع وهي :

أولاً : دوافع أمنية استراتيجية :

1- السبق في امتلاك القدرة النووية العسكرية في المنطقة :

وذلـك من خلال الحرص على احتكار السلاح النووي في المنطقة ، ومـنع أيـة دولـة عربية من تنفيذ برنامج نووي عسكري ، سواء بالعمل العسـكري المباشـر لتدمير مثل هذه البرامج مثلما حدث في عام 1981م لمفاعـل العراقـي (أوزيـراك) وبتوظيف الضغوط الأمريكية على الدول العربية لإحباط برامجها النووية ومنع تطويرها.

2- سرعة تآكل السلام التقليدي في المعارك الحالية :

لقـد شهدت حرب أكتوبر 1973م ، استخدام الأسلحة الحديثة بشكل لم يسـبق له مثيل كماً وكيفاً ، وهذا العامل يحتم على أطراف الصراع الاحتفاظ بتكديسـات كبيرة من الأسلحة للاستعواض خلال العمليات ، الأمر الذي يصبح فـي صالح العرب وبخاصة أن القدرة العربية على تحمل الخسائر كبيرة ، كما أن معـدل التدمير العالي يجعل (وقع الصراع أسرع) ، بذلك يقل الوقت المتاح لأعمال فن إدارة الأزمة باستغلال التناقض بين التصعيد والحصول على وسائله . لذلك فإن من يريد النصر ، عليه أن يخطفه أو يسرقه وهذا ليس ميسراً في كل الأحـوال ، مما يدفع بالدول الإقليمية إلى الاعتماد بدرجة أكبر على المساعدات الخارجية لضمان أمنها .

وهـذا الاعـتماد الكامل يعرض القرار الإسرائيلي للضغوط السياسية ليس لهمـا مـن حل بديل إلا الرادع النووي ، فالقوة العسكرية الحقيقية لشعب ما لا تقـاس الـيوم بتنوع الأسلحة التي يشتريها من الخارج ولا بكمياتها فحسب بل بالقـدرة علـى إنـتاج السلاح الذي يضمن له البقاء وقت المحنة إذ يكون هذا الإنجاز بمثابة الاحتياطي الاستراتيجي المضمون في حالة التعرض للفناء .

ثانياً : دوافع سياسية :

1- حرية اتخاذ القرار :

إن اتجـاه إسـرائيل إلى الخيار النووي اتجاه عالمي الآن على أساس أن الدولـة الـنووية تكون دائماً في الموقف الأقوى في مواجهة الدول غير النووية التي ستجد نفسها دائماً في حالة قلق في علاقاتها الدولية .

وإسـرائيل تعلـم أن سياستها التوسعية قد لا تجد تأييدا كاملاً من الولايات المتحدة الأمريكية مما يجعل قراراتها تقع تحت ضغوط معينة في مواقف حيوية بالنسبة لها ، وأن السياسة ليس فيها الصداقة الدائمة ولا العداوة الدائمة بل تعتمد فقـط علـى المصالح ، والمصالح تختلف اليوم عنها في الغد ، وهذا يعني أن

إســـرائيل لن تسمح مهما كانت الظروف بأن تجعل وجودها يعتمد على ضمان خارجي[1] ، وذلك لعدة أسباب منها :

- فقـــد يـــؤدي هـــذا لخضوع إسرائيل لإملاء سياسي حول طرق ووسائل حل النزاع العربي – الإسرائيلي مما قد يكون في صالح الأعداء .
- قد لا تكون الدولة متفقة مع إسرائيل تماماً في تقديرها للموقف .
- في الوقت الحالي تتحدد نتيجة الحرب في الأيام الأولى من بدء القتال ، وعليه فإن معاونة حلفائها قد تصلها بعد فوات الأوان .
- بقـــاء إســـرائيل يعتمد على قدرتها الذاتية في الدفاع عن نفسها دون معاونة خارجية ، وهذا يعني ضرورة الرجوع (للرادع النووي) .

بالـــرغم مما تقدم فأن الخيار النووي قد لا يعطي استقلالية أكثر لإسرائيل في اتخاذ القرار السياسي وتقليل الضغط الخارجي عليها إذا ما اتخذت قرارات تـــتعارض مـــع اتجاهات السياسة الأمريكية ؛ فمثلاً لو هددت إسرائيل جيرانها بضـــربهم بالأسلحة النووية في حالة اليأس فإن الاعتراض من أي قوى عظمى لهـــذا التهديد يجعل إسرائيل تعود من جديد لترتكن على التأييد الأمريكي ، وهذا يعنـــي أي قوة نووية تلجأ إلى استخدام قوتها في حالة الدفاع عن نفسها ستواجه باعتراضـــات من إحدى القوى العظمى ، وسوف يستمر اعتماد القوى الصغرى حتى لو أصبح في حيازتها أسلحة نووية على القوى العظمى ، فإسرائيل لن يقل اعـــتمادها علـــى الـــولايات المتحدة لا للسبب السابق فحسب بل لأن ثمن أمنها القومـــي وارد لهـــا من الولايات المتحدة ولأن العالم مضطرب من حين لآخر يصعب على الدول الصغرى أن تحافظ على نفسها بغنى عن الدول العظمى .

2- الابتـــــــزاز :

لقـــد اســـتخدم الكـــيان الإســـرائيلي الخيار النووي–عن طريق التلميحات والإشـــارات بامتلاكه لهذا الخيار كأداة إرهاب للعرب وسعى من خلال ممارسة

---

[1] . إيجال آلون ، إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي ، ترجمة : عثمان سعيد (بيروت : دار العودة ، 1971م) ص 11 ، وأيضاً أمين هويدي ، الأمن العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي (بيروت : دار الطليعة ، 1975م) ص 56 .

سياســة الردع عن طريق الشك إلى هدف واضح ، قوامه ابتزاز الدول العربية مــن أجل الحصول على مكاسب وتنازلات إقليمية وسياسية[1] ؛ بمعنى النفاذ إلى الإرادة العربية الإستراتيجية ، وشلها عن القيام بدور فعال في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي عام 1967م .

وهــذا يعنــي أن امــتلاك النظام النووي الغامض أو العلني من قبل أحد أطراف الصراع في المنطقة لا بد أن يوفر لمثل هذا الطرف القدرة على فرض الســلام ؛ لأنه يردع الطرف الآخر عن الإقدام على شن الحرب ، ويجعله يعيد النظــر فــي حســاباته ، ويتوصل في النهاية إلى أنه لا بد من التسليم بوجود وشروط الطرف الآخر ؛ باعتباره الجانب الأقوى في إطار صراع الإرادات .

وعلى هذا النحو يمكن القول بأن هناك عدة أهداف يسعى إليها الإسرائيليين من خلال سياسة الابتزاز ؛ هي:

1- منع العرب من استرداد أراضيهم بالتأثير على إرادتهم المعنوية والقتالية .

2- إرغــام العرب على الجلوس مع إسرائيل على طاولة المفاوضات مباشرة ؛ وهو ما يؤدي إلى الاعتراف والقبول بها كحقيقة واقعة [2] .

3- انتزاع صك التنازل عن الأراضي المغتصبة عامي 1948م و1967م .

3- الإخضاع :

هــذا الهــدف يمــثل مســتوى آخر من مستويات الإستراتيجية النووية ؛ والانــتقال إلى ذلك الهدف يتطلب من إسرائيل - كخطوة لا بد منها - الإعلان عن امتلاك السلاح النووي ، وعدم الاكتفاء بالإيماءات والتلميحات .

ومــما لا شــك فيه أن مثل هذه الخطوة تشكــل عنصراً هاماً من عناصر الــردع ، وتوفر مزايا إستراتيجية لا حصر لها ، وليس من المستبعد احتمال أن تصــعّد إســرائيل تهديــدها ؛ أي محاولة التهديد علناً باستخدام السلاح النووي

---

1 . د . محمد سليمان الزيود ، "التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي" ، المستقبل العربي ، العدد270 ، السنة الثامنة ، (2001م) ، ص ص 114-115 .

2 . ستيف فليسمان ، القنبلة الإسلامية ، ترجمة دار النشر ، (القدس ، دار النشر ، 1982) ص 159.

لإخضـــاع أقطار العالم العربي ، وحملها على الإتيان بأفعال وخطوات تتفق مع أهداف إسرائيل ومصالحها .

وفـــي صدد ذلك نسوق هنا إعلانا صريحا لأحد أعضاء النخبة الإسرائيلية حـــين قال : "إن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي سيعرقل الآمال العربية ؛ وإن استخدام عدد من القنابل المركبة على وسائل إطلاق ملائمة يستطيع إلحاق أفدح الأضـــرار بكـــل العواصـــم العربية ، إنه من المشكوك فيه أن تخاطر الأنظمة العربية بفقدان القاهرة ، ودمشق وحمص وحلب ، وبنغازي وطرابلس من أجل إبادة إسرائيل"[1] .

وأيًا كان المغزى أو الهدف الكامن وراء التهديدات هذه وسواء كانت مجرد مناورة ؛ فإن المطلوب هو العمل على قلب هذه المعادلة ؛ لتصبح إسرائيل كلها رهيـــنة في يد القدرة العربية بشقيها التقليدي وغير التقليدي ، وليست العواصم العـــربية والملايـــين مـــن أبناء العالم العربي رهائن في يد إسرائيل . فالعقيدة الصهيونية لن تتورع عن فعل الإبادة ؛ لأنها تؤمن بأنه لا مكان لأمتين في هذه المنطقة ، وهذا حتماً ينقلنا للحديث عن ثالث الأهداف الإستراتيجية ، وهو الإفناء

4- الإفناء :

إن العقـــيدة الصـــهيونية - كما سبق القول - بما تنطوي عليه من نزعات وأفكار عدوانية كثيرًا ما هيأت لحملات عدوانية ضد العرب ، لا بغرض التوسع فحسب ، وإنما بهدف إلحاق الدمار والإضرار بالعرب ، ففي أفكار صانعي هذه العقيدة ما يقطع بأن الدوافع إلى الإبادة والإفناء كانت ولا تزال واقعاً تاريخيًا لا ســـبيل إلى إنكاره ، فقد ذكر البروفيسور (إيلداه شايب) الفيلسوف الصهيوني في قوله : "إنه لا مكان لأمتين في هذه المنطقة ويجب على أحداهما أن تقضي على الأخرى ، وإن الحياة ستكتب للشعب اليهودي ولحركة تحرره القومي"[2] .

---

[1] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

[2] . محمد سليمان الزيود ، "التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي" ، مرجع سبق ذكره ، ص116 وما بعدها .

5- زيادة الهيبة العالمية :

إن امـــتلاك الرادع النووي يعطي إسرائيل الهيمنة كقوة إقليمية من جانب وكقـــوة مؤثـــرة في السياسة العالمية من جانب آخر ، مما يساعدها في تحقيق أهـــدافها التوسعية قبل أن ينجح العرب في اللحاق بها ، وحينئذ ينصرف العرب عن المواجهة العسكرية وبالتالي يجبرون علي توقيع اتفاقيات السلام بشروطها .

6- تعزيز أهميتها في نظر الإدارة الأمريكية :

هـــناك قـــناعة إسرائيلية على المستويات العليا بأن استخدام العامل النووي الـــذي تحتكـــره بمفردها يمكن أن يجعل منها القوة الوحيدة التي تنفرد بالسطوة والـــنفوذ في المنطقة ؛ وهو ما يعزز من أهميتها في نظر الولايـــات المتحدة ؛ ومثل هذا يتطلب أن تظهر إسرائيل بكامل تفوقها التقليدي وغير التقليدي .

7- صعوبة حيازة العرب للرادع النووي على المدى القريب :

وممـــــا يدفـــع إسرائيل إلـــي العمل علي حيازة الرادع النووي أن العرب مـــازال أمامهم شوط طويل لحيازة هذا الرادع وعليه تعمل إسرائيل علي حيازة هـــذا الرادع وهي مصممة علي إطالة هذا الشوط ما أمكنها ذلك ، وأبلغ دليل علـــي ذلك محاولتها المستمرة في إفشال المجهود النووي العراقي ، والذي بلغ قمته حينما ضربت المفاعل (أوزيراك) الأمر الذي فتح مجالاً جديداً في الصراع بعد أن أعطت نفسها الحق في فرض وصاية تكنولوجية علي الدول الأخرى في المنطقة التي لا تهدد أمنها ، ويتم هذا في الوقت الذي تعمم فيه الدول تكنولوجيا الطاقـــة الـــنووية مـــن اجـــل مواجهة العجز في الطاقة في الوسائل الأخرى ، ولمـــوازنة ميزان مدفوعاتها الناتج عن ارتفاع ناتج النفط . إذن فحصولها علي الرادع النووي يكسبها وقتاً ثميناً توطد فيه مراكزها وتحقق خلاله أطماعها دون خوف من رادع عربي نووي .

أولاً : دوافع سياسية :

1- استنزاف الطاقة العربية :

أن تصـــعيد قوة الردع إلى المستوى النووي يمتص قدرات العرب المالية ويستنزفها ويبعدها عن مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهي المجالات التي تخشاها إسرائيل بحق .

وتؤتي هذه الاستراتيجية الاستنزافية ثمراتها الحقيقية لو أنها صعدت وسائل الـــردع ، وفـــي الوقت نفسه حافظت على الفجوة الموجودة في القدرات النووية بيـــنها وبين العرب بضرب منشآتهم النووية إذا استكملت أو أوشكت على ذلك . وبـــذلك يـــدور رأس المـــال العربي المستثمر لحيازة الرادع النووي في دائرة مفـــرغة مـــن العمل على حيازة الرادع المرغوب فيه واستحالة تحقيق ذلك عن طريق القسر والعدوان .

من المتعذر ذكر كافة أنظمة التسليح الموجودة في التسليح العربي بصورة مفصلة في هذا المقام ، وسنُذكر هنا أعداد وسائط الصراع المسلح الأساسية فقط الموجودة لدى البلدان العربية ، وهذه الوسائط موزعة كالآتي:

جدول يوضح توزيع وسائط الصراع المسلح التقليدية العربية عام 2003/2004م (1)

وسائط الصراع المسلح التقليدية العربية عام 2003/2004م						
وسائط الصراع المسلح للمجموعات العربية الإقليمية	جندي Soldier (ألف)	دبابة combat TANK	مدرعة Armoured Vehicle.	مدفع Artillery	طائرة Combat Airplane	حوامة مسلحة Armed Helicopter
دول الطوق العربية	934.070	8788	12212	4689	1320	256
دول الخليج العربي	330.800	1751	8050	1109	568	161
دول المغرب العربي	459.750	2713	6092	3294	754	150
باقي الدول العربية	171.000	990	1315	1765	90	18

(1) . إبـــراهيم إســـماعيل كـــيخا ، "ضبط التسلح في المنطقة وأثره على التوازن الاستراتيجي العربي – الإسرائيلي" ، الفكر السياسي ، العدد 20 ، السنة 7 ، خريف 2004م .

أما نسب الإنفاق العسكري العربي فإنها جاءت كالتالي :

أما نسب الإنفاق العسكري العربي فإنها جاءت كالتالي :

- مجمـــوعة دول مجلس التعاون الخليجي العربية في المرتبة الأولى من حيث حجـــم الإنفـــاق العسكري في عام 2003 - 2004م ، حيث بلغ إجمالي دخلها الإقليمـــي مقدار 334.2 مليار دولار ، أنفقت منها حوالي 27.31 مليار دولار كإنفاق عسكري ، ومنها شراء أنظمة الأسلحة الجديدة أو المتعاقد عليها سابقاً ، فبلغت نسبة الإنفاق العسكري (المتوسطة) 8.17% من الدخل الإقليمي .

- مجمـــوعة دول الطـــوق العربية (مصر ، الأردن ، سورية ، لبنان ، السلطة الفلسطينية) جاءت في المرتبة الثانية من حيث الإنفاق العسكري في ذات العام ، حيث بلغ إجمالي دخلها القومي مقدار 131.9 مليار دولار ، أنفقت منها حوالي 5.7 مليارات دولار ، فبلغت نسبة الإنفاق العسكري 4.32% تقريباً .

- مجموعة دول المغرب العربي (ليبيا ، تونس ، الجزائر، المغرب ، موريتانيا) جـــاءت في المرتبة الثالثة من حيث حجم الإنفاق العسكري في نفس العام، حيث بلـــغ مجمـــوع الـــناتج الوطنية فيها مقدار 130.29 مليار دولار ، أنفقت منها حوالـــي 4.583 ملـــيارات دولار ، فـــبلغت نسبة الإنفاق العسكري إلى الدخل القومي زهاء 3.51% .

- باقـــي الدول العربية جاءت في المرتبة الرابعة والأخيرة ، حيث بلغ مجموع دخلها القومي في نفس العام 106.68 مليار دولار أمريكي (من ضمنها إيرادات النفط العراقي) ، وقـــد أنفقت منها (باستثناء العراق المحتل) زهاء 657 مليون دولار فقـــط ، مما يجعل نسبة الإنفاق العسكري فيها تهبط إلى 0.61% فقط . ولعل ذلك يعود إلى الأحوال المضطربة في الصومال والسودان وضعف الناتج الوطني في جمهورية جيبوتي .

وعليه فإن الإجمالي العام للدخل القومي العربي بلغ في عام 2003 م زهاء 703.073 ملـــيار دولار أنفقت منه الدول العربية حوالي 38.25 مليار دولار

كإنفـــاق عســـكري ، مما جعل نسبة الإنفاق الدفاعي إلى الدخل القومي العربي العام زهاء 5.44% ، وهي نسبة قريبة من المعدلات العالمية [1].

2- زيادة تكلفة الرادع التقليدي وتعقيده :

إن استخدام الأسلحة التقليدية بالطريقة التي استخدمت بها في حرب أكتوبر وبـــنفس القوة التدميرية التي أظهرتها ، وبالتكاليف الباهظة التي كلفتها ، تؤثر علـــى الفكر النووي ، إذ ليس من الحكمة خوض حرب تقليدية تكلف عشرات الملـــيارات من الدولارات في الأسبوع ، ومن هنا يمكن فهم العلاقة بين الحرب التقلـــيدية الآن والحـــرب النووية في ظل زيادة اقتراب القوة التدميرية للأسلحة التقلـــيدية مـــن القوة التدميرية للأسلحة الذرية ، فإذا أضيفت إلى ذلك ما سوف تنـــتجه الـــتجارب على أشعة ليزر والعقول الإلكترونية والمدفعية لإيجاد أسلحة أكثر تطوراً يكون استخدام الرادع النووي أصبح أضمن وأرخص .

يضـــاف إلـــى ذلك أن صيانة المعدات للحفاظ على كفاءتها أصبحت مكلفة للغايـــة ، ويجـــب النظـــر إلـــى ذلك في ضوء المعدات التي تحتفظ بها الدول المتصـــارعة كمـــا أن إســـرائيل تتبنى النظرية الفرنسية التي تنادي بأن الردع الـــنووي هو الحل الفعال للمشكلات الناتجة عن نقص الموارد البشرية والعامل المكافئ لعدم التفوق في مستوى التسليح التقليدي ، كما يجعلها تحس بشعور دول حلـــف الـــناتو نفسها إزاء دول حلف وارسو فقوات الناتو أقل عددا في الأفراد والعـــتاد التقليدي وهي بذلك عاجزة عن المواجهة التقليدية لقوات حلف وارسو ولمـــواجهة ذلك تضع في تخطيطها استخدام القوات النووية الميدانية في حرب نـــووية محـــدودة لإيقاف العدد الهائل من الدبابات والطائرات إذا تقدمت ناحية الغرب ، وإسرائيل قد تلجأ لإجراء مماثل لمواجهة جحافل الجيوش العربية وهي تتقدم إليها في يوم من الأيام من الشرق والغرب والشمال والجنوب .

ويـــري مخطـــط المشروع النووي الإسرائيلي (شمعون بيريز) " أن السلاح الـــنووي هـــو الضمان الوحيد لكسب السباق الجاري في المنطقة ، وقد يتم ذلك

---

1 . المرجع السابق .

فـــي رأيه على مرحلتين : في الأولى قد يحصل الطرفان على الصواريخ التي ســـوف تحد من الدوافع العدوانية بل ومن الاتجاه إلى الحرب لدى الطرفين عن طريق الرعب المتبادل ، ولكن الضمان الحقيقي سوف يتم في المرحلة الثانية إذا حصـــلت إســـرائيل على السلاح النووي ، هنا سيقنع العرب عن طريق التفوق الإسرائيلي العلمي أنه لا يمكن تدمير إسرائيل [1] .

5 – توفير الوقود النووي :

إن مفاعل ديمونا يحتاج أربعة وعشرين طناً من اليورانيوم لتشغليه كل عام إذ كانـــت الاتفاقات مع فرنسا المتعلقة بتشغيل المفاعل تكفل توفير الوقود اللازم للمفاعـــل ، إلا أنـــه وفي أعقاب حرب يونيه 1967م فرض الجنرال (ديجول) حظراً على تصدير السلاح لإسرائيل لأنها البادئة بالعدوان على الدول العربية ، إلا أن إســـرائيل حصلت على ما تحتاجه من خام اليورانيوم بالاستيراد من كندا والبـــرازيل وألمانـــيا والأرجنتين والغابون ، وبالقطع كانت جنوب إفريقيا هي الدولـــة الأهم في هذا المجال ، فعلى أثر تفكك الاتحاد السوفيتي السابق نشطت عصـــابات المافـــيا التي تاجرت بالمواد المشعة وحصلت عليها من جمهوريات الاتحـــاد الســـوفيتي السابق مثل كازاخستان ، أوكرانيا ، روسيا وغيرها ، وتم سرقة وبيع فعلي لأكثر من 30 كغ يورانيوم مخصب ، وتم ضبط أكثر من 500 كـــيلو غرام يورانيوم ومواد مشعه أخرى ، وقد فتح هذا الانفلات والتسيب في جمهـــوريات أســـيا الوسطى أبواباً أمام الكيان الصهيوني للحصول على المواد المشعة ، إما بالاتفاقات السرية مع هذه الدول ، أو بالتعاون مع عصابات المافيا الـــنووية وهـــناك طـــرق غيـــر شرعية (سطو ، سرقه ، رشوه) قد استخدمتها إسرائيل للحصول على اليورانيوم .

وحـــاول الكـــيان الصـــهيوني تطوير تجاربه للحصول على الوقود الذري (المادة الأنشطارية) ، وقام العلماء الإسرائيليون بإجراء العديد من البحوث على

---

1 . د . ممدوح حامد عطية ، الردع النووي الإسرائيلي ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1994م) ، ص1.

الخامات مثل معالجة الفوسفات ، واستعمال فلوريد النشادر ، وإغناء اليورانيوم بأشـــعة الليزر وغيرها من البحوث ، وتمتلك إسرائيل منشأة لفصل البلوتونيوم عـــن الوقـــود النووي المشع وأكدت مصادر مختلفة ذلك ، منها الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA ومعهد استكهولم الدولي لبحوث السلام SIPRI ، ونشرت أحـــد الجـــرائد "أن إســـرائيل تمتلك منشأة لفصل البلوتونيوم زودتها بها فرنسا وســـاعدتها في إنشائها ، وقد أتفق الطرفان علي ترتيبات تحقق لإسرائيل عملية الفصل ، وقد استلمتها إسرائيل عند بنائها مفاعل ديمونا"[1].

إن الســـوق العالمـــية لهذه المواد تخضع لرقابة متعددة سواء من وكالات متخصصـــة مـــثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أو لمراقبة أجهزة المخابرات للدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية ، لذا فهي (سوق مغلقة وليست سوقاً مفـــتوحة) يمكـــن تداول البيع والشراء فيها بسهولة ويسر ، ولكل هذه الأسباب لجـــأت إســـرائيل إلـــى خرق القانون والعرف الدوليين ، والقيام بعمليات سرقة الوقود النووي ، وتم تسجيل العديد من الوقائع في هذا المجال نكتفي بذكر بعض مـــنها علـــى ســـبيل المثال لا الحصر ، فضيحة (نيوميك) وهي شركة أمريكية للتجهيزات النووية سرقت إسرائيل منها وبالتواطؤ مع بعض مسئوليها كميه من اليورانيوم تكفي لتشغيل مفاعلاتها سبع سنوات على الأقل . وفي أبريل 1977م أتهم أحد الموظفين التابعين للجنة عمليات الحكومة التابعة لمجلس نواب الولايات المتحدة الأمريكية بأن كمية مائتي طن من اليورانيوم قد اختفت ومن المؤكد أنها ســـلمت لإسرائيل[2] ، ومن هذه العمليات أيضاً العملية المعروفة بالعملية (تيميك) نسبة إلى اسم الشركة التي أتمت العملية وصاحب هذه الشركة (زالمان شابيرا) فحصـــلت منها إسرائيل على عدة أرطال من اليورانيوم المسروق من الولايات المـــتحدة الأمريكية ، أما العملية الثانية ، أو لنقل الأولى ، ما عرفت بـــ (عملية بلومـــبات Bloombate Operation) التـــي قامت فيها إسرائيل بمساعدة من

---

[1] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

[2] . نشرة الوكالة الدولية للطاقة ، المجلد 19 ، رقم5 ، حولية معهد استكهولم الدولي لبحوث السلم 1979 ، ص314 .

ألمانـــيا الغربية آنذاك بعملية احتيال كبرى للحصول على الوقود النووي ، حيث عرضت إحدى الشركات البلجيكية في عام 1968 كمية من خام اليورانيوم للبيع تقـــدر بحوالـــي 200 طن متري ، و" لم يكن مسموحاً لدول الشرق الأوسط ، وخاصـــة إسرائيل التقدم لشراء هذه الكمية ، نظراً للحظر المفروض على هذه الدول من الجماعة الأوربية"[1] .

وتقـــدمت شـــركة مسجلة في ألمانيا الغربية للشراء تدعى شركة (أسمرا) للكـــيماويات ، ولم تكن هذه الشركة سوى إحدى الشركات الإسرائيلية ، ووفرت شـــركة أســـمرا سفينة نقل ألمانية غربية تسمى (شيرزبيرغ) توجهت إلى ميناء (أنتوبرب) البلجيكي ، وحملت خام اليورانيوم بعد تعبئته في براميل كتبت عليها (بلومـــبات) وهـــي التي تنسب إليها العملية ، وتوجهت السفينة للبحر المتوسط لتوصـــيل الشحنة إلى ميناء جنوا الإيطالي لإعادة معالجتها ، " لكن الذي حدث هـــو أنه في السابع عشر من نوفمبر 1968 توقفت السفينة الألمانية في عرض البحر المتوسط ونقلت شحنتها إلى سفينة أخرى توجهت إلى جهة غير معلومة ، عرف فيما بعد أنها إسرائيل ، أما السفينة الأخرى (شيرزبيرغ) فقد توجهت إلى ميناء (الإسكندرونة) التركي"[2] .

ومـــنذ ذلك الوقت وما سببته (عملية بلومبات Bloombate Operation) من مواجهات بين إسرائيل والجماعة الأوروبية والمجتمع الدولي كثفت إسرائيل جهـــودها من أجل توفير خام اليورانيوم اللازم كوقود لمفاعلاتها وأنشأت ثلاثة مصـــانع لإنتاج حمض الفوسفوريك ، وذهبت التقديرات إلى أنه يمكن لإسرائيل بهـــذه الطريقة توفير ما يقرب من 45 إلى 50 طناً من خام اليورانيوم سنوياً أو مضاعفتها أي من 90 – 100 طن[3] .

---

[1] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

[2] . د. محمـــود سعيد عبد الظاهر ، "الخيار النووي الإسرائيلي الامكانيات والاستخدام" ، المستقبل العربي ، العدد270 ، السنة الثامنة ، (2001م) ، ص 83 .

[3] . المرجع السابق نفس الصفحة .

و"هذه الكميات تعادل من ضعف إلى ضعفين ما يحتاجه مفاعل ديمونا الذي (يحـــتاج من 24 – 25 طناً خام يورانيوم سنوياً) وهو يحفز إسرائيل على بناء مفاعل ذري آخر يمكنه استغلال فائض الوقود الخام الذي تستخرجه ، وبخاصة انه يمكنها أن توفر مكونات المفاعل إما استيراداً أو إنتاجاً نظراً لتقدمها التقاني في هذا المجال"[1] .

رابعاً- جدلية حيازة إسرائيل للسلاح النووي :

لقد برر العديد من الإسرائيليين العاملين في المجال النووي ضرورة تملك إسرائيل سلاح نووي لأنه سيؤكد التفوق الإسرائيلي الإقليمي ، ويسمح لإسرائيل بالريادة ، ويساعدها على فرض الأمر الواقع الذي سينعكس إيجاباً على إسرائيل فـــي أي اتفاقـــيات مقـــبلة ، مـــع الأخذ في الاعتبار محدودية رد الفعل الدولي والإقليمي ، وبخاصة في ظل العلاقات المتميزة مع قوى التأثير العالمي ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

ويذهب هؤلاء بالإعلان عن تملك إسرائيل السلاح النووي ، إلى أن العراق ما كان يجرؤ في حرب الخليج عام 1990 على توجيه أي عدائيات ضد إسرائيل إذا كـــان متيقناً من تملكها السلاح النووي وقدرتها على الرد الفوري[2] ، ويرى هـــؤلاء الإسرائيليون " أن تملك باكستان السلاح النووي مؤخراً ، إضافةً للقدرة الإســـلامية ضـــد إسرائيل – رغم أن قنبلة باكستان لا تنسب إليها وبالقطع هذا التفســـير الإسرائيلي رغم زيفه يصب في خانة التبرير لضرورة تملك إسرائيل السلاح النووي ، إقليمياً ودولياً وداخلياً أيضاً "[3] ، ويجب أن نعترف أن مواقف الـــولايات المـــتحدة الأمريكية تراعي البعد الأمني الإسرائيلي وتضعه على قمة أولوياتها في تحركها في المنطقة ورغم أنها أعلنت مراراً التزامها بهذا الأمر ، ولـــذلك فالأصـــوات الإسرائيلية استمرت في مطلبها بالعمل على إعلان التملك

---

[1] . د. محمد سليمان الزبود ، "التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي" ، مرجع سبق ذكره ، ص 83 .

[2] . د. هيثم الكيلاني ، "ترحداتية السلاح النووي الإسرائيلي" ، الملف العربي الأوربي ، العدد 86 ، (أكتوبر 1999م) .

[3] . د. ممدوح حامد عطية ، الردع النووي الإسرائيلي ، مرجع سبق ذكره ، ص24 .

الإسرائيلي للسلاح النووي حتى يكون الردع حقيقياً ولا شك فيه ، ولا تتحكم فيه أهـواء سياسية أو اتجاهات قد تتوافق أو تتخالف في الرأي مع إسرائيل ، ولكن هذا الإعلان قد يقود إلى ردود فعل عكسية لا ترغب فيها إسرائيل منها :

أ- الرادع النووي الإسرائيلي حافز لدخول روادع أخرى إلى المنطقة :

قد ينظر بعض المفكرين الإسرائيليين في شك إلى ما ذكر في ضوء الفجوة الكبيرة الموجودة حالياً بين الرادع النووي الإسرائيلي والمحاولات العربية لتملك الـرادع الـنووي العربـي سواء من الناحية الفنية أو من ناحية عامل الوقت ، فالـرادع النووي سلاح تدمير شامل وليس بالضرورة ردعه بسلاح من العائلة نفسـها ، فهـناك عـائلات أخرى متنوعة ورادعـة : الأسلحـة الكيماوية ، الأسلحة البيولوجية ، القنابـل الارتجاجية ، القنابـل الحارقة ، وغيرها ، كلها عـائلات ذات تدمير شامل قد يلجأ العرب إليها في حال يأسهم ، وهذه العائلات أرخـص تكلفـة ، وأقـل تعقيداً ، وفوق كل ذلك فهي في متناول اليد وامتلاك العـرب هذه العائلات أو بعضها يمكن أن يتم في فترة قصيرة لسد الفجوة حالياً في الرادع النووي .

ب- الرادع النووي الإسرائيلي لا يحل المشاكل التي دعت إلى السعي إليه :

ورد في تقرير لجنة الخبراء المرفوع إلى الأمين العام للأمم المتحدة مايلي :"لا يتوفـر لإسـرائيل أي غرض عسكري لاستخدام الأسلحة النووية فاستخدام هذه الأسـلحة ضد الأغراض المدنية والعسكرية العربية لا يحقق غرضاً عسكرياً لا يمكن تحقيقه باستخدام الأسلحة التقليديـة[1] .

هـذا عـلاوة علـى أنه لن يؤدي إلى تخفيف أعباء إسرائيل في التسلح التقلـيدي لأن الـرادع الـنووي يحـتاج إلـى رادع تقلـيدي Conventional DeteRRence ذي صـدقية كبيرة لحمايته ، ولتوفير درجة مـن درجـات التصعيد على سلم الردع ، فليس من المعقول أن تفتح إسرائيل

---

[1] . المرجع السابق ، ص26 .

(الحوار الساخن) باستخدام الرادع النووي مباشرة ولكن المعقول أن تصعد سلم التصعيد على درجات حتى تتفادى رد الفعل العنيف دولياً ، كما أن أعباء إسرائيل سوف تزداد إذا دخلت الروادع الأخرى إلى المنطقة .

إن هذا سيجعلها تخصص ميزانيات إضافية لإنتاجها أو على الأقل للدفاع ضدها بما هو معروف عنها من حساسية بالغة إزاء موضوعات الأمن ، ثم ماذا تفعل إسرائيل إزاء العمل الفدائي ؟ وإزاء حركة الرفض العربية في الأراضي المحتلة ؟ هل ستقاوم ذلك باستخدام السلاح النووي ؟ أم أنها في حاجة للرادع التقليدي لمقاومة حرب الفدائيين أو أطفال الحجارة أو اشتباكات الحدود ، أو الغارات في العمق ، وسوف تستمر هذه الحاجة إلى الرادع التقليدي حتى لو كان لديها (الرادع النووي) كما هو حادث الآن وبخاصة أنها ستستمر ولفترة غير محددة في الاعتماد على استخدام القوة عند ممارسة الدبلوماسية ، وإذا امتلك العرب الرادع النووي على المدى الطويل أو رادعاً آخر من روادع التدمير الشامل على المدى القريب نتج عن ذلك (تحييد) هذه الروادع وحينئذ ستجد نفسها مرة أخرى وقد عادت إلى الرادع التقليدي ، حلقة مفرغة ، فحل مشكلة قائمة يخلق لها مشاكل أعقد ومواقف أصعب ، فلم تصل إلى رادع يفرض الأمر الواقع ، ولم تمتلك رادعاً يؤمنها ويوفر عليها الدخول في سباق التسلح ، بل أن الأمر قد انتهى بها إلى زيادة الإنفاق على (روادع من عائلات جديدة).

جـ- الرادع النووي يزيد من عزلة إسرائيل :

إذا كان الرادع النووي يحقق لإسرائيل أغراضاً عسكرية يمكن للرادع التقليدي أن يحققها ، وإذا كان الرادع النووي لا يخفف من أعبائها العسكرية ولا يمنع سباق التسلح فإن استخدامه الوحيد يكون إذاً كما جاء في تقرير لجنة الخبراء المرفوع إلى سكرتير الأمم المتحدة المشار إليه في الفقرة آنفة الذكر ، بقصد فرض سياستها العدوانية ضد جيرانها العرب وفي الأراضي المقدسة بما في ذلك إنشاء المستعمرات اليهودية كوسيلة من وسائل الضم الزاحف والتوسع الإقليمي مما يجعلها تتعرض إلى ضغط خارجي متزايد يعمل على زيادة عزلتها

فـــي المحـــيط الدولي ، وهذه التعقيدات التي تترتب على تصرفات إسرائيل قد تعرضـــها لضـــغط عالمـــي يخضع مؤسساتها النووية للتفتيش والخضوع إلى إجراءات الأمن التي تتهرب منها حتى الآن الأمر .

الخلاصـــــة :

إن نظرية الأمن الإسرائيلية التي ترتكز على ضمان توفير القدرات الشاملة لما تراه ضرورياً لتأمين كيان الدولة وحماية مصالحها الحيوية ، وبصفة خاصة مـــن خلال القدرات العسكرية ، لذا سعت إسرائيل لامتلاك منظومة كاملة من أســـلحة الـــدمار الشامـــل بمختلف أنواعها ، فضلاً عن وسائل حملها وإطلاقها بمســـتوياتها التكتيكـــية والاســـتراتيجية المخـــتلفة ، وخاصة إذ تم تهديد الكيان الإســـرائيلي ، ولعـــل السبب الأهم لدفع إسرائيل لامتلاك السلاح النووي الخلل القـــائم في التوازن الاستراتجي بين العرب وإسرائيل – هو الدافع الحقيقي وراء غـــرور إســـرائيل وغطرستها وطغيانها – إضافة إلى رفض إسرائيل الاكتفاء بالضـــمانات الأمنـــية سواء كانت مظلة نووية كالمظلة النووية الأمريكية فوق اليابان أو تعهدات متبادلة مع دول التهديد المحتمل لإسرائيل بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية في الصراعات الإقليمية .

كما أنه لا توجد قيود على استخدام الأسلحة النووية التكتيكية محدودة العيار ضـــد القوات العربية التي يفترض أن تبدأ بالهجوم عليها ، وخاصة إذا اقتربت من الحدود الآمنة.

وإضـــافة إلـــى ما سبق فإن إسرائيل تسعى للتفرد في الاحتفاظ بقدرة نووية عســـكرية والعمـــل على تطويرها وعدم التوقف عن إنتاج أسلحة نووية جديدة وتطويـــر دورة الوقود النووية ما لم تقبل الدول العربية نزع أسلحتها الكيميائية والبيولوجية وربط هذا التوقف باستقرار التسوية السلمية .

وإذ كانـــت هـــذه هي دوافع لامتلاك إسرائيل القوة النووية ، فحري بنا أن نعرف كيف نشأت وتطورت هذه القوة ، وهذا سيعرضه المبحث الثاني ؟

المبحث الثاني

نشأة وتطور القوة النووية الإسرائيلية

بدأ النشاط النووي الإسرائيلي بعد إعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948م ، وكان الهدف الأول من هذا البرنامج هو تأمين وجود واستمرارية الكيان الاستيطاني العنصري وسط محيط من الدول العربية المعادية له إلى جانب الاستخدامات السلمية كتحلية مياه البحر لزيادة الرقعة الزراعية ، بالإضافة لاستخدامات النظائر المشعة في البحوث التطبيقية .

لقد تمكنت إسرائيل من توفير التمويل المالي لتحقيق طموحها منذ أن عقدت مع فرنسا اتفاقاً سرياً ، وأقامت بموجبه مفاعلها النووي في ديمونا في صحراء النقب ، وبلغ طول عمر برنامجها النووي قرابة 40 سنة ، إلا أنها لم تعلن ومنذ بداية نشاطها النووي وليومنا هذا رسمياً عن تفاصيل برنامجها النووي وترسانتها من الأسلحة النووية ، وبالتالي فإن توفير معلومات دقيقة إلى حد ما حول القوة النووية الإسرائيلية ظلت مشكلة أساسية عبر السنوات الماضية ، فالمعلومات عن هذه القوة تتسم بالتضارب الشديد ، والأرجح هو ما ذهب إليه جمهرة من المعنيين بالصراع العربي الإسرائيلي ، أن إسرائيل ماضية في تحسين هذه القوة وتطوير أساليب إيصالها ، في ضوء الآفاق الجديدة التي تهدف إليها استراتيجيتها السياسية العليا ، وفي السياق نفسه ، فإن تحديد خصائص هذه القوة مسألة تبقى تقديرية إلى حد كبير بحكم عدم توفر المعلومات الدقيقة حول ذلك ، إضافة إلى وجود محددات عامة ذات طابع تكنولوجي مثل سمات القوة النووية الإسرائيلية ، والاستراتيجي مثل استراتيجية استخدام السلاح النووي الإسرائيلي من قبل إسرائيل ، كل هذه المحددات تدفع إلى اتجاهات مختلفة تجعل مسألة وضع أسس ثابتة نسبياً لتقدير هذه القوة مسألة بالغة التعقيد .

وقبل تقديم لمحة موجزة عن نشأة القوة النووية الإسرائيلية لأبد لتعرض على أبرز التعريفات التي تناولتها :

أولاً : تعريف القوة النووية الإسرائيلية :

ثمة عدة تعاريف للقوة النووية الإسرائيلية أتناول أهمها في الآتي :

تعرف بإنها: ذلك السلاح ذي القدرة التدميرية الشاملة الذي تمكنت إسرائيل من امتلاكه بفضل امكانات معينة ، لتحقيق الردع والتفوق النوعي على البلدان العربية ، وتتكون من الرؤوس النووية وقواعد إطلاقها وإيصالها إلى الهدف[1] .

ويقصد بها أيضاً "الإمكانيات النووية والمقدرة المالية ، التي تتكون من الخامات النووية والقاعدة العلمية والتكنولوجية والقدرة على إنتاج السلاح النووي الذي يتكون من الرؤوس النووية والقنابل الذرية والهيدروجينية وقنابل النيترون ، وتوفر قواعد الإطلاق ووسائل الإيصال المتمثلة بالصواريخ والطائرات الحربية ومنظومات القيادة والسيطرة والاتصال وأجهزة التشويش الإلكتروني"[2] .

وتعرف أيضاً بـ "التهديد بالاستخدام ، بأبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية التي تتمثل بالردع والمساومة والإجبار والابتزاز السياسي ، واحتكار القدرة النووية والهيمنة السياسية"[3] ، ويعرف بأنه التلويح بالقوة بطريقة ما من قبل إسرائيل (الرادع) لمنع الطرف الثاني المردوع (البلدان العربية) من القيام بعمل ما لفرض إرادته على الطرف الأول ، ولا يراد به التنفيذ وألا أصبح حرباً ، وأما الإجبار فهو لفرض إرادة الطرف الأول ، على الطرف الثاني بالقوة والابتزاز والمساومة ، أما الردع النووي الإسرائيلي فهو ردع العرب عن إلحاق الضرر بدولة إسرائيل ، وإجبارهم على ما تريده إسرائيل وذلك بالتلويح باستخدام القوة النووية الإسرائيلية من خلال الابتزاز والسيطرة السياسية[4] .

---

1 . محمد سليمان الزيود ، "التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي" ، مرجع سبق ذكره ص99 .

2 . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

3 . د. محمد عبد السلام ، "الرؤوس النووية الإسرائيلية : الخصائص والمقومات" ، السياسة الدولية ، العدد 118 ، السنة 30 ، (أكتوبر ، 1994) ، ص 25 – 28 .

4 . محمد سليمان الزيود ، "التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي" ، مرجع سبق ذكره ، ص99 .

ويعـــرف آخـــرون القـــوة النووية الإسرائيلية على أنها "الأسلحة النووية بأنـــواعها الذريـــة ، والهيدروجينـــية ، والنيوتـــرونية ، والأسلحة الكيميائية ، والغازات الحربية بأنواعها ، من غازات سامة قاتلة أو غازات تشل القدرة ، أو الغازات المزعجة ، إضافة إلى الأسلحة البيولوجية أو البكتريولوجية بأنواعها ، سواء البكتريا أو الفيروسات أو الفطريات أو سموم الميكروبات وغيرها"[1] ، كما يتضمن التعريف مختلف وسائل حمل وإطلاق جميع أنواع الأسلحة آنفة الذكـــر

وإســـرائيل تمتلك منظومة متطورة من هذه الأسلحة بمختلف أنواعها فضلاً عن وسائل حملها وإطلاقها بمستوياتها التكتيكية والاستراتيجية المختلفة .

ثانياً : لمحة تاريخية عن نشأة القوة النووية الإسرائيلية :

لقد نشطت الدعوات الصهيونية منذ بدايات القرن التاسع عشر لبلورة الجهود نحـــو تحقيق ذاتية لليهود ، وخاصة في أوربا ، وعملت الصهيونية على تدعيم مـــوقفها السياسي تجاه دعاوي المندمجين من خلال التنسيق مع العناصر الدينية المـــتحالفة معهـــا وتصـــوير الانـــدماج (Incorporation)على أنه انصـــهار (Dissolution) وذوبان وضياع لليهود"[2] وعملت الصهيونية على كتابة التاريخ الـــيهودي وصـــياغته بحيث تظهر المساندة في إنشاء دولة اليهود ، هي مرحلة البعث القومي لليهود (Jewish National Rebirth)"[3] .

واســـتطاع (تيودور هرتزل) أن يوحد الجهود الصهيونية ويجمع قادتها في المؤتمـــر الصـــهيوني الأول في بال بسويسرا في 29 أغسطس عام 1897م ، ويعلن أن الهدف الأساسي للصهيونية هو إقامة وطن خاص لليهود ، وتواصلت الجهـــود السياســـية للقـــادة الـــيهود حتى نجحت في إصدار تصريح بلفور في

---

[1] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

[2] . د. محمود سعيد عبد الظاهر ، الصهيونية وسياسة العنف ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1979م) ص 24 .

[3] . المرجع السابق ، ص25 .

2 نوفمبر 1917م لتحمل الأمل لليهود بإقامة دولة لهم في فلسطين بتعهد بريطاني – القوة الأعظم آنذاك – دون مراعاة لمصالح سكان البلد الفلسطينيين .

حُشد التأييدُ لتشكيل الفيلق اليهودي (Jewish Legion) في عام 1918م للمشاركة في الحرب العالمية الأولى كتنظيم يهودي مستقل ولكن انتهت الحرب دون اشتراكه فعلياً فيها[1] ، وظهر التصميم الصهيوني على تشكيل قوة عسكرية خاصة باليهود في فلسطين ، وتم تشكيلها فعلاً ، فعرفت بقوة الدفاع اليهودية في فلسطين (الهاغاناة) لتصبح هذه القوة هي النواة التي استمرت تغذي العنف والتطرف اليهوديين ضد عرب فلسطين ، وقد استغلت الهاغاناة والقوات الإرهابية اليهودية الأخرى مثل (الارغون زفائي لئومي) أحداث الرفض الفلسطيني للتعسف البريطاني والانحياز ضدهم ، في ما عرف بالثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939م) ليعقدا تحالفاً مع القوات البريطانية المنتدبة ويستغلا الأحداث لتدعيم وتقوية أنفسهم[2].

وفي سبتمبر 1944م نجح اليهود مرة أخرى في تشكيل تنظيم يهودي خاصّ تحت أسم (اللواء اليهودي Jewish Brigade)[3] الذي يُعدّ فعلياً النواة التي تشكل منها بعد ذلك جيش الدفاع الإسرائيلي – المعروف اختصاراً بـ (تساهال) ومن هذا الاستعراض الموجز يتضح كيف أصرت القيادة الصهيونية على تشكيل قوتها الذاتية التي سعت من خلالها إلى تأكيد اغتصاب فلسطين وإعلان دولة إسرائيل على التراب الفلسطيني المغتصب ، وقد أدت القوة الذاتية لليهود دورها في العمل على تشريد شعب كامل عن أرضه .

لقد سعت إسرائيل منذ بداية إنشائها على أن تخطو نحو امتلاك السلاح النووي في ظل إيمان من القيادة السياسية بهذا الأمر ؛ وبخاصة في ضوء تولي

---

[1] . د. محمود سعيد عبد الظاهر ، تطور القوات العسكرية اليهودية إبان الثورة الفلسطينية الكبرى 1936-1939م (القاهرة : مركز دراسات الشرق الأوسط 1998م) ص 7-15 .

[2] . د. محمود سعيد عبد الظاهر ، "الخيار النووي الإسرائيلي الامكانيات والاستخدام" ، المستقبل العربي ، العدد270 ، السنة الثالثة ، (2001م) ، ص 62 .

[3] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

عـــالم الكيمـــياء (حاييم وايزمان) رئاسة الدولة في إسرائيل ، وأيضاً فإن رئيس الـــوزراء آنـــذاك (دايفيد بن غوريون) كان مقتنعاً بأهمية امتلاك إسرائيل الدولة الناشـــئة سلاحاً رادعاً لتدافع به عن نفسها وكان السلاح النووي هو الأقرب إلى فكر القيادة السياسية ، وبالفعل في 15 أغسطس 1948م بدأت أولى خطواتها نحو الهدف بإنشاء وحدة علمية تتبع فرع البحوث والتخطيط بوزارة الدفاع تحولت فيما بعد إلى هيئة تطوير وسائل القتال قامت بإجراء مسح أولي شامل للخامات الذرية فـــي صـــحراء النقب ، واكتشفت وجود ترسيبات كبيرة للفوسفات المحتوي على اليورانيوم[1] ، الأمر الذي عزز من سعي إسرائيل للولوج إلى النشاط النووي .

اســـتغلت إسرائيل العواطف الأوربية لصالح اليهود في فترة ما بعد الحرب العالمـــية الثانـــية ، واســـتطاعت بـــناء شبكة الاتصالات الواسعة مع الشركات والمؤســـسات العلمية الفرنسية في بداية الخمسينات في وقت لم تكن فيه إسرائيل تمتلك السلاح النووي ، ومن هنا بدأت مرحلة مهمة للتنسيق المباشر والسري بين العلمـــاء العاملـــين في منظمة الطاقة الذرية (CEA) الفرنسية ، وبعض العلماء الإسرائيليين حيث تم عام 1951م التعاون المباشر بين فرنسا وإسرائيل في مجال الأبحاث النووية وتبادل المعلومات والنتائج العملية ؛ وقد تضافرت الجهود وبلغت ذروتها عام 1956م قبل العدوان الثلاثي على مصر .

لقـــد كانـــت بداية البرنامج النووي الإسرائيلي متواضعة فقد بدأت بتشكيلة الفريق النووي العلمي الأول وقد سمي (بمنظمة وايزمان للطاقة الذرية) وتتكون مـــن ست علماء متخصصين في العلوم النووية ونجحوا باستقطاب علماء اليهود المتخصصين في الذرة من أوربا الغربية وأمريكا والاتحاد السوفيتي .

ثالثاً : الدول التي ساعدت إسرائيل في إقامة برنامجها النووي

لا يمكن الخوض في الإمكانيات الذرية الإسرائيلية دون الحديث عن الدول التـــي أمدت إسرائيل بهذه الإمكانيات ، ومنها ألمانيا البرازيل وكندا والأرجنتين

---

[1] . الحرس الوطني ، العدد 49 ، السنة 7 ، (نوفمبر 1986) ، ص 26 .

ولكـــن أهـــم هذه الدول كانت فرنسا ، والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا والهند وفيما يلي التفصيل :-

(1)- التعاون الفرنسي مع إسرائيل في المجال النووي :

إن التعاون الفرنسي – الإسرائيلي في حقل الذّرة بدأ في النصف الأول من سنة 1953م ، وأسفر هذا التعاون عن امتلاك الكيان الصهيوني لمفاعل ديمونا ، ويُعدّ هذا المفاعل هو أهم منشأة نووية إسرائيلية[1].

وفـــي ضوء المعلومات المتوافرة عن الإمكانيات النووية لكل من إسرائيل وفرنســـا فـــي تلـــك الفتـــرة يمكـــن تبنيّ الرأي القائل بأن التعاون الفرنسي – الإســـرائيلي ما كان ليقوم لو لم تكن لدى كل طرف ما يستطيع تقديمه للأخر ، و"أن إنجـــازات الإسرائيليين فيما يتعلق باستخراج الماء الثقيل واليورانيوم وهما المادتـــان الأكثـــر لـــزوماً لأي مشروع نووي جعل الاتفاق مع إسرائيل جذاباً للفرنســـيين وبالمقابـــل أتـــاح لإســـرائيل أولاً : الحصول على ثروة من المواد والمعلـــومات التقنية ، وثانياً : تدريب العلماء والفنيين الإسرائيليين في منشآت أكثر تطوراً وتعقيداً من منشآتها"[2] ، وبكلمة أخرى هيأ هذا التعاون فرصة السير نحو برنامج متقدم نسبياً بخطى أسرع من معظم البلدان الأخرى .

حصـــلت إسرائيل من فرنسا عام 1961م على معمل كيميائي لاستخلاص مـــادة البلوتونـــيوم 239 وتم نصبه في صحراء النقب ، ومن خلال الاتفاق بين المسؤولين الفرنسيين ووزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق (شمعون بيريز) زودت فرنســـا إســـرائيل بالنـــتائج النهائـــية والقياسات بشكل بيانات للتجارب النووية والانفجارات النووية التي أجرتها فرنسا في منطقة (ريجانس) بصحراء الجزائر عـــام 1960م ولـــذا قـــام العلماء الإسرائيليون بتحويل هذه النتائج الجاهزة إلى تجـــارب نظـــرية ومحاكاة على الكمبيوتر عوضاً عن التجارب النووية العلمية

---

[1] . د . خليل الشقاقي ، الردع النووي في الشرق الأوسط ، الطبعة الأولى (بيروت ، دار الفاتر ، 1990م) ص12 .

[2] . د . محمود سعيد عبد الظاهر ، "الخيار النووي الإسرائيلي الامكانيات والاستخدام" ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 75 – 76 .

الفعلية وهذه العملية ساعدت إسرائيل على تصميم وتطوير إنتاج الأسلحة النووية دون إجراء الاختبارات أو التفجيرات النووية وهو الأسلوب الذي دأبت إسرائيل على إتباعه فيما بعد .

وفي 30 سبتمبر 1956م عقد اجتماع بباريس بين وفد فرنسي برئاسة وزير الخارجية آنذاك والوفد الإسرائيلي برئاسة وزير الخارجية ووزير المواصلات ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي آنذاك ؛ خلال الاجتماع أقر المجتمعون الخطوط العريضة لطبيعة المشاركة الإسرائيلية وكميات السلاح التي تحصل عليها إسرائيل ، أيضاً الموافقة الفرنسية على إمداد باريس لتل أبيب بالمفاعل النووي المطلوب ، على أن تكون قوته عشرة ميغاوات ، وبالفعل تم توقيع اتفاق سري فيما بين البلدين في 12 سبتمبر 1957م لتوريد مفاعل فرنسي قوته أربعة وعشرين ميغاوات ليقام قرب (ديمونا) في صحراء النقب يستخدم اليورانيوم الطبيعي كوقود له[1] .

ويساق تبرير لموقف فرنسا وهو رغبتها في الانتقام من الموقف العربي ، بزعامة مصر المؤيدة للثورة الجزائرية الوليدة ، والغضب الفرنسي من العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وبريطانيا في المجال النووي ، في الوقت الذي رفضت إقامة مثل هذه العلاقة مع فرنسا ، فرأت الأخيرة ضرورة استقلالية القرار النووي الفرنسي عن الولايات المتحدة الأمريكية ، فزاد من تعاون فرنسا مع إسرائيل في هذا المجال ، وتذهب الشواهد العلمية إلى أن فرنسا سمحت للعلماء الإسرائيليين باكتساب الخبرة في حضور التفجيرات النووية التي أجرتها فرنسا في الصحراء الجزائرية حتى تستقل فرنسا برادعها النووي الخاص بها ، وتتمكن إسرائيل ، بالتبعية من قطع خطوات واسعة على طريق التسليح النووي ، وبالقطع فإن بناء المفاعل النووي الفرنسي في ديمونا ومكوناته ذات التقنية العالية يعد الثمرة الأكبر للتعاون الفرنسي– الإسرائيلي في المجال النووي

---

[1] . د. سلمان رشيد سلمان ، الاستراتيجية النووية الاستراتيجية ، الطبعة الأولى (بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، 1988م) ص139.

علاوة على المساعدات الفنية الفرنسية القيّمة التي قدمتها فرنسا في عام 1961م ببيع إسرائيل 72 قاذفة مقاتلة من طراز (ميراج -3 سي) قادرة على حمل الأسلحة النووية ، علاوة على تعاون فرنسا مع إسرائيل في إنتاج الصاروخ أريحا القادر على حمل الرؤوس النووية عام 1966م المنتج بالاتفاق مع شركة (داسو) الفرنسية .

(2) – التعاون النووي الإسرائيلي مع الولايات المتحدة الأمريكية :

بدأ التعاون في المجال النووي بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الأمريكية منذ العام 1955م ، والذي أعلن فيه الرئيس الأمريكي ايزنهاور إشراك الكيان الصهيوني في برنامجه النووي الذي حمل اسم (الذرة من أجل السلام) ، وهو مشروع مساعدة أجنبية أمريكية للتخفيف من مشكلة الطاقة بالاستفادة من الطاقة النووية ، و قدمت أمريكا لإسرائيل أول مفاعل نووي ، وهو مفاعل ناحال سوريق الذي يقع قرب شاطئ المتوسط جنوب تل أبيب[1] ، إضافة لمفاعلين آخرين هما ريشون ليزيون والنبي روبين .

لقد أمدت الولايات المتحدة إسرائيل بخبرتها النووية ، عن طريق علماء الذرة الأمريكيين ، وعن طريق البعثات التي كانت تستقبلها المعاهد والمختبرات الأمريكية حيث تم توقيع اتفاقية في يوليو 1955م مع الولايات المتحدة وقد نصت على : " تبادل واسع للمعلومات المتعلقة بمفاعلات البحث الذري واستعمالها ، وعلى مدّ إسرائيل بـ 6 كيلو غرامات من اليورانيوم 235 المخصب بنسبة 20% ؛ وأعطيت إسرائيل في الوقت نفسه حق شراء مفاعل صغير للبحث الذري من صنع الولايات المتحدة مع مساهمة أمريكية في ثمنه ، وقدمت مكتبة فنية تحتوي على 6500 تقريراً عن البحث والتطوير الذريين من تقارير لجنة الطاقة الذرية الأمريكية ونحو 45 مجلداً عن النظرية النووية لتقارير ومقالات " كما حصل 80 إسرائيلياً على فرصة الاشتراك في دورات

---

[1] . د. محمود سعيد عبد الظاهر ، الصهيونية وسياسة العنف ، مرجع سبق ذكره ، ص77 .

أشـــرفت عليها لجنة الطاقة الذرية الأمريكية وزيارة منشآت مختلفة تابعة للجنة الطاقة الذرية الأمريكية"[1] .

وقد عدلت الاتفاقية في عام 1959م بحيث أصبحت تنص على زيادة الكمية المقدمة لإسرائيل من اليورانيوم إلى 10 كيلو غرامات ، وكذلك تضمن التعديل ضـــمانات حراســـة شاملة فضلاً عن نصّ يعبّر عن الاهتمام بتحويل مبكر لهذه الحراســـة المراقبة إلى وكالة الطاقة الذرية الدولية وقد حدث ذلك بعد أخذ وردٍ طويلين وافقت إسرائيل على قيام وكالة الطاقة الذرية الدولية بالمراقبة ، ووقعت الاتفاقـــية بينهما سنة 1965 ، بعد ذلك بسنة واحدة وقعت اتفاقية أخرى عدلت الاتفاقية القديمة ووسعتها إذ نصت على " تقديم 40 كيلو غرام يورانيوم بدلاً من 10 كيلو غرامات ، وزيادة نسبة التخصيب إلى أكثر من 90% ويضاف إلى هذا مـــوافقة أمـــريكا علـــى النظر في بناء مشترك لمعمل كبير لتحلية مياه البحر بالطاقة النووية "[2] .

فـــي 15 مايـــو 1961م أعربت الإدارة الأمريكية إزاء المعلومات المتوفرة والمـــؤكدة حول طبيعة المفاعل النووي في ديمونا عن قلقها ، فطالبت بإخضاع المفاعـــل لتفتـــيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، إلا أن ذلك أسفر عن الموافقة للـــولايات المـــتحدة الأمريكية وليس للوكالة الدولية للطاقة بإجراء التفتيش طبقاً للشروط التي تحددها وزارة الدفاع الإسرائيلي[3] ، وقد حصلت إسرائيل على ثمن المـــوافقة علـــى هـــذا الإجراء بموافقة الإدارة الأمريكية على تزويدها بصفقة صواريخ (هوك) مضادة للطائرات[4].

---

1. جابـــر فواد ، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل (بيروت : مركز الدراسات الفلسطينية ، 1971م) ، ص39 ، أيضاً : أسعد عبد الرحمن ، المساعدات الأمريكية والأسلحة الغربية لإسرائيل ، (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، 1966م) ، ص 45 .

2. جابر فواد ، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 39 – 40 .

3 د. ممدوح حامد عطية ، البرنامج النووي الإسرائيلي وتأثيره على الأمن القومي العربي (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1997م) ص 85 .

4 . د. محمود سعيد عبد الظاهر ، "الخيار النووي الإسرائيلي الامكانيات والاستخدام" ، مرجع سبق ذكره ، ص 79 .

فـــي عـــام 1978م كشـــف تقريـــر لمكتب المباحث الفيدرالية الأمريكية (F.B.I) أعمـــال التهريب التي قامت بها إحدى الشركات الأمريكية وتدعى (نيمـــيك) حددت إطار عملها في مجال تصنيع المواد والمعدات النووية ، فطبقاً لاتفاق مع لجنة الطاقة الذرية ، فإنه يحق لبعض الشركات حيازة ومعالجة المواد الـــنووية التـــي يمكن الحصول عليها من اللجنة حتى يمكنها تحويلها إلى وقود للمفاعلات النووية التي تشرف عليها ، ثم تعيد هذه الشركات بقايا الوقود النووي إلـــى لجنة الطاقة الذرية الأمريكية التي كانت تعهد إلى شركة (نيميك) ضمن ما تعهـــد إليه من شركات لمعالجة النفايات النووية وفصل اليورانيوم والبلوتونيوم خـــلال شهرين على الأكثر ، وإعادة المواد المستردة إلى لجنة الطاقة الذرية ، وبعد ثلاث سنوات من عمل الشركة التي أنشئت في عام 1957م اكتشفت لجنة تفتيش شكّلها مكتب نيويورك التابع للجنة ، أن الشركة لم تورد المواد المستردة كلهـــا ، وأن الشركة أخفت العديد من الأرطال من اليورانيوم المخصب ، وأن معظمـــه مملوك للحكومة الأمريكية وأنه قد ذهب لإسرائيل ، ومع ذلك فقد تمت التغطية على هذه الفضيحة في إطار الحفاظ على العلاقات مع إسرائيل .

وعلـــى الـــرغم مـــن أنه قد ثبت للإدارة الأمريكية تهديد إسرائيل الفعلي باســـتخدام قـــنابلها الـــنووية في حرب أكتوبر ، مما حدا بها إلى فتح مخازنها الإستراتجية لإرسال السلاح إلى إسرائيل ، والذي بدأ في التدفق في 14 أكتوبر 1973م حتى تمنعها من استخدام سلاحها النووي .

3 – التعاون المتبادل بين إسرائيل وجنوب أفريقيا :

إسرائيل ساعدت نظام بريتوريا على تطوير برنامجه النووي في الفترة ما بين 1980م –1985م ، وأتسم هذا التعاون بالسرية ، و" تلقت إسرائيل مقابل هذا حوالي 500 طناً من اليورانيوم الطبيعي التي استخدمت في مفاعل ديمونا رغم أن جنوب أفريقيا كانت قد وقعت اتفاق الحظر الجزئي للتجارب النووية في الجو والفضاء وعلى سطح الأرض في عام 1963 إلا أنها "امتنعت عن توقيع اتفـــاق مـــنع انتشار الأسلحة النووية ، ولم تخضع منشآتها النووية لرقابة وكالة

الطاقـــة الذرية ، وامتنعت عن تأييد فكرة جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة الـــنووية"[1] ، أفـــادت بعـــض التقاريـــر لأجهـــزة استخبارات عالمية -لا سيما الأمريكية- أن التعاون قائم بين إسرائيل وجنوب أفريقيا منذ أوائل السبعينيات ، وأن العلماء الإسرائيليين يعملون في محطات الطاقة الذرية في جنوب أفريقيا ، فقـــد قـــدمت دلائل قوية على قيام إسرائيل بإجراء تجربة نووية بالاشتراك مع جنوب أفريقيا في منطقة تبعد حوالي ألف كيلومتراً عن الشواطئ الأفريقية .

وإثـــر مناقشات تمت في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول هذا الموضوع أصـــدرت فـــي ديسمبر 1979م ، قراراً بتشكيل لجنة من الخبراء لعمل تحقيق حول تحديد مدى قدرة إسرائيل في المجال الذري ، مسترشدة بالحقائق والشواهد التـــي يتم تجميعها حول البرنامج الإسرائيلي الخاص بالتطوير النووي ، وقدمت لجـــنة الخبراء تلك تقريرها في التاسع عشر من يونيو 1981م إلى الأمين العام للأمـــم المـــتحدة الذي جاء فيه "أن الغموض الذي تحيط به إسرائيل جهودها في المجـــال النووي يجعل من الصعب الجزم بامتلاكها أسلحة نووية ، ولكن الأمر الـــذي لا شك فيه أنه أن لم تكن إسرائيل لديها قنابل ذرية فإن لديها القدرة على تصنيعها في فترة زمنية وجيزة"[2] ، واستمر التعاون بين جنوب أفريقيا وإسرائيل فـــي مجال التطوير الخاص بالرؤوس النووية وتبادل الخبرات بين البلدين حتى بداية التسعينات وحتى قيام حكومة جنوب أفريقيا الجديدة .

4- التعاون الهندي الإسرائيلي :

بعـــد وفاة نهرو أرادت إسرائيل اختبار حكومة (انديرا غاندي) في محاولة لجـــس النبض الهندي بهدف إقامة علاقات دبلوماسية مع الهند ، إلا أن تل أبيب واجهـــت رداً هندياً عنيفاً ، ففي مارس 1966م رفضت نيودلهي السماح لرئيس الكـــيان الصـــهيوني (زلمـــان شـــارلمان) بالنزول من الطائرة التي توقفت في

---

[1] . يحي الشيمي ، "إجراء التجارب على الأسلحة النووية ودور إسرائيل في جنوب أفريقيا" ، السياسة الدولية ، العـــدد 90 ، السنة 23 ، (أكتوبر 1987م) ، ص 246 .

[2] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(نيودلهـــي) وهي في طريقها إلي (بورما)[1] ، حيث ظلت الهند متمسكة بثوابت تجاه الدول العربية وحتى بعد عدوان 1967 واحتلال إسرائيل لأراضي عربية جديـــدة في فلسطين والبلدان العربية الأخرى ، ففي المحافل الدولية وخصوصا فـــي الجمعية العامة للأمم المتحدة وقفت الهند مع القرارات التي جاءت لصالح القضية الفلسطينية[2] .

لـــم يكـــد عقد الثمانينات يطل بسنواته الأولى حتى أنذر بمتغيرات جذرية وحاســـمة علـــى المستوى الإقليمي ، من اندلاع الحرب العراقية – الإيرانية ، واغتيال السادات ، والغزو الصهيوني لبيروت ، إلى تخلخل الوضع السوفيتي ، ولـــم يعـــد باستطاعة الاتحاد السوفيتي وهو ينحدر نحو التفكك أن يشكل ظهيراً اســـتراتيجياً للهـــند ، وخصوصاً في توازن علاقاتها المتوترة مع الصين ، وفي نزاعها السرمدي مع كشمير ، من هنا أدرك القادة الهنود وهم إزاء وضع عربي مشـــتت تتجاذبه السياسات الدولية بمحاورها المتعددة ، بأنهم إزاء فرصة جديدة يجب استثمارها ، على أن تحدياً جديداً برز أمامهم طرحته الصين التي وضعت مسألة تحديث جيشها من خلال التكنولوجيا الغربية وعبر المنافذ الإسرائيلية وهو الأمر الذي أخذ يقلق قادة (نيودلهي) قبل غيرهم ، فأخذوا يسارعون الخطى في تعزيـــز قـــوتهم الـــنووية بسبب المنافسة الحادة التي فرضها البرنامج النووي الباكســـتاني ، هذا وكانت (تل أبيب) قد اتجهت شطر (بكين) من خلال البدء في علاقـــات جديـــدة أثمرت في إعادة العلاقات الدبلوماسية في 24 يناير 1992م وذلـــك مـــن خـــلال البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية الهندية في 28 يناير 1992م وقـــال البيان "أن الاتفاق على إعادة العلاقات بين البلدين تم من خلال الاتصالات التي حصلت على هامش المفاوضات المتعددة الأطراف في موسكو

---

[1] . محمـــد علـــي إســـماعيل ، "التسلل الإسرائيلي في آسيا" ، السياسة الدولية ، العدد 6 ، السنة 2 ، (ديسمبر 1966) ، ص 23 .

[2] . غســـان العطـــية ، مواقـــف الـــدول الأعضاء في الأمم المتحدة من القضية الفلسطينية (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1977م) ص 44.

1992/1/28م ، لقـد سـعت الهند إلى إرضاء إسرائيل من خلال التقيد بحجم محدد لمبيعات الأسلحة لمنطقة الشرق الأوسط "[1] .

لقـد أعلن وزير الداخلية الهندي (لال كريشنا أوفاتي) عن خطوات التعاون الهـندي – الإسـرائيلي في المجال النووي حيث استطاعت الهند أن تقوم في صـيف عام 1998م بخمس تجارب نووية دفعة واحدة حتى أن هناك من أشار إلـى أن إحدى هذه التجارب أجريت لحساب إسرائيل ، وقد أشار السفير الهندي فـي بغـداد فـي محاضرة له بتاريخ 14 ديسمبر 1998م في مركز الدراسات الدولـية جامعـة بغـداد بأن "الهند كانت ملزمة بالقيام بهذا الأمر من أجل أمن وطنـي معقول ومضمون وكانت في حاجة لتطوير الحد الأدنى من رادع نووي معقول ، حيث أن عرض قدرتها للأسلحة النووية أصبحت حتمية "[2] ، ولذلك فإن إقامـة العلاقات الدبلوماسية بين تـل أبيب ونيودلهي في يناير 1992م لم يثر أي رد فعـل عربـي ، وعقـب هذا التصريح أعلن وزير الداخلية الهندية مرة أخرى خلال زياراته لتل أبيب في نوفمبر 1999م بأنه "يؤيد التعاون الكامل مع إسرائيل في جميع المجالات ، بما في ذلك المجال النووي والذي ينبغي تعزيزه"[3] وعليه قامت الهند بتزويد إسرائيل بالسائل الثقيل لمفاعلاتها .

5- بلدان أخرى ساعدت إسرائيل في امتلاك القوة النووية :

حصلت إسرائيل من الخارج على خبرات مهمة جداً ، لعلّ أبرزها كان من ألمانيا الاتحادية التي طورت طريقة أبسط وأقل تكلفة لتخصيب اليورانيوم 235 بشكل يسمح لها باستخدامه في الأسلحة النووية ، وفي هذا المجال اتفقت إسرائيل مـع ألمانـيا على صناعة ثلاث غواصات حديثة استملت واحدة منها في نهاية

---

[1] . موجز يوميات الوحدة العربية ، العدد 157 ، السنة 14 ، (يناير 1992م) ، ص176 .

[2] . سعد علي حسين ، التوازن النووي الهندي – الباكستاني ، دوافع التحول وآثاره (بغداد : جامعة صـدام ، 2000 م) ، ص 45 .

[3] . حسـام سـويلم ، "العلاقـات الاستراتيجية بين الهند وإسرائيل" ، السياسة الدولية ، العدد 142 ، السنة 36 ، (أكتوبر 2000) ، ص 105 .

1998م ، وعملت على تطوير منظومة صواريخ (حيتس) القادرة على اعتراض الصواريخ المعادية فور انطلاقها[1] .

وفي عام 1959م أصدرت الحكومة النرويجية رخصة تصدير إلى شركة (نورسك هيدرو) بتزويد إسرائيل بالماء الثقيل ، وخلال الفترة ما بين 1959-1963م استوردت إسرائيل عن طريق هذه الشركة 20 طناً من الماء الثقيل[2] .

وفي عام 1967م تم توقيع اتفاقية للتعاون النووي بين إسرائيل والبرازيل ، حصلت إسرائيل على أثرها على شحنات من اليورانيوم ، وفي عام 1968م حصلت إسرائيل على 200 طن من أوكسيد اليورانيوم عن طريق السرقة وهو ما يعرف بفضيحة بلوميات ، وهذه الكمية يمكن أن يستخلص منها 123 طناً من وقود اليورانيوم[3] .

هذه هي أهم الجهات الداعمة لاستراتيجية إسرائيل النووية بكل أبعادها وتوجهاتها ، إضافة لجهات أخرى لها علاقة أو دور في بناء القوة النووية الإسرائيلية ، بل هناك دلالات تثبت امتداد العلاقات النووية الإسرائيلية مع جهات أخرى مثل كندا والأرجنتين والغابون .

رابعاً : عناصر القوة النووية الإسرائيلية :

لقد أتسمت المعلومات عن طبيعة القوة النووية الإسرائيلية بالتضارب وعدم التجانس ، بسبب أن هذه المعلومات كانت ولا تزال تبنى على تحليلات وتقديرات فردية ، وجهود شخصية أولاً ، وعلى تصريحات صادرة عن مسئولين إسرائيليين تبعاً لمواقف سياسية ومخارج دبلوماسية مدروسة بعناية فائقة ثانياً .

---

[1] . د. عصام العزي ، سياسة القوة مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى ، الطبعة الأولى (بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، 2000م) ص111 .

[2] . د. سلمان رشيد سلمان ، الإستراتيجية النووية الإسرائيلية ، مرجع سبق ذكره ، ص144.

[3] . حسني إبراهيم الحايك ، فتحار شمشون لسرقة أسلحة الدمار الشامل في الكيان الصهيوني ، الطبعة الأولى ، (بيروت : دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، 1993م) ص50 .

لقد أخذت هذه القدرة أبعاداً من السرية بسبب الظروف الخاصة التي أحاطت بقيام الكيان الإسرائيلي ، وطبيعة المصالح والعلاقات التي تربط بينه وبين الدول الكبرى من جهة ، وبينه وبين البلدان العربية من جهة أخرى ، وبشكل خاص طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وكل من إسرائيل والبلدان العربية .

إن العناصر المكونة للقوة النووية الإسرائيلية هي عناصر اقتصادية وعلمية وعناصر أولية تتمثل في توفر الخامات النووية لإنتاج السلاح النووي (القوة النووية) وتتكون من العناصر التالية :

1. المفاعلات النووية الإسرائيلية وملحقاتها .
2. الرؤوس النووية الإسرائيلية بأنواعها وأحجامها المختلفة .
3. قواعد إطلاق القذائف النووية .
4. وسائل توصيل الرؤوس النووية إلى أهدافها .

وفيما يلي تفصيل هذه العناصر :

1. **المفاعلات النووية الإسرائيلية وملحقاتها :**

سيتم استعراض هذه المفاعلات النووية طبقاً للمتاح من المعلومات وملحقاتها التي أقيمت معها أو أضيفت إليها فيما بعد ، وذلك للوصول إلى معرفة مدى قدرة إسرائيل على إنتاج السلاح النووي ، كما سيتم تناول هذه المفاعلات وفقاً لمعيار نشأتها التاريخية وليس ارتباطاً بالقدرة أو الإمكانية أو الأهمية ، وذلك على النحو التالي:

أ – المفاعلات النووية الإسرائيلية :

– المفاعل النووي ريشون ليزيون : Rishon le Zione

قامت إسرائيل ببناء هذا المفاعل النووي في 20 نوفمبر 1954م شمالي مدينة (ريشون ليزيون) على الطريق الذي يصل هذه المدينة بمستعمرة (ناحلات يهودا) بالقرب من ميناء حيفا ، وانتهى بناء هذا المفاعل في 25 ديسمبر 1956م

وبـــدأ تشـــغيله فـــي عـــام 1958م ، وقـــد قامت شركة (أ . م . ت) أتوميكس انترناشيونال الأمريكية بوضع التصميمات اللازمة لهذا المفاعل وهو من النوع المعـــروف بـــــ (الحراري غير المتجانس) ، وتبلغ طاقته الإجمالية ميغا وات حراري أما الهدف من تشغيله فهو للبحث العلمي وإنتاج النظائر المشعة[1] .

أمـــا الوقود المستخدم في هذا المفاعل فهو اليورانيوم الطبيعي نسبته 86% ويستخدم الماء الثقيل كمعدل ومهدئ ، وقد بلغت تكاليف هذا المفاعل حوالي 42 مليون دولار[2] ومنذ افتتاح المفاعل رسمياً أخذ العلماء والطلاب يتوافدون عليه من شتى المعاهد الفنية الإسرائيلية للتدريب على إنتاج النظائر المشعة وتطبيقها في ميادين الطب والزراعة والصناعة وأبحاث المياه والجيولوجيا .

- ***مفاعل ناحال سوريق (سوريك) : Nahal Soreq***

هذا المفاعل قدمته أمريكا لإسرائيل ، ويقع قرب شاطيء المتوسط جنوب تـــل أبيب ويطابق في تصميمه ريشون ليزيون ، وبدأ في بنائـــه في 7 سبتمبر 1957م ، بالتعاون بين علماء إسرائيل وخبراء أمريكيين بالإضافة إلى عدد من خبراء شركة (أتوميكس أنترناشيونال الأمريكية – Atomics International) وانتهـــى بـــناؤه في 22 ديسمبر 1958م ، وافتتح رسمياً في 18 يناير 1959م وبـــدأ تشـــغليه فـــي عـــام 1960م ، بواسطة مؤسسة الطاقة الذرية الأمريكية الحكومـــية ، وقد بلغت طاقته الإجمالية عند التشغيل ميغاواتاً واحداً ، وارتفعت فـــي عـــام 1969م إلى 5 ميغاوات ثم ارتفعت إلى 8 ميغاوات[3] ، ويخضع هذا المفاعـــل للتفتـــيش الدولـــي بحســـب الاشتراط الأمريكي ، ووفر للإسرائيليين الاتصـــال بالهيئات العلمية سواء العالمية أو الأمريكية في غطاء رسمي ، وقد تمكـــنت إسرائيل وعلماؤها من الحصول على المعلومات المفيدة خلال الأبحاث

---

[1] . د. محمود سعيد عبد الظاهر ، "الخيار النووي الإسرائيلي الامكانيات والاستخدام" ، مرجع سبق ذكره ، ص 84.

[2] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

[3] . د. ممدوح حامد عطية ، البرنامج النووي الإسرائيلي وتأثيره على الأمن القومي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 84 .

المشـــتركة التـــي كانـــت بين علمائها والعلماء الذين تدعوهم سواء عن طريق الوكالة الدولية للطاقة أو مؤسسة الطاقة الذرية الأمريكية .

والوقـــود المســـتخدم في المفاعل النووي هو اليورانيوم المخصب ، والماء العادي المضغوط بالتبريد ، ومحلول عضوي كمعدل ، ويتم استخدام الليزر في عملية التخصيب لليورانيوم ، وكشفت تقارير نشرت في العام 1974م أعلن فيها أحد كبار علماء الذرة الصهاينة وهو (شمعون يفتاح) بإمكانية زيادة طاقة مفاعل ســـوريك إلى 10 ميغاوات ، وأستبعد العديد من الخبراء أن يكون لهذا المفاعل القـــدرة لصناعة الأسلحة النووية ، إلا أن عدداً من الخبراء الاستراتيجيين أكدوا على أنه "باستطاعة هذا المفاعل أن ينتج أسلحة نووية بسهولة"[1] ، وذكر أنه في الفترة الواقعة ما بين 1960-1966م وافقت أمريكا علي تزويد إسرائيل بـــ 50 كـــيلو غراماً من اليورانيوم 235 بخلوص 90% لتزويد مفاعل ناحال سوريق بالوقـــود الـــنووي ، وأن هذه الكمية تكفي لصناعة عدة قنابل انشطارية ، وقد زودت أمريكا إسرائيل بالخبرات العلمية وفتحت أبواب مراكزها النووية لتأهيل كـــوادرها حـــيث تم في العام 1960م تدريب أكثر من 56 كادراً إسرائيليا على إدارة المفـــاعلات ، وتـــم فعلاً تدريبهم في مركز البحوث المسمي مختبـــر أو (ارغـــون فوريست) ، ومركز البحوث في (اوكريدج) ، وهما منشأتان نوويتان هامـــتان تابعـــتان لهيـــئة الطاقة الذرية الأميركية [2] ، وزودت أمريكا إسرائيل بمـــجمـــوعة كبيرة من المطبوعات العلمية والتي اشتملت على أكثر من 6500 تقريـــراً عـــن الـــبحوث النووية التي قامت بها أمريكا"[3] ، ومن المؤكد أنه كان لمفاعـــل ســـوريق أهمية كبيرة في مساعدة الكيان الصهيوني لتطوير الأبحاث

---

[1] . بيتـــر براي ، القرصانة النووية في إسرائيل ، ترجمة : مؤسسة الأبحاث العربية (عمان ، مؤسسة الأبحاث العربية ، 1984م) ص 120 .

[2] . د . تيســـير الناشـــف ، الأســـلحة الـــنووية في إسرائيل (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990م) ، ص 233 .

[3] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

والـــتجارب فـــي المجـــال النووي ، والهدف من تشغيل هذا المفاعل هو إنتاج النظائر المشعة .

ويشـــمل مركز ناحال سوريق العلمي على قسمين رئيسيين هما : المنطقة الـــباردة وضم مساكن العاملين والعلماء ، أما المنطقة الثانية ؛ فتسمى بالمنطقة الساخنة أو الحارة وتتضمن المفاعل النووي نفسه ، وعلى رأسها المعمل الحار (الســـاخن) ، وتُستخدم تلك المعامل الحارة أساساً لإثراء اليورانيوم 235 ليرتفع مـــن 0.7 ليصل إلى 90 % ، وبذلك يكون صالحاً للاستخدام في جميع القنابل الانشطارية النووية ، وأيضاً فإن تلك المعامل تستخدم في فصل البلوتونيوم 239 وتنقيه من الشوائب حتى يمكن استخدامه في عمليات صنع القنابل النووية[1] .

"وتعـــتمد عملية الاستخلاص هذه على إذابة الوقود في حامض النيتريك ، ويتـــبع ذلك فصل مكونات الوقود المحترق بالمذيبـــات العضوية ، إعادة تنقية البلوتونـــيوم ممـــا يعلـــق بـــه من يورانيوم ونواتج الانشطار بإعادة الفصل بالمذيبات العضوية عدة مرات ، نظراً لأن عمليات المعالجة تستلزم العمل بمســـتويات متباينة من الإشعاعات الذرية ، فإن ذلك يتم في خلايا حـــارة مخـــتلفة المستويات الأمر الذي يتوفر في مفاعل ناحـــل سوريق"[2] ، وتنبع أهمـــية هذا المفاعل من أنه يعتبر بمثابة القناة الشرعية التي حصلت من خلالها إســـرائيل على جميع أنواع وأسرار وتفاصيل المعرفة النووية عن طريق دعوة كـــبار العلمـــاء لهذا المركز ، وكذلك تتم فيه عمليات إثراء اليورانيوم باستخدام الليزر حيث أن إسرائيل تعتبر صاحبـــة براءة هذا الاختراع أو هذه الطريقة في العالم ، وبالتالي تمكن العلماء الإسرائيليون بواسطة استخدام نتائج هذه العمليات من القيام بعمليات فصل البلوتونيوم وتطبيقها في المعمل الذي تم بناؤه في ديمونا

---

[1] . د. محمود سعيد عبد الظاهر ، "الخيار النووي الإسرائيلي الإمكانيات والاستخدام" ، مرجع سبق ذكره ، ص 84.

[2] . د . ممدوح حامد عطية ، الردع النووي الإسرائيلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 30 .

كمـــا أن مفاعل ناحال سوريق وفر لإسرائيل الصفة الرسمية في تعاملاتها الـــنووية ، وأعطاها فرصة كبيرة للحصول على خدمات ومساعدات في المجال النووي من الولايات المتحدة الأمريكية .

- ***مفاعل ديمونا : Dimona***

يعـــد هـــذا المفاعـــل ثمرة اتفاق الحكومة الفرنسية والإسرائيلية وكمكافأة لاشـــتراك إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر 1956م ، مع كل من فرنسا وبـــريطانيا ، وتحمـــس الجانب الفرنسي لذلك ، في مقابل أن يقوم علماء الذرة الـــيهود بتـــرميم البرنامج النووي الفرنسي الذي كان متأخراً آنذاك عن أمريكا وروســـيا ، وهو الأمر الذي تحقق بمساعدة علماء ذرة يهود ، تدربوا في دول العالم المختلفة ، لكنهم يخضعون لأوامر الدولة اليهودية في كل ما تطلبه .

"وكـــان الاتفـــاق الأصـــلي ينص على مفاعل ذي طاقة ميغاوات واحد ، ارتفعـــت لـــتكون عشرة ميغاوات ولكن عند التشغيل ارتفعت لتصل إلى أربعة وعشـــرين مـــيجاوات"[1] ، وقـــد تكلـــف إنشاؤه 30 مليون دولاراً ويعد أهم المفاعلات النووية الموجودة في إسرائيل .

وجديـــر بالذكـــر أن بـــناء هذا المفاعل قد جرى بموجب اتفاقية سرية بين فرنســـا وإســـرائيل لـــم يـــتم إذاعة نصوصها الرسمية ، وقام بأعمال التصميم والإشـــراف علـــى التنفيذ لجنة الطاقة الذرية الفرنسية ، وقامت بتوريد المعدات مـــنظمة فرنســـية وأشـــركت عدة شركات فرنسية أخرى في أعمال التركيبات والإشراف على التصميم والبناء وعدد كبير من العلماء الفرنسيين .

وبـــناء علـــى اتفاق تنفيذي بين الجانبين الفرنسي والإسرائيلي في سبتمبر 1957م بـــدأ العمـــل فـــي المركز النووي الضخم في منطقة ديمونا بصحراء الـــنقـــب ، وعلى بعد أربعة كيلو مترات من بلدة ديمونا و30 كيلو متراً جنوب شـــرق بئـــر السبع ، وتبعد هذه المنطقة عن الحدود المصرية بحوالي 65 كيلو

---

[1]. Shlomo Aronson, Israel,s Nuclear Options, Working Paper,7 (los Angeles, CA: University of California, Center for Arms Control and International Security, 1977),P 10

متـــراً أي نصف ساعة بالسيارة وبحوالي 40 كيلو متراً من الحدود الأردنية ، ويتوســـط الموقـــع بذلك دائرة الحدود في مرماها القريب من السعودية وسوريا ولبنان وليس بعيداً عنها حدود العراق[1] .

وقد أحاطت إسرائيل العمل في المركز النووي في ديمونا بسرية تامة حتى عـــن حلـــيفها الرئيسي الولايات المتحدة الأمريكية لدرجة أن إسرائيل أسقطت طائرة تابعة لها عندما اقتربت بالخطأ من المفاعل ، وتحيط بالمفاعل غابة كثيفة مـــن الأشجار تُسمى بـــ (جورديون) وكذلك الأسلاك الشائكة المكهربة ، وتحاط أيضـــاً مـــنطقة ديمونا بحاجز إلكتروني للإنذار على مسافة 15 كيلو متراً من المفاعل ، وتوجد أربع مواقع صواريخ تطلق اتوماتيكيا بمجرد دخول أي هدف وهـــي تحـــيط بالمبنـــى ، كما توجد سبعة وحدات رادار فوق التلال المحيطة بالمفاعـــل ، وتتوفـــر حراســـات ثابتة ودوريات مجهزة باللاسلكي علاوة على دوريات كلاب حراسة ، كما لا توجد مطارات بمنطقة المفاعل[2] .

تضـــاربت التصـــريحات الإسرائيلية حول طبيعة العمل في مكان المفاعل فتارة تعلن أنه مصنع للنسيج وأخرى تعلن أنه محطة ضخمة للمياه ، وثالثة أنه جامعة علمية متخصصة لدراسة الصحراء .

"وقـــد وصـــلت قدرة المفاعل عنـــد تشغيله إلـــى حوالـــي 24 ميغاوات ووقوده اليورانيوم الطبيعي ويستخدم الماء الثقيل كمهدئ ، وثاني أكسيد الكربون كمبرد "[3] ، وزادت قدرته فيما بعد بـــ 26 ميغاوات مما يعطيه القدرة على إنتاج حوالـــي 8 كيلو غراماً من البلوتونيوم سنوياً تكفي لصناعة قنبلة نووية واحدة ، ووفقاً للتقارير الصادرة في عام 1980م فقد تم زيادة طاقة الإنتاج القصوى في مفاعـــل ديمونا في السبعينات إلى حوالي 70 ميغاوات وأخيراً وصلت إلى 150 ميغاوات ، ويذكر خبراء الطاقة النووية أن ناتج مفاعل ديمونا يبلغ أربعين كيلو

---

1 . د. محمود سعيد عبد الظاهر ، "الخيار النووي الإسرائيلي الإمكانيات والاستخدام" ، مرجع سبق ذكره ، ص85.

2 . محمد القاعود ، "العرب تحت تهديد ترسانة إسرائيل النووية" ، للعالم الإسلامي ، العدد 1870 ، ذو القعـــدة 1425 ، ، ص 5 .

3 . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

غـــرام بلوتونـــيوم سنوياً ، وهذا يعني أن الكيان الصـهيوني يصنع سنويا خمسة قـــنابل نـــووية بقوة 20 كيلو طن ، أما أحد الخبراء الأمريكيين فقدر بأن لدى إســـرائيل مـــا يكفـــي لصنع حوالي 15 قنبلة نووية حتى العام 1984م[1] ،وقد استهدف إنشاء المفاعل مايلي :

1 . استقلالية الخيار الإسرائيلي بامتلاك القدرة على إنتاج الوقود النووي اللازم لصنع الأسلحة النووية .

2 . إجراء البحوث النووية في مجالات فيزياء النيترونات والمفاعلات وغيرها.

3 . إنتاج النظائر المشعة.

4 . إنتاج البلوتونيوم لتصنيع أسلحة نووية .

- ***مفاعل النبي روبين : Nebi Rubin***

"بدأ إنشاؤه في 27 يناير 1966م في منطقة النبي روبين الواقعة على نهر روبـــين ، وهو من تصميم أمريكي وأنشأته شركة (أتوميكس انترناشيونال) ، التي أنشأت مفاعل ريشون ليزيون ، وناحال سوريق ، وطاقة المفاعل تبلغ 250 كيلو وات حراري"[2] .

ويســـتخدم المفاعل اليورانيوم الطبيعي كوقود والغرافيت كمهدئ ، والهواء المضـــغوط كمبـــرد ، والهـــدف مـــن بنائه هو تحلية مياه البحر وإنتاج الطاقة الكهـــربائية و"هـــو قادر على إنتاج 417.5 مليون لتر من الماء العذب يومياً ، وقـــدرت تكالـــيف بـــناء هـــذا المفاعل وتشغيله حوالي 200 مليون دولار"[3] ، و"يخضع المفاعل للتفتيش حسب طلب الولايات المتحدة الأمريكية"[4] .

- ***مشروعات مفاعلات القوى :***

وتســـتخدم هـــذه المفـــاعلات لإزالة ملوحة مياه البحر ، وإنتاج الكهرباء باستخدام الطاقة الذرية التي لازالت إسرائيل مستمرة في إنشائها .

---

[1] . د. تيسير النائف ، الأسلحة النووية في إسرائيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 235.

[2] . د . ممدوح حامد عطية ، الردع النووي الإسرائيلي ، مرجع سبق ذكره ، ص32 .

[3] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

[4] . د . تيسر النائف ، الأسلحة النووية في إسرائيل ، مرجع سبق ذكره ، 235 .

ب – الملحقات النووية :

1- **المواقع النووية** :

إضـــافة إلى المفاعلات آنفة الذكر فإن إسرائيل تمتلك عدة مواقع نووية ؛ والمقصـــود بالمواقـــع النووية تلك المواقع التي يتم فيها إنتاج وتجريب وتخزين الأسلحة النووية :

أ- موقع بلمجم Palmachim للتجارب الذي يبعد بضعة كيلومترات شمالا عن سوريق وهو مخصص لإجراء تجارب على الصواريخ النووية مثل أريحا.

ب- (بير ياكوف) Be'er Yaakov على بعد 35 كيلومتر شمال غرب القدس ، وفيه يتم تصنيع صواريخ أريحا –2 النووية .

ج- روفائـــيل Rafael: تقـــع هـــذه المؤسسة في حيفا وتضم مختبرين أحداهما لتصميم الأسلحة النووية والآخر لتصميم الصواريخ النووية .

2- **المعجلات الذرية في إسرائيل** (Particle Accelerators) :

يوجد في إسرائيل عدة معجلات جسيمات ذات طاقات مختلفة ، الأمر الذي يجعلهـــا متعددة الأغراض سواء في البحوث الأساسية أو التطبيقية ، وفيما يلي نبذة مختصرة عن بعضها :

أ-معجـــل سينكروســـيكلوترون (Synchro Cyclotron) فـــي حيفا : يتبع معهد (التخنـــيون) Eltachneon تـــم تدشينه في 1955/5/15م ، يعجل ديوترونات Deuterons بطاقـــة 35 مليون فولت الكتروني ، وبلغت تكاليف إنشائه 250 ألف دولار ، ويستخدم الماء المقطر في التبريد[1].

ب- معجل السيكلوترون ثابت الشدة (Fixed Frequency Cyclotron) في القـــدس : يتبع هذا المعجل معمل الفيزياء النووية ، ودُشن في 1962/11/17م

---

[1] . د. ممـــدوح حامـــد عطـــية ، البرنامج النووي الإسرائيلي وتأثيره على الأمن القومي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 88 .

يعجل بروتونات Protons ، وجسيمات ألفا ، وتريتونات Deuterons ، وتبلغ تكاليف إنتاجه مليون دولار[1] .

ج- معجل الكوكروفت والتون (Cockroft-Walton) في تل أبيب:

يتبع هذا المعجل جامعة تل أبيب ، وهو أصغر المعجلات في إسرائيل ، طاقته 400 ألف فولت الكتروني ، ودُشن في 1959/3/4م ، والجسيمات المسرعة برتونات Protons بطاقة 20 مليون فولت الكتروني ، وتبلغ تكاليفه 1.2 مليون دولار[2].

كذلك تطلب بناء القدرة النووية الإسرائيلية إنشاء العديد من الجامعات والمعاهد والمؤسسات والمرافق وذلك كما يلي :

1- الجامعات وتشمل :

الجامعة العبرية (بالقدس) ، وجامعة تل أبيب (بتل أبيب) ، وجامعة بارايلان وجامعة حيفا (بحيفا) ، وجامعة بن جوريون (ببئر السبع) .

2 - المعاهد وتشمل :

معهد إسرائيل التقني (التخنيون) ، ومعهد وايزمان للعلوم في (رحبوت) ، والمعهد الإسرائيلي للإشعاع والنظائر – تل أبيب ، ومعهد العلوم الفضائية بجامعة تل أبيب ، ومعهد إسرائيل التكنولوجي (بحيفا) ، ومعهد الرياضيات .

3- المؤسسات والمراكز والجمعيات والمجالس والهيئات وتضم :

مؤسسة الطاقة الذرية الإسرائيلية ، ومركز التدريب على النظائر المشعة في (دوار يافن) ، وجمعية الأشعة الإسرائيلية ، والمجلس القومي للبحوث والتطوير ، وهيئة تطوير وسائل القتال ، ولقد عملت كل الجامعات والمعاهد والمراكز العلمية في إسرائيل في إطار بناء الكوادر العلمية التي يحتاجها البرنامج النووي الإسرائيلي ، علاوة على الاتصالات بالمراكز العلمية في الخارج ، وإيفاد البعثات للتخصص في مختلف أفرع العلوم النووية المتقدمة .

---

[1] . المرجع السابق ، ص 90 .

[2] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

2 - الرؤوس النووية الإسرائيلية بأنواعها وأحجامها المختلفة :

يمكـــن القول " بأن الرؤوس النووية الإسرائيلية هي العنصر الرئيسي في الســـلاح الـــنووي ، وتعتبر بقية العناصر رغم أهميتها عناصر مكملة ، وعند دراســـة الرؤوس النووية الإسرائيلية فإن ذلك ينصرف إلى دراسة نوعية وعدد الـــرؤوس النووية ، ومن ثم فعالية هذه الرؤوس النووية وكفاءتها"[1] ، ولمعرفة قـــوة وقدرة السلاح فلابد من التركيز على النوع والعدد فالمواد القابلة للانشطار تصـــلح لإنتاج مختلف الرؤوس النووية ، وتتوقف قدرة الدولة على إنتاج هذه الـــرؤوس علـــى عوامل أهمها : قـــدرة الدولـــة التكنولوجية والعلمية ومستوى تطور بنيتها النووية ، وتمتلك إسرائيل وفق المعلومات المتاحة النوعيات التالية:

أ) الرؤوس الذرية : إن حيازة إسرائيل لهذه الرؤوس يتوقف على الكيفية التي صنعت قنابلها بها ، والمادة المستخدمة هل هي اليورانيوم أم البلوتونيوم ؟ فكل من هاتين المادتين الانشطاريتين لها مشاكل هندسية تختلف كلاهما عن الأخرى وتتطلب كل منهما مهارات مختلفة في مجال الهندسة النووية[2] .

• *خـــيار اليورانـــيوم :* إن أول خطوة تجاه صنع القنبلة الذرية تتمثل في الحصول على الوقود المتفجر سواء كان ذلك هو اليورانيوم أو البلوتونيوم ، وإذا مـــا اختارت إسرائيل اليورانيوم عليها أن تقرر أياً من نظائر هذا العنصر تريد اســـتخدامها ، هل هي اليورانيوم 238 أو اليورانيوم 235 أو اليورانيوم 233 ، ومـــن المـــرجح أن إسرائيل تستخدم اليورانيوم 235 لأنها لا تمتلك بعد ناصية تكنولوجـــيا الانفجـــارات الانصـــهارية[3] التي يحتاج إليها اليورانيوم 238 ولأن اليورانيوم 233 يحتاج إلى بلوتونيوم 239 وهذه المادة الأخيرة مكلفة ؛ ومشكلة اليورانيوم 235 أنه يحتاج إلي درجة عالية من التخصيب .

---

[1] .د . محمد عبد السلام ، "الرؤوس النووية الإسرائيلية : الخصائص والمعلومات" ، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .

[2] . بيتـــر بـــراي ، ترســـانة إســـرائيل النووية مع تقرير فانونو: أسرار القوة النووية الإسرائيلية ، ترجمة منير غنام (بيـــروت : دار البيادر للنشرة والتوزيع ، 1989م) ص 110.

[3]. Paul Jabber . Israel and Nuclear Weapons : Present Option and Future Strategies (London : Chatto and Windus , 1971) , P.72

"أن عملية تخصيب اليورانيوم 235 ليصبح نقاؤه 40% وهي النسبة المسموح بها للحصول على قنابل مضمونة النتائج من حيث التفجير ، يحتاج إلى تكاليف باهظة جداً ، وإن كان هنالك خيار في استخدام اليورانيوم ، فإسرائيل لا تستخدمه إلا في حالة استخدامه من اليورانيوم 235 الذي قامت بسرقته عام 1976م وهذا الاستخدام لا يضمن برنامجاً متواصلاً يتصف بالاستمرارية"[1] .

وهناك سبب آخر هو "أن الدول النووية التي دخلت في النادي النووي لم تستخدم اليورانيوم ما عدا الصين وفي فترة مبكرة من تصنيعها للقنابل الذرية"[2] .

* ***خيار البلوتونيوم*** : "إن مادة البلوتونيوم 239 تتولد جراء احتراق الوقود داخل المفاعل ، إضافة إلى كون هذه المادة ممتازة لصنع القنابل الذرية"[3] فمن السهل على الإسرائيليين من كل النواحي استخدام البلوتونيوم 239 ، إذ بإمكانهم توليد هذه المادة من اليورانيوم الموجود بين أيديهم والمستخلص من مادة الفوسفات المستخرجة من صحراء النقب .

ومن المؤكد أن طريقة استخدام البلوتونيوم أقل تكلفة من اليورانيوم فالولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تنتج اليورانيوم 235 الصالح للاستخدام في القنابل الذرية ، فمعامل الانتشار الغازي التي تمتلكها لتخصيب اليورانيوم تبلغ كلفة الواحد منها حوالي 760 مليون دولار ، ويحتاج إلى صيانة سنوية بحوالي 63 مليون دولار .

فالنتيجة أن هناك ترجيحاً لقنابل البلوتونيوم الأقل تكلفة والأسهل استخلاصاً أما الرؤوس الذرية المملوكة للترسانة الإسرائيلية فقد كانت تشكل كل تلك الترسانة في النصف الأول من السبعينات ، ثم أصبحت تشكل حوالي نصف تلك الترسانة في نهاية ذلك العقد ، ومن ثم تناقصت لتشكل تلك الترسانة في بداية

---

[1] . المرجع السابق ، ص 107 .

[2] د. حسن أبو النمل ، الإدارة العسكرية الإسرائيلية والحرب ، الإسرائيلية العربية المقبلة (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1979م) ص 224 – 240 .

[3] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

الثمانيـــنات ، نظراً لتطور الترسانة النووية الإسرائيلية وامتلاكها أنواعاً أخرى من الأسلحة النووية مثل القنابل النيترونية والهيدروجينية .

ب) القنابل النيترونية : لقد صنعت إسرائيل هذه القنابل في نهاية السبعينات علـــى الأرجـــح ، ويقســـمها أحد الباحثين الإسرائيليين إلى نوعين من القنابل : أولهما قنابل صغيرة من نوع (منى نيوك) Nuke Mini التي تتراوح شحنتها ما بين 0 إلى 0,05 كيلو طن ، وثانيهما قنابل إشعاع مكثف (نيترونية) تعتمد على التكنولوجيا الانشطارية وعلى النيوترونات معاً .

ج) القنابل الهيدروجينية : هذه القنابل تمتلكها إسرائيل منذ أوائل الثمانينات فإســـرائيل لـــديها نســـبة من أفضل علماء الفيزياء النووية في العالم ، ولكن ما منعهم من إنتاجها سابقاً هو عدم الحصول على المواد المكونة لها ، وتلك كانت معضـــلة وجدوا لها حلاً "وذلك ببناء وحدات في مفاعل ديمونا لإنتاج التريتيوم والديتـــروم ، إضـــافة إلى إقامة منشأة خاصة لتصنيع تلك المواد للحصول على مـــادة (الليثـــيوم -6) وتحويلها إلى قنبلة هيدروجينية"[1] ويقدر ما تمتلكه إسرائيل بحوالـــي 35 قنبلة عام 1986م ، وعادة تقاس طاقة انفجار القنبلة الهيدروجينية (بالمـــيغاطن) ، ولكن قنبلة إسرائيل قد اقتصرت على (خمسة ميغاطن) ، و" لقد وجهت إسرائيل معظم إنتاج مادة الليثيوم إلى إنتاج قنابل النيوترون بحكم ملاءمة قنبلة النيترون أكثر حسب أغراضـها وأهدافها المتصورة "[2] . ومن الجدير بالذكر أن القنبلة الهيدروجينية تعمل على مبدأ الاندماج وليس الانفجار النووي .

ويوضـــح الجـــدولان التالـــيان مـــدى التقدم الذي حققته إسرائيل في إنتاج وتصنيع السلاح النووي :

---

[1]. Frank Barnaby . The Inrisible Bomb : The Nuclear Arms Race in the Middle East , London , I.B. Tairis, 1989, P.52.

[2] . محمد سليمان الزيود ، "التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي" ، مرجع سبق ذكره ، ص 108 .

يوضح الجدول رقم (قدرات إسرائيل النووية حتى نهاية ديسمبر 1994م(1)

ت	النـــــــــوع	الإنتـــــاج
1	إنتاج البلوتونيوم من مفاعل ديمونا	320 – 560 كغم بنهاية عام 1994م
2	إنتاج الرؤوس النووية	64 – 112 رأسا (5 كغم لكل رأس نووي)
3	إنتاج التريتيوم في مفاعل ديمونا أغراض البحث وإنتاج قنابل معززة	الاحتياجات الكلية 320 – 560 غرام تريتيوم السنوية 16 – 28 غرام للتعويض
4	أغناء اليورانيوم	طريقتان : الليزر والطرد المركزي، يحتمل أن يكون قد بدأ الإنتاج عام 1979م – 1980م

(1) . د. أحمـد الـثابت ، جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته ، موقع الجزيرة نت ، آخر تحديث يوم الأحد ، 2004/10/18م / 16:28 بتوقيت غرينتش .

يوضح الجدول رقم (القدرات الإسرائيلية حتى نهاية ديسمبر 1999م(2)

النوع/السنة	1994م	1995م	1999م
كمية البلوتونيوم (كغم)	650–320	580–3350	650–370
عدد الرؤوس النووية	112–64	116–16	130–74

(2) . د. أحمد الثابت ، جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته ، مرجع سبق ذكره .

3. قواعد إطلاق القذائف النووية :

تمـتلك إسـرائيل عدة وسائل لإطلاق الرؤوس النووية ، فلديها (طائرات الفانـتوم والميراج والكافير) ، كما لديها الصاروخ (أريحا) مداه أكثر من 120 كيلومتراً ويحمل رأساً زنتها من 5 – 7 كيلو جرام [1] .

4. وسائل توصيل الرؤوس النووية إلى أهدافها :

تمـتلك إسرائيل شبكة متطورة ومتكاملة من وسائل الإيصال المخصصة لحمـل وإطلاق الأسلحة والذخائر النووية ، وأهم عناصرها يرتكز أساساً على وحـدات الصـواريخ الباليسـتية الاستراتيجية والتكتيكية وعلى القوات الجوية وطائراتها القتالية الهجومية ويمكن الإشارة إلى هذه الوسائل كالتالي :

[1] . Frank Barnaby . The Inrisible Bomb : The Nuclear Arms Race in the middle East , P.52

أ- الطائرات : إن جميع طرازات الطائرات القتالية العاملة في صفوف القوة النووية الإسرائيلية حالياً قادرة من حيث المبدأ على حمل ذخائر هجومية نووية ، والتي يسمح مداها وسرعتها بتحقيق أهدافها ، ويمكن إبراز عدد من الأنواع من أهمها :

- **المقاتلات الهجومية** (إف 15 إي سي) التي تنتج بمواصفات خاصة لإسرائيل وتستطيع مهاجمة أهدافها وهي محملة بأسلحة تقليدية ونووية ، يصل مداها إلى حوالي 1850 كيلو متراً ، وتزداد عند استخدام التموين الجوي إلى 2500 كيلو متراً[1] .

- **المقاتلات متعددة الأغراض :** هي من طراز (إف 16 فالكون) وهي تستطيع مهاجمة أهدافها حتى مسافة 950 كيلو متراً ، ويصل مداها إلى نحو 1500 كيلو متراً عند استخدام التموين الجوي ، والجدير بالذكر أن كل الطائرات من هذا النوع مزودة بخواص للتخفي من الرادارات بواسطة دهان خاص وإضافة ألواح من مادة غير معلن عنها تركب على أطراف الطائرة ، ودلت العديد من الدراسات بأنه يوجد لدى إسرائيل 244 طائرة مؤهلة لحمل الأسلحة لمسافات متوسطة وبعيدة ولها القدرة على تشغيل صواريخ (أرض-أرض)"[2].

ب- الصواريخ : قام الفريقان الفرنسي والإسرائيلي بتطوير صاروخين أطلق على الأول أسم (م . د - 620) والثاني (م . د ~ 660) وترجع سبب تسمية هذين الطرازين بحرفي (م . د) اختصاراً لأسم (مارسيل داسو) ، وأجريت تجارب إطلاق هذه الصواريخ في صحراء النقب بعد الاستلام[3] .

وتذكر تقارير قيام إسرائيل بنشر صواريخ طراز (أريحا -1) وهو بمدى يتراوح بين 200 و480 كيلو متراً ، وقادرة على حمل رأس تقليدي أو نووي

---

[1] . بيتر براي ، "الترسانة النووية في إسرائيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 128 .

[2] . بسام العسلي ، "التسلح النووي الإسرائيلي ، استراتيجية الردع" ، الدفاع العربي ، العدد 12 ، السنة 9 ، (1985م) ، ص23.

[3] . أسعد فاعور ، "برنامج أريحا الإسرائيلي" ، الفكر الإستراتيجي العربي ، العدد 31 ، (يناير 1990م) ، ص15.

بـــوزن 250 كـــيلو غراماً ذاتي الحركة المحمول على عربات إطلاق متحركة خـــلال حرب 1973م[1] ، كما طورت إسرائيل صاروخ (أريحا -2) الذي صار جاهزا للعمل في العام 1981م ، وصالح للإطلاق من عربات أو وسائل أخرى متـــنقلة كمقطورات السكك الحديدية مثلاً ، ويتراوح مداه ما بين 490 – 750 كيلو متراً ، كما يمكنه حمل رؤوس حربية تقليدية (غير نووية)[2] .

هذا وأظهرت إسرائيل قدرتها المتفوقة في الصواريخ البالستية حيث أطلقت القمـــر الصناعي (أوفيك 1) بواسطة صاروخ (شافيت 2) ، وفي سنة 1990م أطلقـــت إســـرائيل قمـــراً آخر (أوفيك 2) واتبعته عام 1995م بـــ (أوفيك 3) وأعلـــنت صراحة أن القمر يعمل على مراقبة الدول العربية وإيران كما أعلنت قدراته التجسسية[3] .

وإذا كـــان قـــيام إسرائيل بإطلاق قمر اصطناعي إلى الفضاء يعتبر بمثابة الإعلان عن انضمام إسرائيل إلى برامج الفضـاء ، وهو ما يكشفه من قدرة تقنية لدى إسرائيل من حيث امتلاكها لأنظمة صواريخ بعيدة المدى ، ودقيقة التوجيه ممـــا يســـمح لهـــا باستغلال الفضاء للشؤون العسكرية عبر أقمار التجسس أو بالتدخل العسكري من الفضاء في أية بقعة من الكرة الأرضية .

لقـــد حققـــت إســـرائيل نقلة نوعية على المستوى الاستراتجي الدولي حيث أصبحت من الدول القليلة في العالم التي تمتلك تكنولوجيا الصواريخ وتكنولوجيا الفضـــاء ، وإذا كـــان هناك من أهمية سياسية لمعرفة الدول التي تقدم المساعدة الفنية لإسرائيل في برامجها هذه فإن ما يهمنا عملياً هو أنها كشأنها في العادة ، تستخدم جميع الوسائل العلنية والسرية للحصول على أرقى التكنولوجيا في إطار اســـتراتيجيتها العامة التي تعتمدها والتي تسعى إلى امتلاك التفوق التكنولوجي

---

[1] . أسعد فاعور ، "القدرات النووية الإسرائيلية" ، الشاهد ، العدد 29 ، (يناير 1988م) ص 12 – 18.

[2] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

[3] . أسعد فاعور ، "برنامج أريحا الإسرائيلي" ، مرجع سبق ذكره ، ص105 .

على العرب في مواجهة التفوق البشري والمالي والجغرافي والعسكري التقليدي للدول العربية ، وأنها قد امتلكت الآن فعلاً هذه القدرات .

ج- النظم التكتيكية : وتشمل الصاروخ (لانس) واستلمته إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1972 والذي يبلغ مداه 120 كيلو متراً ، كما تشمل هذه النظم المدفعيات ، وبخاصة (الهاوتزارات) [1].

خامساً : المغزى الاستراتيجي للسياسة النووية الإسرائيلية :

يجمع الاستراتيجيون الإسرائيليون على أن الشرط الأساسي لتحقيق الأهداف الإسرائيلية هو الحفاظ على إسرائيل قوية ومتفوقة بشكل مطلق على البلدان العربية وخاصة من الناحية التكنولوجية ، والعمل على منع العرب من المبادرة إلى القيام بحرب عن طريق ما يسمى بالردع الحازم ، وفي حال نشوب حرب يجب توفير قدرة عسكرية تضمن لإسرائيل نقل الحرب إلى أراضي الدول العربية والمشاركة فيها .

كما يروا أن أمن إسرائيل لا يترسخ إلا بفضل عمليات التسليح المستمرة ، ليس بواسطة شراء السلاح من الخارج فحسب ، بل عن طريق إنشاء وتطوير صناعة عسكرية داخل إسرائيل تستطيع أن تحقق لها نوعاً من الاقتصاد وعدم الارتباط الكامل بسوق السلاح الدولي .

ولعبت المساعدات الأمريكية الدور الأساسي في إقامة وتطوير الصناعات العسكرية الإسرائيلية التي أصبحت اليوم تشكل المحور الأساسي للصناعة في إسرائيل"[2].

---

[1] . د. محمود سعيد عبد الظاهر ، "الخيار النووي الإسرائيلي الامكانيات والاستخدام" ، مرجع سبق ذكره ، ص 91 .

[2] . حبيب قهوجي ، إسرائيل خنجر أمريكا (دمشق ، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ، 1979م) من ص 187- 188 .

1 – القوة النووية الإسرائيلية بين الحقيقة الواقعة والتعتيم المتعمد :

يفتـــرض أن امتلاك إسرائيل قوة عسكرية متطورة كالسلاح النووي ينبغي أن يُقابـــل بجهد مماثل من البلدان العربية ، أو السعي إلى ذلك ، أو تكون هناك ضمانات دولية للبلدان العربية مقابل السلاح النووي الإسرائيلي .

لكن الإعلان عن تملك إسرائيل للسلاح النووي قد يدخل المنطقة في مرحلة جديـــدة تتســـابق فـــيها دولها للدفاع عن نفسها ، لأن معاركها ستكون معارك مصيرية .

وعلـــى الـــرغم مـــن سياســـة الغمـــوض التي مازالت متبعة في إسرائيل بخصـــوص الامتـــناع عـــن الإعلان عن تملك أسلحة نووية ، والتي سببها أن إســـرائيل فـــي هذا الأمر لا تريد إغضاب حليفها الاستراتيجي الأكبر الولايات المـــتحدة في حالة إعلانها من امتلاكها السلاح النووي ، لإن ذلك يمثل إحراجاً لحليفها وجهوده في سبيل الحد من الانتشار النووي وحيث غضت هذه الأخير الطرف عن تملك إسرائيل للسلاح النووي ، إذ أن إسرائيل تعتمد على الولايات المتحدة في تنمية قدراتها الدفاعية في خططها الاستراتيجية المستندة إلى تطوير وسائل ايصال هذا السلاح .

ويرى بعض الخبراء الاستراتيجيين "أن قضية استخدام السلاح النووي التي تتعامل معها الاستراتيجية الإسرائيلية من حيث احتلالها مكانة رئيسة في نظرية الأمن الإسرائيلية تمثل أخطر تطور راهن في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي"[1] ، وهذا ما أرادته إسرائيل لأنه يمثل رادعاً استراتيجياً يجعل الآخرين يفكرون فيه.

2– المبادئ التي تستند عليها الاستراتيجية النووية الإسرائيلية :

أحدث استخدام الأسلحة النووية تغيراً جذرياً في المفاهيم والأفكار العسكرية التقليدية وفي بروز الاستراتيجية النووية مرتكزة على أربعة مبادئ رئيسية هي:

1. شن حرب وقائية لتدمير الأسلحة النووية للجانب المعادي .

---

[1]. المرجع السابق ، نفس الصفحة .

2. اعتراض أسلحة العدو النووية وهي في طريقها إلى أهدافها .
3. اتخـــاذ الإجـــراءات الوقائية للتقليل من الآثار الضارة الناتجة عن استخدام أسلحة العدو النووية.
4. التهديد بالانتقام (ما يسمى بالردع النووي) .

وتحقـــيق المـــبادئ الثلاثة الأولى يحتاج إلى اعتمادات خيالية مما دفع إلى التفكيـــر في تركيز الجهود لبناء وتطوير القوة النووية الهجومية لزيادة تأثيرها الرادع ، ولم تتردد إسرائيل كثيراً أمام ثلاثة خيارات استراتيجية :

1) التخلي المؤقت عن مزايا امتلاك الأسلحة النووية وتحقيق الردع عن طريق امـــتلاك الأســـلحة التقليدية المتطورة مع الاحتفاظ بالقدرة العلمية والعملية التي تتيح لها إنتاج السلاح النووي خلال فترة زمنية قصيرة .
2) إنتاج الأسلحة النووية سرياً والاستمرار في سياسة الردع بالشك .
3) الإعلان عن امتلاك الأسلحة النووية والاستعداد لمواجهة مخاطر ردود الفعل العـــربية الخاصة للدخول في دائرة الصراع النووي (الردع العلني) ، وإسرائيل أخذت بالاختيار الثاني الذي يعتمد على سياسة الردع بالشك .

خلاصـــــــــة :

من الاستعراض السابق للقوة النووية الإسرائيلية يلاحظ أن طموح إسرائيل في إنتاج واكتساب هذه القوة بدأ منذ قيامها على أرض فلسطين ، أي على مدى مـــا يزيد على الخمسين عاماً حيث استطاعت بناء التكنولوجيا النووية التي أدت إلـــى تصنيع حوالي مائتي قنبلة نووية ، وضمن الاستراتيجية الإسرائيلية التي ترمي للوصول إلى أسلحة الردع لحماية كيان الدولة ، وكما ذكر مسبقاً أصرت علـــى أن يكـــون هـــذا السلاح الرادع سلاحاً ذاتياً إسرائيلياً لا تتحكم فيه سوى إرادتها فقطً ، فإسرائيل لكي تبني سلاحها النووي الذاتي في إطار أسلحة الردع التـــي استقرت عليها ، قد قررت من البداية أنه لا بد من بناء القاعدة التقنية من كوادر ومنشآت علمية متخصصة في تناسق منظومي محدد .

وقد سعت القيادة الإسرائيلية إلى اغتنام الظروف الدولية المواتية لكي تحقق هـدفها واسـتغلت ارتباطها مع قوى التأثير العالمية ، ولتحقيق أهدافها استمر الإسـرائيليون فـي تطوير إمكانياتهم النووية بامتلاكهم لعدد هائل من المنشآت الـنووية والكيميائية والبيولوجية يساندها مفاعلات الأبحاث ولعل أهمها مفاعل ديمـونا الـذي يلعـب دوراً رئيساً في إنتاج الأسلحة النووية إضافة للمعجلات الذريـة ثـلاث مـنها ذات طاقة عالية إضافة لمحطات الرصد الإشعاعي التي تغطـي جميع مناطق إسرائيل وتقدم خدمات المسح الإشعاعي في عدة مواقع ، كل ذلك جعل إسرائيل في مصاف الدول المهمة في هذا المجال .

ولكن قوة إسرائيل هذه هل تحظى بتأييد دولي وإقليمي أم لا ؟ هو ماسيعرضه المبحث الثالث .

المبحث الثالث

موقف المنظمات العالمية : الدولية والإقليمية من القوة النووية الإسرائيلية

أصبح العالم اليوم في تركة معقدة وغير عادلة تتمثل بست دول نووية مؤسسة لنادي لندن النووي مقابل 173 دولة غير نووية ، وهناك دول نووية غير معلنة كالهند وباكستان وإسرائيل لن تصادق على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية NPT[1] ، هذا وهناك دولتان صدقت ووقعت على هذه المعاهدات ثم خرقت تعهداتها وصدقيتها ، واستثمرت التسهيلات النووية للأغراض السلمية من الدول النووية المصنعة فسعت إلى بناء برنامج نووي تسليحي وهاتان الدولتان هما : العراق الذي أستطاع المجتمع الدولي إزالة برنامجه مبكراً ، وكوريا الشمالية الفقيرة المعزولة نجحت بامتياز في الوصول إلى تحقيق أهدافها النووية في امتلاك السلاح النووي ، وتسبب قضايا إيران وكوريا الشمالية وإسرائيل إحراجاً حقيقياً للمجتمع الدولي ، وإضافة فشل جديد ومأخذ حقيقي إلى مبادئ وفعالية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وآلياتها التي تقوم بمراقبة وإجراء التفتيشات المفاجئة في دول الأعضاء الموقعة والمتمثلة بوكالة الطاقة الذرية الدولية .

وكان عام 1995م موعداً نهائيا حاسما وحدثا عالميا بلغت فيه الترسانة النووية لدول النادي النووي ذروتها حين قدرت بحوالي 21658 رأس نووي وأوقفت اختباراتها النووية أو التفجيرات جواً أو تحت الأرض وبلغت ما يقارب 2000 اختباراً نووياً وتحولت سياسة التطوير للأسلحة

---

[1] نشأت بدفية المعاهدة NPT باقتراح مشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وصدقت عليها في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 13 حزيران 1968 ، وفي نفس العام طرحت المعاهدة لتوقيع دول العالم الأخرى وبعد أن وقعت عليها الدول النووية الثلاث دخلت حيز التنفيذ عام 1970 ، وحسب الفقرة السادسة من المعاهدة في أغسطس 1992م التحقت كل من فرنسا والصين بالمعاهدة ، وصدقت 172 دولة عليها وتخلفت أربعة دول وهي الهند والباكستان وإسرائيل وجنوب إفريقيا .

النووية إلى نظام جديد مخبري لأجراء التفجيرات النووية المخبرية MicroExplosion بواسطة منظومة الليزر التي تتكون من 240 حزمة ليزر بطاقة 1.8 ميكاجول لتقصف هدفاً أبعاده بضعة ملليمترات يحتوي على خليط من مادتي نظائر (الهيدروجين الديتريوم والتريسيوم) وترتفع درجة حرارة الانفجار 100 مليون درجة مئوية ، لتشكل نموذجاً مصغراً جداً للقنبلة الهيدروجينية ولازال هذا المشروع النووي المتقدم الوسيلة الوحيدة كبديل تقني بدأت فرنسا أعداده عام 1995م وأصبح في طور الخدمة عام 2002م . وبهذه الطريقة تستطيع الدول النووية الحفاظ على فعالية أسلحتها النووية وجاهزيتها للقتال وكذلك تطوير أجيال جديدة من الرؤوس النووية لدعم سياستها في الردع النووي الاستراتيجي .

وأولاً : موقف الأمم المتحدة من القوة النووية الإسرائيلية :

(1) . الجمعية العامة :

نجم عن التسلح النووي الإسرائيلي وتزايده قلق العالم فأدرج في جدول أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة عام 1979م ، وأحاطت الجمعية علماً بالتقرير المرحلي الذي قدّمه الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال فريق الخبراء المكلف بإعداد دراسة عن التسلح النووي الإسرائيلي .

وفي يونيو 1981م قدمت لجنة الخبراء التي شكلها الأمين العام للأمم المتحدة لبحث التسلح النووي الإسرائيلي تقريرها وقد ورد في البند 55 من تقرير اللجنة التالي : "هناك اقتناع عام عند الخبراء الفنيين أن لدى إسرائيل القدرة على صناعة قنابل ذرية ، ويعتقد البعض أن إسرائيل قادرة على تجميع عدد من القنابل النووية خلال أسابيع وربما أيام"[1] ، ويضيف التقرير في بنده الحادي والثمانين "أن الغموض الذي تحيط به إسرائيل جهودها في هذا المجال يجعل من الصعب القطع بامتلاكها أسلحة نووية"[2] .

---

[1] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

[2] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

كمـــا ورد في التقرير النص التالي : "يوجد حالياً ما يسمى بالدول النووية غير المعلنة ، إذ تؤكد التقارير أن بعض الدول قطعت شوطاً طويلاً في امتلاك السلاح النووي دون أن تعلن عن ذلك ، وينظر إلى هذه الدول على أنها مصدر تهديد بهجوم ذري ، ومن بيـــن هذه الدول جنوب إفريقيا وإسرائيل"[1] .

وفـــي دورتهـــا الثامنة والأربعين[2] شجبت الجمعية العامة المادة الأولى من قـــرارها 74/48 رفـــض إسرائيل التخلي عن امتلاك الأسلحة النووية ، وحثتها على الانضمام إلى معاهدة انتشار الأسلحة النووية .

وعـــاودت الجمعية العامة في دورات لاحقة رجاءها من الأمين العام للأمم المـــتحدة بأن يتابع عن كثب مع منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدولة العربية مسألة التعاون النووي بين إسرائيل والنظام العنصري السابق في جنوب إفريقيا.

وإلى جانب هذا الموقف كانت للجمعية العامة مبادرة سعت خلالها لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية والضغط على إسرائيل بشأن الحد من تطويـــرها للسلاح النووي وإخضاع منشأتها النووية للتفتيش الدولي ، وذلك من خلال فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط ، وقد يكون من المفيد استعراض مضمون هذه المبادرة .

أدراج هذا البند المعنون (إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوســـط) لأول مرة في جدول أعمال الجمعية العامة عام 1974م ، بناء على طلب إيران وانضمت إليها مصر وأصدرت الجمعية العامة القرار 3261 والذي أعربت فيه عن أملها في أن ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أكبر عدد ممكن من الدول منها الحائزة للأسلحة النووية أو غير الحائزة لها .

وواصلت الجمعية العامة النظر في هذا البند في دوراتها من 30 وحتى 34 المـــنعقدة في عام 1975م وحتى عام 1979م وأصدرت القرارات المناسبة بهذا الشـــأن والتي أشادت فيها بأغلبية ساحقة بفكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة

---

[1] . امين أسير ، السلام والتسلح النووي ، الطبعة الأولى (دمشق : مطبعة عكرمة ، 1995م) ص81 .

[2] . الجمعية العامة ، الدورة الثامنة والأربعون ، الجلسة العامة 81 ، القرار رقم 74/48 ، 16 ديسمبر 1993م .

الـــنووية فـــي الشرق الأوسط على أساس تقارير الأمين العام إلى مجلس الأمن والجمعـــية العامـــة ، بالـــردود الواردة فيها حول مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يحظى بتأييد واسع في المنطقة ، كما أكدت على ضرورة الحاجة إلى إبقاء بلدان المنطقة بمنأى عن الدخول في سباق على التسلح النووي يفضي إلى الدمار .

اعتـــباراً مـــن الـــدورة 35 لعام 1980م وحتى الدورة 48 أخذت الجمعية العامـــة تصدر قراراتها بشأن هذا البند بتوافق الآراء ، بين كافة الدول العربية على مبادرة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فـــي الشرق الأوســـط الأمر الذي عكس أجماعا دوليا على تأييد المبادرة.

مـــن الجدير بالذكر أنه في الجلسات العامة المتتالية للجمعية العامة الرابعة والثمانـــين[1] والثالثة والسبعين[2] والرابعة والخمسين[3] والخامسة والستين[4] والسابعة والســـتين[5] والحادية والثمانين[6] تناولت موضوع إنشاء منطقة خالية مـــن لأسلحة الـــنووية في الشرق الأوسط ، وعبرت هذه الدورات عن قلقها البالغ إزاء القوة الـــنووية الإسرائيلية الذي يشكل تهديدا لأمن المنطقة ، وناشدت المجتمع الدولي أن يـــدين إســـرائيل لرفضها الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية فضلا عن رفضها التخلي عن سياسة حيازة الأسلحة النووية ، ونددت بالتواطؤ بين إسرائيل وجنوب إفريقيا في ها المجال ، وأكدت مجددا عزم الدول الأعضاء علـــى مواصـــلة تعاونها في كل المحافل الدولية لإرغام إسرائيل على الامتثال للقرارات الدولية .

---

[1] . الجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، الجلسة العامة 84 ، بتاريخ 30 نوفمبر 1987م .

[2] . الجمعية العامة ، الدورة الثالثة والأربعون ، الجلسة العامة 73 ، القرار رقم 43/80 ، 7 ديسمبر 1988م .

[3] . الجمعية العامة ، الدورة الخامسة والأربعون ، الجلسة العامة 54 ، 4 ديسمبر 1990م .

[4] . الجمعية العامة ، الدورة السادسة والأربعون ، الجلسة العامة 65 ، القرار رقم 30/46 ، 6 ديسمبر 1991م .

[5] . الجمعية العامة ، الدورة الثانية والخمسون ، الجلسة العامة 67 ، 9 ديسمبر 1997م .

[6] . الجمعية العامة ، الدورة الرابعة والأربعون ، الجلسة العامة 81 ، القرار رقم 108/44 ، 15 ديسمبر 1989م.

2- موقف مجلس الأمن :

إثـر عـدوان إسرائيل على المفاعل العراقي عام 1981م ، أصدر مجلس الأمن القرار 487 حيث جاء في الفقرة الخامسة منه : دعوة إسرائيل إلى وضع منشآتها النووية وبسرعة تحت إشراف وكالة الطاقة النووية[1].

وفـي الـوقت الـذي تمتلك فيه إسرائيل وتحتكر أسلحة نووية لم تنفّذ هذا القرار ، ولم يصدر من مجلس الأمن أو من الأمين العام للأمم المتحدة ما يشير إلـى ذلـك مـع العلم بانضمام الدول العربية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في حين أن الكيان الصهيوني لم ينضم بعد إلى هذه المعاهدة [2] .

وأشار مجلس الأمن في القرار رقم 687[3] إلى ضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، وإدراكا منه للتهديد الذي تشكله جميع أسـلحة التدميـر الشامل على السلم والأمن في المنطقة ولضرورة العمل على إنشاء هذه المنطقة .

وهذا يعني أنه يجب على إسرائيل نزع سلاحها النووي في حالة إنشاء هذه المـنطقة إلا أن المجلس لم يكن له قرار واضح بهذا الشأن من التخلي إسرائيل عن السلاح النووي ولكن هذا لم يحدث .

ثانياً : موقف المنظمات الإقليمية :

(1) . منظمة المؤتمر الإسلامي :

كان لمنظمة المؤتمر الإسلامي موقف واضحاً من القوة النووية الإسرائيلية إضـافة إلـى لتأكـيدها على فكرة إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وذلك من خلال:

---

[1] . قرار مجلس الأمن ، رقم 487 ، 19 حزيران 1981م .

[2] أمـن الكيان الصهيوني جزء لا يتجزأ من أمن السياسة الخارجية للولايات المتحدة وهذا ما حرص على إعلانه الرئيس الأمريكـي الأسـبق نيكسـون في كتابه Seize the Moment : بقوله "أن اي رئيس أمريكي لا يمكن أن يقبل هزيمة عسـكرية للكـيان الصـهيوني" نقلاً عن : د . عبد العزيز سرحان ، النظام الدولي والشرعية الدولية (بدون مدينة ، دار النهضة العربية ، 1993م) ص53 .

[3] . قرار مجلس الأمن ، رقم 687 ، 3 إبريل 1991م .

- المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء الخارجية [1].
- المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء الخارجية [2].
- المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء الخارجية [3].
- المؤتمر الإسلامي الثالث عشر لوزراء الخارجية [4].
- المؤتمر الإسلامي الرابع عشر لوزراء الخارجية [5].
- المؤتمر الإسلامي السادس عشر لوزراء الخارجية [6].
- المؤتمر الإسلامي الثامن عشر لوزراء الخارجية [7].
- المؤتمر الإسلامي الحادي والعشرين لوزراء الخارجية [8].
- المؤتمر الإسلامي الثاني والعشرين لوزراء الخارجية [9].
- المؤتمر الإسلامي الثالث والعشرين لوزراء الخارجية [10].
- المؤتمر الإسلامي الرابع والعشرين لوزراء الخارجية [11].
- المؤتمر الإسلامي التاسع والعشرون لوزراء الخارجية [12].
- المؤتمر الإسلامي الحادي والثلاثون لوزراء الخارجية [13].

---

[1] . المؤتمر الإسلامي الخامس ، المنعقد في دولة الكويت ، مابين 26- 29 يناير 1987 م .

[2] . المؤتمر الإسلامي السادس ، جدة – المملكة العربية السعودية ، المنعقد ما بين 12 إلى 15 يوليو 1975م .

[3] . المؤتمر الإسلامي السابع ، اسطنبول – تركيا ، المنعقد ما بين 2 1- 15 مايو 1976 م .

[4] . المؤتمر الإسلامي الثالث عشر ، نيامي ، جمهورية النيجر ، المنعقد ما بين 22 – 26 أغسطس ، 1982م .

[5] . المؤتمر الإسلامي الرابع عشر ، دكا ، جمهورية بنغلاديش الشعبية ، المنعقد ما بين 6- 11 ديسمبر عام 1983م .

[6] . المؤتمر الإسلامي السادس عشر ، فاس ، المملكة المغربية ، المنعقد ما بين 6 – 10 يناير 1986م.

[7] . المؤتمر الإسلامي الثامن عشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، المنعقد ما بين 13 – 16 مارس 1989م .

[8] . المؤتمر الإسلامي الحادي والعشرون ، كراتشي جمهورية باكستان الإسلامية ، المنعقد في 25 – 29 أبريل 1993م.

[9] . المؤتمر الإسلامي الثاني والعشرون ، الدار البيضاء ، المملكة المغربية ، المنعقد ما بين 10 – 12 ديسمبر 1994م.

[10] . المؤتمر الإسلامي الثالث والعشرون ، كوناكري ، جمهورية غينيا ، المنعقد مابين 9 – 12 ديسمبر 1995م .

[11] . المؤتمر الإسلامي الرابع والعشرون ، جاكرتا ، جمهورية أندونيسيا ، المنعقد ما بين 9 -13 ديسمبر 1996 م .

[12] . المؤتمر الإسلامي التاسع والعشرون ، الخرطوم ، جمهورية السودان ، المنعقد ما بين 25 – 27 يونيو 2002م .

[13] . المؤتمر الإسلامي الحادي والثلاثون ، اسطنبول – الجمهورية التركية ، المنعقد ما بين 14 – 16 يونيو 2004م .

(2) . **منظمة الوحدة الإفريقية** :

علـــى نفـــس السياق اتخذت منظمة الوحدة الإفريقية قرارات تدين إسرائيل حـــيث "أدان مؤتمر رؤساء دول وحكومات الوحدة الإفريقية المنعقد بالقاهرة ، أدان إســـرائيل برفضـــها الامتناع عن إنتاج وحيازة الأسلحة النووية ، وطالب الأمين العام الأمم المتحدة باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتدمير هذه الأسلحة"[1] .

كما شاركت المنظمة في المؤتمرات التي عقدتها منظمة المؤتمر الإسلامي وشـــاركت أيضاً في مناقشة القرارات التي استعرضتها المنظمة خلال انعقادها حول موضوع التسلح النووي الإسرائيلي ، وأعلنت موافقتها على كافة القرارات التي اتخذتها المنظمة بهذا الشأن .

3. جامعة الدول العربية :

تســـاند الـــدول العـــربية الجهود الدولية في ميدان نزع السلاح من خلال الاتفاقـــات والمعاهدات الدولية في هذا المجال مثل معاهدة منع انتشار الأسلحة السنووية ومعاهدة تحريم التجارب النووية في الجو والفضاء وتحت سطح البحر لعـــام 1963م وكـــذلك اتفاقية منع تطوير وإنتاج الأسلحة البيولوجية والتكسينية والتدميرية لعام 1972م .

هذا وكان لجامعة الدول العربية مبادرة أيضاً في جعل منطقة الشرق الأوسط مـــنطقة خالـــية من الأسلحة النووية حيث ناقش مجلس الجامعة موضوع تنسيق المواقف العربية تجـــاه الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشـــامل فـــي الشرق الأوسط في دوراته الثامنة والتسعين[2] والتاسعة والتسعين[3] والمائة[4].

---

[1] . مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية ، القاهرة ، المنعقد مابين 18 و30 يونيو 1993م .

[2] . جامعة الدول العربية ، الدورة العادية 98 – القرار رقم 5232 ، جمهورية مصر العربية بتاريخ 1992/9/13م ، أيضاً : محمود كارم ، "الضواء على الموقف المصري من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية" ، السياسة الدولية ، العدد 120 ، (إبريل ، 1995م) ، ص81.

[3] . جامعة الدول العربية ، الدورة العادية 99 ، القرار رقم 5380 ، مصر ، بتاريـــخ 1993/3/27م.

[4] . جامعة الدول العربية ، الدورة العادية 100 ، القرار رقم 5385 ، مصر ، بتاريخ 1993/9/21م.

الخلاصة :

بالـرغم مـن المحـاولات الجـادة التي بذلتها المنظمات الدولية العالمية والإقليمـية بـدءً بـالأمم المتحدة ومجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية والتي سعت فـي مجملهـا إلى إجبار إسرائيل على نزع سلاحها النووي ، أو الإسراع في إنشـاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية ، إضافة للحد من انتشارها بشكليه الأفقي والعمودي والسعي لحماية الدول الغير حائزة على الأسلحة النووية ، إلا أن تلـك المحـاولات لـم تتجاوز التوصيات التي تفتقد الفعالية من أجل تحقيق أهدافها المنوطة بها وأولها حفظ السلام والأمن الدوليين .

ولعل الأسباب الحقيقة التي تكمن وراء محدودية عمل تلك المنظمات تتمثل فـي الضـغوط الدولية التي تتعرض لها هذه المنظمات من حيث وقوعها تحت سـيطرة القـوى الكبـرى والتي في مقدمتها الولايات المتحدة ، إضافة لموقف إسـرائيل الرافض للتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ورفضها الدائم لإخضاع منشآتها النووية لضمانات وكالة الطاقة الذرية الدولية ، ورفضها للطـرح العربي والخاص بأن يشمل الإخلاء كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها النووية والبيولوجية والكيمائية .

الفصل الثاني

الأمن القومي العربي

الفصل الثاني

الأمن القومي العربي

يتميز الأمن القومي العربي بخصوصية ليست موجودة في المفاهيم المتداولة لمسألة الأمن القومي ، وهي أنه يرتبط بأمن مجموعة من الدول ، ويرتبط في نفس الوقت بأمن قومية ، يربطها المصير المشترك بالرغم من طموح أمن واحد كما يتميز مفهوم الأمن القومي العربي بأنه أمن قطري ، ولهذا فهو مفهوم يصعب تحديد محدداته ، لأنه يراعي ماضي الأمة ، ومعطيات الحاضر ، وطموح المستقبل بمعنى أنه حالة تتحرك بين ما هو كائن (أقطار عربية) وما يجب أن يكون (قومية واحدة) .

ولأن الأمن القومي العربي يعني ضرورة أن تكون الأمة العربية في نطاق إقليمها القومي بعيدة عن التهديد الداخلي أو الخارجي ، مباشر أو غير مباشر ، وللتوفيق بين معطيات الواقع ومتطلبات المستقبل لا بد أن يكون مفهوم الأمن الإقليمي تطبيقاً مرحلياً لمفهوم الأمن القومي العربي .

والأمن القومي العربي يواجه في هذه المرحلة تحديات خطيرة أبرزها الوجود الصهيوني بقوته النووية على الأرض العربية والخلافات العربية وصراع القوى العظمى على النفوذ في المنطقة ، وما يهمنا بالحديث هو التحدي الأول ، لأن الخطر الإسرائيلي لا يقف عند حد تشريد أبناء الشعب الفلسطيني فقط فهو يتعدى ذلك إلى أجزاء أخرى من الوطن العربي في إطار الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية وتحقيق نظرية الأمن القومي الإسرائيلية .

ولمواجهة هذا التحدي وغيره فإن مفهوم الأمن القومي العربي لا بد أن يدور حول مجموعة من المبادئ التي تضمن قدرة الدول العربية على حماية الكيان الذاتي للأمة العربية من الأخطار القائمة والمحتملة ، وقدرتها على تجسيد فكرة القومية .

ويمكن توضيح ما سبق قوله في المباحث التالية :

المبحث الأول : مفهوم الأمن القومي العربي.

المبحث الثاني : مرتكزات الأمن القومي العربي .

المبحث الثالث : تحديات الأمن القومي العربي .

المبحث الأول

مفهوم الأمن القومي العربي

إن الأمـــن الحقيقـــي للدولـــة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختـــلف قدراتها ومواجهتها ؛ لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل ، ولعل أدق مفهوم "للأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله – سبحانه وتعالى : "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ* الَّـــذِي أَطْعَمَهُم مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ"[1] . ومن هنا يتأكد أن الأمن هو ضد الخوف ، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل ، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي ، الداخلي منه والخارجي .

وفـــي إطار هذه الحقيقة يكون المفهوم الشامل للأمن هو القدرة التي تتمكن بهـــا الدولـــة مـــن تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية الاقتصادية والعســـكرية فـــي شتّى المجالات في مواجهة المصادر التي تتهدّدها في الداخل والخـــارج ، في السلم وفي الحرب ، مع استمرار الانطلاق المؤمّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقاً للأهداف المخططة .

أولاً : تعريف الأمـــن القومي عموماً :

1 – المقصود بالأمـــن :

التصـــقت كلمة الأمن بالفرد ، لتعني الإحساس بالطمأنينة التي يشعر بها ســـواء بســـبب غياب الأخطار التي يمكن أن تهدد وجوده ، أو نتيجة لامتلاك الوسائل الكفيلة بمواجهة الأخطار حال ظهورها[2] ، فالخوف حالة[3] تنتاب الإنسان عندما يشعر أن جانباً من جوانب حياته ، أو أن حياته كلها أصبحت في لحظة معيـــنة عرضـــة للتهديد سواء بسبب عجز ذاتي عن الحركة أو نتيجة ظروف قاهرة تعترض حركته ولعل الإنسان الأول قد مر بهذه الحالة ، عندما وجد نفسه

---

[1] . سورة قريش ، مكية . الآية 3

[2] أحمد فؤاد رسلان ، مفهوم الأمن القومي ، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة : جامعة القاهرة ، 1977م) ص11

[3] . غاستون بطول ، السلم المسلح ، ترجمة : أكرم ديري (بيروت : المكتبة العصرية ، 1971م) ، ص131 .

وحيداً في مواجهة الطبيعة حيث كان عاجزاً عن صيانة وجوده بمفرده ، ورغم أنـــه شعر بالأمن بعد أن ارتبط بأخيه الإنسان ثم بالجماعة ، إلاَّ أن الخوف لم يخـــتف ، فقـــد برزت مع الحياة الاجتماعية دوافع جديدة لما أصبح يعرف بـــ (الخـــوف الاجتماعـــي)[1] فقـــد وجد الإنسان نفسه في مواجهة ممن لا يتقيدون بالضـــوابط الاجتماعية ، ولا يزال الإنسان هذا اليوم عرضة لذلك ، فالأمن لا ينصرف إلى ذلك الإنسان فقط فهو يتعدى ذلك ليشمل كل ما يرتبط بوجوده .

إن هـــدف الأمن بمعناه الواسع هو حماية طرق حياة الإنسان بكافة جوانبها فمثلاً حماية ممتلكاته وصيانتها أمر لا ينفصل عن أمنه واستقراره .

إن مفهـــوم الأمـــن فيما يتصل بالملكية يرتبط بالتقنية التي تضمن حمايتها وإحباط جميع المحاولات التي تعمل على تهديدها ، والتقنية في هذا الخصوص تدور حول العديد من المحاور أبرزها :

أولاً : تعـــدد إجـــراءات الأمن ، فتحقيق الأمن لم يعد يقتصر على إجراء واحد وإنما على مجموعة الإجراءات الملائمة والمناسبة .

ثانـــياً : تناسب إجراءات الأمن مع حجم التهديد المحتمل سواء من حيث مقدار الوقت أو المال الذي ينبغي أنفاقه في هذا المجال ، فالجهد الذي يبذل على الأمن يعـــتمد علـــى حجـــم المخاطر المتوقعة لكي يصبح في الإمكان وقف التهديد أو التقليل من آثاره .

وهكذا أتسع مفهوم الأمن في عصرنا وصار يشمل جوانب مختلفة من حياة المجـــتمعات ، حـــيث ظهر مثلاً ما يعرف بـــ (الأمن الصناعي) ، إذ تبين في الـــدول الصناعية ، أن هذا الأمن عنصر هام جداً في حماية الصناعة وتطور الاقتصـــاد القومي حيث يجري إنفاق مبالغ كبيرة في هذا المجال ، ومع ظهور أزمـــة الغذاء العالمية التي بدأت في عام 1972 م ، ظهر ما يعرف بـــ (الأمن

---

[1] . المرجع السابق ، ص132 .

الغذائي)[1] وهو مفهوم يشير إلى مشكلة الجوع والتغذية ، التي يمكن أن يتعرض لها المواطنون في الدول الحديثة .

2- التعريف بمفهوم الأمن القومي :

يـــرتبط الأمن القومي بالتهديد الذي قد تواجهه الجماعة السياسية في لحظة معيـــنة ، فالـــتهديدات لا تقتصر على الأعمال العدوانية التي تتم داخل الجماعة الـــواحدة ، إذ كثيـــراً ما تتعرض هذه الجماعة للاعتداءات الخارجية من جانب جماعـــات أخـــرى ، إن النزعة العدوانية منذ حل التآلف والتعاون بين الجماعة الواحدة أخذت تتجه نحو الجماعات الأخرى أي أنه لم يعد التنافس والتناحر بين أفـــراد الجماعة الطابع المسيطر علي حياتهم فقد أصبحت الغارات والغزوات التـــي تشـــن علي الجماعات المجاورة بدائل قائمة ، وحياة القبيلة ليست المثال الوحـــيد علـــي ذلك ، فالأمثلة ومنذ إنشاء الدولة لا حصر لها ، وقراءة التاريخ تظهر ذلك بوضوح[2] .

والـــتهديدات بهذا المعني لا تتجه إلى الفرد و إنما إلى الجماعة ، ولكن لا يعني أن المواطن بمنأى عن التهديد ، فهو موضع تهديد في كل الأوضاع ، أي مهمـــا كانت الأوضاع التي تمت وفقاً لها الاعتداءات الخارجية ، ولكن في ظل الجماعة لا يتعرض الفرد للتهديدات لذاته أو بصفة مستقلة عنها ، وإنما يتعرض لذلك كأحد أعضائها ، ولهذا يمكن القول بان التهديدات تعكس أمن الجماعة ككل وليس أمن المواطن كفرد ، ولذا تأخذ الجماعة على عاتقها مسؤولية حماية أمنها

وهكـــذا فـــإن الأمن القومي يعني " تلك الحالة التي تكون فيها الأمة ضمن كـــيانها الذاتـــي وشخصيتها القومية بعيدة عن تسلط أو تهديد أي قوة خارجية ، ويشعر فيها أبناؤها بالثقة والطمأنينة الناجمة عن الإحساس بأن وجودهم القومي

---

[1] . د. خالد تحسين ، "حول الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك" ، شؤون عربية ، العدد 35 ، (1948م) ، ص67 وما بعدها .

[2] . ريمـــوند كيتـــيل ، العلـــوم السياســـية ، ترجمة ، فاضل زكي ، الطبعة الثانية (بغداد : مكتبة النهضة ، بدون سنة إصدار) ، ص26 .

بمنأى عن أي تهديد خارجي سواء كان ذلك الإحساس بفعل الغياب الحقيقي لأي خطـــر أم أنـــه ناجم عن توفر القدرة على درئه في اللحظة التي يظهر فيها[1] ، والأمن طبقاً لذلك يشمل حالة من الهدوء وغياب عوامل الخوف والقلق عند قيام الدولة القومية بتحقيق أهدافها القومية .

فـــالأمن إذن شـــعور بالـــثقة بأن ويلات الحروب والتعقيدات الناجمة عن تفـــاعلات الحـــياة السياســـية الدولية يمكن تجنبها أو استيعابها بالإدارة الجيدة للسياسة الخارجية للدولة بشكل يضمن لها البقاء وتحقيق الهدف بشكل مستقر[2].

وهـــنا يمكـــن فهـــم مصطلح الأمن القومي على أكثر من معنى فيمكن أن يســـتخدم بمعنـــى الهـــدف الذي تسعى إليه السياسية الخارجية ، فالأمن القومي كهدف تسعى إليه الحكومات يعني المحافظة على كيان الأمة وحمايتها من تسلط أية قوة خارجية بدفع العدوان عن الدولة وضمان استقلالها ، ويبرز هذا الهدف فـــي حالة تعرض الدولة للعدوان ، وبالتالي فإن هدف الأمن القومي يعلو على غيره من أهداف السياسة الخارجية . ويقترب هذا المعنى من النظرة إلى الأمن القومي كمجموعة من الإجراءات العسكرية التي تتخذها الدولة لحماية كيانها – فالعســـكريون يرون أن الأمن القومي يعني القدرة العسكرية على حماية الدولة والدفاع عنها إزاء أي عدوان خارجي وتُتيح النظرة الشمولية للقوة المجال أمام علمـــاء الاجتماع الذين ذهبوا للقول بـــ "أن الأمن القومي يمثل قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديد الخارجي"[3] .

وكمفهـــوم مجرد يعني الأمن القومي " مجموعة المبادئ المرتبطة بحماية الكـــيان الذاتي للدولة والتي تمثل الحد الأدنى لضمان الوجود القومي في النطاق

---

[1] . أحمد فؤاد رسلان ، نظرية الصراع ، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة : جامعة القاهرة ، 1980م) ص480 .

[2] . د . حامـــد عبدالله ربيع ، المضمون السياسي للحوار العربي الأوربي (القاهرة : معهد البحوث الدراسات العربيـــة ، 1979م) ص 197 .

[3] . د . عطـــا محمـــد صـــالح ، في الأمن القومي العربي ، الطبعة الثانية (طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1996م) ص86 .

الدولـــي ، والسياســـيون هـــم الذين ينظرون إليه على هذا النحو"[1] ، وبهذا فهم مقـــيدون في اتخاذ قراراتهم السياسية بالمبادئ التي يتضمنها هذا المفهوم بحيث يحـــددوا سياســـاتهم وفقاً لها ، ويتميز الأمن القومي كمفهوم بالتحديد والشمول والنســـبية والتغير ، وهو عام كونه يقع ضمن مسؤولية أية حكومة في أية دولة بغض النظر عن شكل نظامها السياسي ، ومهما تغير ذلك النظام أو تبدل .

3- مفهوم الأمن القومي العربي :

كـــان مفهـــوم الأمـــن القومي العربي ومازال موضع خلاف بين المثقفين العرب ، ولا يمكن القول بأن هذا المفهوم كان مستقراً على الصعيد الرسمي بين الـــدول العـــربية وفي جامعتها ، بل إن ذكر مصطلح الأمن القومي العربي في الوثائق العربية الرسمية نادراً ما حدث ، وربما يمكن القول بأنه لم يذكر بصورة ما في الوثائق العربية ، بما في ذلك الوثائق المتصلة مباشرة بموضوعات الأمن وبالرغم من ذلك فقد استقر في الوعي العربي بعض العناصر التي تشكل هيكلاً عاماً لمفهوم الأمن القومي العربي .

ويمكـــن القـــول أن ما كتب عن الأمن العربي ، على قلته يندرج في ثلاث اتجاهـــات : يـــرى أولهـــا الأمـــن القومي مرادفاً للأمن الوطني ، أو يستخدم المصطلح في معرض الحديث عن الأمن الوطني ، دونما تفريق بينهما ، وينظر الاتجـــاه الثاني إلى الأمن القومي على أنه مطلب قومي منشود ، لم يتحقق بعد ويرســـمه في إطار ما ينبغي أن يكون ، في حين يرى الاتجاه الثالث أن الأمن القومي العربي ليس سوى مرادف للأمن الإقليمي .

هـــذا عن أدبيات الفكر السياسي العربي ، أما عن النصوص الناظمة للأمن القومـــي العربـــي فـــي وثائق جامعة الدول العربية ، فقد ورد مصطلح (الدفاع العربـــي المشترك) في (الدفاع المشترك بين الدول العربية) ، واستعمل مجلس الـــدفاع المشترك ، أحياناً مصطلح (ميثاق الضمان الجماعي) بدلاً عن معاهدة ، ولـــم يظهر مصطلح (الأمن القومي العربي) إلا في العام 1980م حينما أشارت

---

[1] . أحمد فؤاد رسلان ، مفهوم الأمن القومي ، مرجع سبق ذكره ، ص56 .

الوثائق الاقتصادية التي اقرها مؤتمر القمة الحادي عشر[1] إلى الأمن القومي في معرض تعزيزه بالعمل الاقتصادي العربي المشترك .

وفيما يلي استعرضه بشيء من التفصيل :

ثانياً : مفهوم الأمن القومي العربي كما ورد في التنظيم الدولي العربي :

أ) ميثاق جامعة الدول العربية :

إن مـــراجعة ميثاق جامعة الدول العربية المعمول به حتى الآن لا يرد به مصطلح الأمن القومي العربي[2] .

وحاولـــت جامعـــة الدول العربية بعد اتفاقيات السلام مع العدو الإسرائيلي واجتياح الكويت المحافظة على الحد الأدنى للتجمع العربي ومحاولة منها لإيجاد صـــياغة لمفهـــوم الأمن القومي العربي تتمشى مع المعطيات العربية والدولية إضافة لأخذها بالنظرة المستقبلية التي يطمح إليها أبناء هذه الأمة العربية والتي تدعـــو في ابسطها إلى تطوير هذه الجامعة إلى شكل اتحادي أقوى حتى تتمكن مـــن بلـــورة مفهوم أعمق وأجدى للأمن القومي العربي من خلال وجود إرادة سياســـية واحدة وتضع الأساس النظري ، وتشرف على التطبيق العملي لمفهوم الأمن القومي العربي[3] .

إن جامعة الدول العربية لم تستطع أن تبلور هذا المفهوم في برامج عمل ، أو خطـــط مســـتقبلية تخدم أمن الأمة العربية وتحقق طموحاتها وقد يرجع ذلك لصـــعوبة الاتفاق على سياسة خارجية موحدة لمجموعة هذه الدول المختلفة في أنظمـــة الحكم ووجود علاقة التبعية الاقتصادية والسياسية ، وعدم الاتفاق حتى الآن على مفهوم موحد للمصلحة العربية المشتركة أو الالتزام بمثل هذا الاتفاق.

---

[1] . ميثاق العمل الاقتصادي القومي ، مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان ، المنعقد في الفترة ما بين 25-27 نوفمبر 1980م .

[2] . ميثاق جامعة الدول العربية في مواثيق الجامعة العربية والتجمعات الإقليمية ، صادر عن اللجنة المصرية لثقافة الشعوب الإفريقية والآسيوية ، القاهرة ، 1989م .

[3] . المرجع السابق .

ومهمـــا تعـــددت تعاريـــف الأمن القومي العربي واختلفت في مضامينها وتـــوجهاتها ، فـــإن الأمـــن القومـــي العربـــي ، وبخاصة في جانبيه السياسي والعســـكري ، يختص بالحفاظ على كيان الأمة العربية في حدود الوطن العربي وعلـــى قـــيمها وحضارتها ، ويسعى إلى بلوغ أهدافها ، وهو يتجه في مفهومه وخططه ووسائله واقعياً وعملياً إلى الدول العربية ويتفاعل مع أُمونها الوطنية.

ب) مجلس التعاون الخليجي العربي :

ذكرت اتفاقية مجلس التعاون الخليجي العربي "أن سيادة الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها تتطلب تعزيز الوعي العربي بوحدة الأمن القومي ، ووحدة متطلباته ، وشروطه ، وترسيخه بالتعاون العملي والتنسيق والتضامن"[1] ، وتنص المـــادة الأولى من الاتفاقية على أن المجلس "أحد تنظيمات الأمة العربية يتمسك بميثاق جامعة الدول العربية وبمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي"[2].

ج) معاهدة اتحاد المغرب العربي :

تذكـــر المادة الرابعة عشرة من هذه المعاهدة : " أن كل اعتداء تتعرض له دولـــة مـــن الـــدول الأعضاء يعتبر اعتداءً على الدول الأعضاء الأخرى"[3] من التعريف يتأكد مفهوم وحدة المصير العربي من حيث أن أي اعتداء على إحدى الدول الأعضاء يعتبر اعتداءً على باقي الدول .

رابعاً – اتجاهات مفهوم الأمن القومي العربي :

مـــا زال الفكـــر السياســـي العربي بعيداً عن صياغة محدّدة لمفهوم الأمن القومـــي فـــي الوقت الذي باتت مفاهيم كثيرة للأمن القومي في كثير من الدول واضحة ومحدّدة ، كالأمن القومي الأمريكي والفرنسي و(الإسرائيلي).

---

[1] . المرجع السابق .

[2] . طلعت أحمد مسلم ، حرب الخليج والأمن القومي ، الطبعة الأولى (قبرص : دار الملتقى للنشر ، 1992م) ، ص 44.

[3] . المرجع السابق ، ص 45 .

فقد تعدّدت الآراء في هذا الخصوص ، ودون الدخول في التفصيلات يمكن تحديد ثلاثة اتجاهات متباينة. الأول يتجاهل فكرة الأمن القومي العربي ، والثاني ينظر إلى المفهوم في إطار ما يجب أن يكون ، في حين ينظر إليه الاتجاه الثالث كمرادف لمفهوم الأمن الإقليمي .

1- الأمن القومي كمرادف للأمن الوطني :

يركّـز هذا الاتجاه على الأمن الوطني ، ويستخدم مصطلح الأمن القومي للإشـارة إلـيه ، ويبدو هذا المنهج واضحاً في عدد كبير من الكتابات وبخاصّة المصرية ، كالحديث عن الأمن القومي المصري[1] .

وقد أخذ أصحاب هذا الاتجاه مصطلح الأمن القومي عن الفكر الأمريكي ، حـيث وجـد المفهوم صياغته الأولى في آراء عدد من الكتّاب ذوي الاتجاهات المخـتلفة ، فقـد رأى العسكريون أنّ الأمن القومي يعني القدرة العسكرية على حمايـة الدولـة والـدفاع عنها إزاء أي عدوان خارجي ، ورأى السياسيون أنه مجموعة المبادئ التي تفرضها أبعاد التكامل القومي في نطاق التحرّك الخارجي ورأى علمـاء الاجتماع أنه يمثّل قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديد خارجي .

2- الأمن القومي كمطلب قومي :

يركز هذا الاتجاه على الفكرة القومية رغم غياب الدولة العربية الواحدة من جهـة ، ووجـود الأقطار العربية وما يسودها من تناقضات من جهة أخرى ، فـالأمن القومـي العربي يتمثّل هنا في : "قدرة الأمة العربية من خلال نظامها السياسي الواحد –المفترض– على حماية الكيان الذاتي العربي ، والقيم العربية التاريخية ، المادية والمعنوية ، من خلال منظومة الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسـكرية ، حمايتها من خطر التهديد المباشر أو غير المباشر خارج الحدود أي دولياً أو داخل الحدود بدءاً بالتخلف وحالات التبعية وانتهاءً بإسرائيل ، وهو

---

[1] . د. حسـن نافعـة ، مصر والصراع العربي – الإسرائيلي : من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1984م) ص ص 16 ، 17 .

التهديد الذي سبّب ولا يزال حالة من الهزيمة والانكسار العربي تمثلت مظاهره في فقدان الإرادة العربية لاستقلاليتها وفي تعطيل عمليات التنمية ، وبروز دور الشركات متعددة الجنسية ، وفي تضخيم الظاهرة الصهيونية إلى حد الاعتراف بشرعيتها وهي المظاهر التي قد تنتهي بتهديد حق البقاء الإرادي للجسد العربي[10].

وبهذا يصبح الأمن القومي تعبيراً عن ثلاثة مطالب لا بدّ للأمة العربية من تحقيقها :

الأول : فكرة (الضرورة) التي تعني حق الدفاع عن النفس وما يرتبط بها من حشد للقدرات العلمية والتقنية والعسكرية ذات المواصفات العالية .

الثاني : (وحدة الإرادة) في مواجهة (قوة الخطر) ويقصد بها الوحدة العربية النابعة من خصائص الوجود القومي .

الثالث : حق التنمية وبناء الذات انطلاقاً من حقيقة التكامل بين مختلف أجزاء الوطن العربي ، وبتفاعل هذه المطالب وتحويلها إلى متغيّرات إجرائية فتكون الأمة العربية أمام أوجه القوّة وأوجه الضعف في الجسد العربي .

3. الأمن القومي كبديل للأمن الإقليمي :

قبل الولوج في هذا الاتجاه لابد من إيضاح المقصود بالأمن الإقليمي ، فهو أكثر اتساعاً وشمولية من مفهوم الأمن القومي ، حيث لا ينصرف إلى شعب أو أمة ما ، قد انحصرت في إطار الدولة القومية ، وهو يتعلق بمجموعة من الدول وقد ارتبطت ببعضها البعض بروابط معينة ضمن رقعة جغرافية محددة ، بحيث يعني الهدوء والاستقرار لتلك لمجموعة وغياب إي تهديد لوجودها ، أي أن مشكلة الأمن تكون موضع اهتمام أكثر من دولة واحدة في إطار مجموعة معينة حتى وإن كانت التي تتعرض للتهديد المباشر هي إحدى دول المجموعة ، لأن

---

[1]. رفعت سيّد أحمد ، "الأمن القومي بعد حرب لبنان" ، شؤون عربية ، العدد 35 ، يناير 1984م ، ص 82.

الـــتهديد في ظل مفهوم الأمن الإقليمي تتجه لأكثر من دولة واحدة ، بمعنى أن تعرض إحداها لأي عدوان سوف يعني تهديداً لأمن المجموعة بأسرها[1] .

ويتضـــح من هذا التحديد أن مفهوم الأمن الإقليمي من حيث حدوده وأبعاده يرتكـــز على عنصرين رئيسيين : روابط معينة من جهة ، وإطار جغرافي من جهة أخرى ، فالأول يدور حول الأسس التي تسمح بالترابط بين عدد من الدول بحـــيث تخلق لديها ليس فقط الشعور بمصالح مشتركة تدعوها إلى التعاون فيما بينها ، وإنما أيضاً الإحساس بأن أمن كل واحدة منها مرتبط بأمن الدول الأخرى ممـــا يفرض عليهما الاندفاع ولو في حدود التجانس الحركي ، لخلق الظروف التي تحول دون وقوعها تحت التهديد ، والثاني يدور حول الحيز الجغرافي الذي ينحصـــر فـــي نطاقـــه مفهوم الأمن الإقليمي ، وهو عموماً يتعدى حدود الدولة القومية ، ولكنه لا يصل إلى مفهوم الأمن الدولي من حيث أنه أضيق منه نطاقاً ويؤثـــر العنصـــران في تحديد مضمون مفهوم الأمن الإقليمي وحدوده بدرجات مـــتفاوتة ، بمعنى أن تأثير أحدهما يبدو أكثر من تأثير الآخر ، فتكون الروابط بـــين مجمـــوعة مـــا هي التي تطغى على تحديد المفهوم ، وقد يكون العنصر الجغرافي هو العنصر المسيطر .

إن الروابط التي تجمع بين الدول كأساس يستند إلى مفهوم الأمن الإقليمـــي تخـــتلف مـــن حيث نوعيتها من مجموعة لأخرى ، فقد تتمثل الروابط في القيم والأهـــداف والمصـــالح الحيوية ، فتكون متقاربة إلى حد التطابق ، والأمنَ في أوربا في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية سواء بمفهـــوم دول أوربا الغربية أو بمفهوم دول أوربا الشرقية يقدم نموذجاً لهذا النوع من الروابط[2] .

وقـــد تكون الروابط بين مجموعة أخرى أعمق بكثير من مجرد التماثل في القـــيم أو التوافق في الأهداف والمصالح الأساسية ، كما هو الحال عند الحديث

---

[1] . د . حامد عبدالله ربيع ، المضمون السياسي للحور العربي الأوربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 203 .

[2] . Henry Kissinger . New Atlantic Charter , 23 April , 1973 . Survival , Vol,IV.No4 London , July , August , 1973 , P188

عن الأمن القومي العربي ، فالروابط بين الدول العربية تتجاوز العناصر السابقة التـــي تسمح بالانضمام الحركي في مجال التعاون للدفاع عن الأمن لترتفع إلى تلك المقومات التي تستند إليها الأمة الواحدة وما يعنيه ذلك من وحدة في الحركة لا مجـــرد انسجام حركي ، وأن كان الواقع يشير إلى التناقض الحركي وغياب الـــتجانس والانســـجام ، فضـــلاً عن أن مشكلة الأمن القومي العربي لا تثيرها احـــتمالات بـــتهديدات مـــتوقعة فقط وإنما هناك تهديدات وقائع قائمة أيضاً كما سأوضحه في المبحث التالي .

وتبدو الروابط أضعف من ذلك بكثير عندما تضم مجموعة دول مكونة من شعوب مختلفة في أصولها وقيمها وأهدافها ، وإن ما يجمعها هو مصالح حيوية ســـواء فـــيما يـــتعلق بالرغبة المشتركة في الاستقرار والهدوء وغياب ما يعكر الســـلام وهـــنا يبرز العنصر الجغرافي ، حيث أن التهديد لا يتعرض لحضارة بعيـــنها ، وإنما لمنطقة جغرافية مما يفرض التعاون بين دول المنطقة حتى في ظل التعدد وعدم التجانس الفكري ، مثل الأمن الأوربي وأمن البحر المتوســـط[1]

ومـــن التحديد السابق يركّز هذا الاتجاه على فكرة أن الأمن القومي العربي أمـــن إقليمي ينطوي على خلط بين مفهومين مختلفين ليس من الناحية النظرية العامة فقط .

خامساً : المصلحة القومية وعلاقتها بالأمن القومي :

يرتبط المفهومان بوجود الدولة ، ولكن كل منهما يختلف عن الآخر فمفهوم الأمن القومي يعني مجموعة المبادئ التي تدور حول حماية الدولة من التهديدات المخـــتلفة ، بينما يعني مفهوم المصلحة القومية مجموعة المضامين القيمية التي تدور حول ما هو ملائم وما هو أفضل للدولة .

والأمن يرتبط باستقرار الدولة بينما المصلحة القومية ترتبط بالقيم ، أي ما ينبغـــي أن يكـــون ، وبالتالـــي تظـــل فـــي إطار القيم ، ويرتبط كل من الأمن

---

[1] . تفاصـــيل الموضوع : هانسون بالدوين ، إستراتيجية الذرة ، ترجمة محمود خيري بيونة ، الطبعة الأولى (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1975م) ص 52 .

والمصلحة القومية ، بحق البقاء . فالأمن القومي يتعلق أساساً بالبقاء في مستوييه العضـــوي والسياسي ، أما المصلحة القومية بصفة عامة ترتبط بحق البقاء في مستواه الثالث المتعلق بتحسين مستوى معيشة الجماعة وتطورها وتقدمها .

يمكن القول بأن : الأمن القومي "هو جملة من المرتكزات التي تضمن بقاء الأمة التي تنتمي إلى فكرة قومية وتفاعلها وتطورها"[1] .

أمـــا المصـــلحة القومـــية فهـــي منظومة الدعائم التي تتوخاها الأمة لدعم مرتكـــزات الـــبقاء والـــتفاعل والتطور ، وتتوزع أهداف المصلحة القومية إلى أهـــداف تقلـــيدية وأهداف حيوية وأهداف استراتيجية عليا ، وكل جزء من هذه الأهداف يقترب من الأمن القومي وفق موقعه في تدرجية دقيقة[2] .

"إن الأمـــن القومي يتعلق بضمان عناصر الوجود والتفاعل والتطور ، أما المصلحة القومية فترتبط بالأهداف والتحركات التي تدعم تلك العناصر"[3].

هـــذا وتجمـــع كـــل من المفهومين خصائص مشتركة أبرزها الاستمرارية والنسبية وتأثيرهما في صنع القرار السياسي.

الخلاصة :

أن مفهـــوم الأمن القومي يرتبط بصفة عامة ، بحدود الدولة القومية ، فهو يعنـــي الحـــد الأدنى من الطمأنينة التي لا بد من توفرها لأي شعب كي يضمن بقاءه واستمراره ، وقد ارتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً بمفهوم المصلحة القومية بحيث تداخل المفهومان إلى درجة سمحت باستخدامها كمرادفين ، وعلى الرغم مـــن الاعـــتقاد بـــأن الأمن القومي هو مصلحة قومية ألا أن هناك اختلاف بين المفهومين ، فالأول يمثل المبادئ التي تدور حول حماية الكيان الذاتي للدولة في مـــواجهة أي تهديـــد قد يتعرض له ، أما الثاني فأنه يدور حول الأوضاع التي

---

[1] . أ . د . بســيوني محمد الخولي ، موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة ، المجلد الرابع ، الذات الحضارية للإســلام (الحضـــارة الإســـلامية) ، الجـــزء الرابع : البحوث في الحضارة الإسلامية ، طبعة خاصة (قبرص ، مركز دراسات للعالم الإسلامي ، 2004م) ص ص 335-338 .

[2] . المرجع السابق ، ص 337 .

[3] . المرجع السابق ، ص338 .

تســـعى إلـــيها الدولـــة في إطار ما ينبغي أن يكون ، وإلى جانب مفهوم الأمن القومـــي ظهرت مفاهيم أخرى كالأمن الوطني والأمن الإقليمي ولكنها ظلت أقل وضوحاً سواء في ذهن المواطن العادي أو في ذهن القائد السياسي ، وذلك لأن الولاء يتجه نحو المجتمع القومي أكثر من أية جهة أخرى ، فينظر إلى الأمنين السابقين كحالتين تعنيان استمرار الأمن القومي وعدم تهديده .

وبالتالـــي أن أية صياغة لمفهوم الأمن القومي العربي لا بد وأن تأخذ في الاعتـــبار عدم الخلط بين مفهوم الأمن القومي العربي والمفاهيم الأمن الأخرى وإدراك حقيقة الوجود القومي.

يمكن القول بأن الأمن القومي العربي يعني تلك الحالة التي تكون فيها الأمة العـــربية ضمن نطاق الوعاء الجغرافي الذي يحتضن أبناءها بعيدة عن التهديد الداخلي أو الخارجي مباشراً أو غير مباشر لوجودها القومي أو لحركة تطورها وقدرتها على القيام بدورها الحضاري.

لكـــن هل ينطبق هذا القول على الأمن القومي العربي في المرحلة الراهنة أي هـــل الأمن القومي العربي فعلاً بعيد عن التهديد الداخلي والخارجي ، وهل الأمـــن القومـــي العربـــي تتوفـــر لديه القدرة وفق مرتكزاته على القيام بدوره الحضاري .. هذين السؤالين سيستعرضهما المبحثين التاليين .

المبحث الثاني

مرتكزات الأمن القومي العربي

تبرز مرتكزات الأمن القومي العربي وفق طبيعة الظروف التي تمر بالأمة العربية في تطورها وفي المرحلة الراهنة يرتكز هذا الأمن على عدة مرتكزات رئيسية ، والتي سيتناولها هذا المبحث بالتحليل خلال الصفحات التالية وهي :

1. التكامل الاقتصادي .
2. بناء قوة عسكرية ذاتية للأمة العربية .
3. تعزيز الاستقلال السياسي .
4. التأكيد على الانتماء القومي .
5. التخفيف من حدة التبعية الاقتصادية .

وهي ترتبط ببعضها البعض في تكامل وظيفي يحفظ لكل منها فاعليته فكل واحد من هذه المرتكزات يعتمد على غيره في بقائه واستمراره ، وهو في ذات الـوقت ركيزة للمرتكزات الأخرى ، ويشكل بناء القوة العسكرية الذاتية العربية المـدخل والمـنطلق للمرتكزات ، فهو يسمح بتجسيد القوة في مظاهر محددة ، وبتحديد ملامح الأمن القومي العربي ، وسيتم في الصفحات التالية توضيحاً لكل مرتكز من هذه المرتكزات .

أولاً : التكامل الاقتصادي العربي :

أصـبح أهـم مـا يميـز معالم الخريطة الاقتصادية الآن اتجاه العالم نحو التكـتلات الاقتصـادية الأمر الذي يدفع العرب لتجديد الدعوة من أجل تحقيق التكـتل الاقتصادي العربي وعدم الاستمرار في هدر إمكانية الوحدة الاقتصادية العـربية ، والـوطن العربـي غني بمقوماته ورجاله ، ولكن لابد من التنسيق والتعاون ليصبح العرب قادرين على مواكبة عولمة الاقتصاد ومواجهة المشاريع الاقتصـادية الإقليمـية المطروحة كالشراكة المتوسطية والشرق أوسطية ، وما يترتب عليها من نتائج تخص مختلف البلدان العربية.

يجب أن يظل دائماً التكامل الاقتصادي العربي هو الأصل والقاعدة والمنطلق ، وأن تكون التكتلات الإقليمية إن وجدت مجرد تفرعات عنه تستسقي من مصادره القومية وتصب في أهدافه الوحدوية العربية ، لكن الواقع يفرض على العرب أن ينظروا في الثغرة الكبرى التي تعوق أي حركة لهذه المرحلة ، وتلك هي ثغرة تردي العلاقات العربية .

1- الملامح الأساسية والمؤشرات العامة للاقتصاد العربي :

عند الحديث عن مستقبل التكامل الاقتصادي العربي لعل من المفيد معرفة ما هي المميزات والخصائص الاقتصادية العامة للدول العربية ، وقد أظهرت الدراسات تنوع ظروف البلدان العربية مثل التفاوت من حيث تركيب هياكلها الاقتصادية وتوزيع القوى المنتجة والثروات الطبيعية إضافة إلى اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية ، ومع ذلك فإن الوطن العربي يقدم تنوعاً كبيراً ، فسكان الدول العربية تختلف نسبتهم من دولة لأخرى فعدد سكان مصر وحدها يمثل ربع سكان الوطن العربي في حين أن ثلاث دول عربية أخرى يفوق تعدادها العشرين مليون هي السودان والمغرب والجزائر أما الدول التي لا يتعدى عدد سكانها مليون نسمة هي قطر والبحرين وجيبوتي .

ويعتبر معدل النمو الطبيعي للسكان في الأقطار العربية من أعلى المعدلات في العالم ، إذ يقدر بحوالي 4.2% سنوياً في المتوسط مقارنة بنسبة 0.6% في المتوسط للدول الصناعية المتقدمة و1.7% في المتوسط للعالم ككل[1] .

وانطلاقاً من هذه الحقيقة فإنه من الصعب العثور على بلد عربي يمكن أن يمثل الدول العربية كمجموعة ، ومن الممكن أن أشير إلى بعض المؤشرات الاقتصادية المشتركة لهذه الدول مثل سوء استغلال الموارد الاقتصادية إضافة إلى كونها اقتصادات مزدوجة مؤلفة من اقتصاد وطني متخلف يتعايش إلى جانب اقتصاد متقدم يرتبط بالاقتصاد العالمي المتقدم ، كما أن الاقتصادات

---

[1] . مجموعة باحثين ، دراسات في التنمية و التكامل الاقتصادي العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1983م) ص123.

العـــربية أحاديـــة الجانـــب تعتمد في مواردها على سلعة واحدة أو بعض السلع المحـــدودة وتتسم بتخلف وتفكك هياكلها الإنتاجية وانخفاض الإنتاج والإنتاجية ، كمـــا أن الاقتصـــادات العـــربية تتميـــز بضيق السوق المحلية العربية وتفتتها واعـــتمادها المطلق على التجارة الخارجية وضعف القاعدة التكنولوجية ، ومن جهـــة أخـــرى فإنهـــا تتميز بانخفاض متوسط الدخل الفردي وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة .

2- معوقات وتحديات التكامل الاقتصادي العربي :

تتمثل أهم المعوقات في الآتي :

أ- مـــا زالـــت التنظـــيمات فوق القطرية وضرورتها لتحقيق التوحيد لا تواجه بصراحة وفاعلية على مستوى بلدان الوطن العربي شأنها في ذلك شأن كل دول العـــالم الآخذة في النمو ، فما زالت قرارات الجامعة العربية ملزمة لمن يوافق علـــيها فقط ، وما زالت توصيات المجلس الاقتصادي خاضعة للقاعدة نفسها ، لـــذلك نلاحـــظ ظاهرة جديدة على صعيد الوطن العربي وهي سعي مجموعات إقليمية من الأقطار العربية للتعاون الجماعي فيما بينها (مجلس التعاون الخليجي) ويسعى هذا النوع من التعاون إلى الصعود بأقطار المجموعة كافة إلى مستويات أعلى فأعلى من الاكتفاء الذاتي الجماعي وهذا يعطي الأقطار المتعاونة إمكانية تلافي نواقص بعضها بعضاً عن طريق تبادل الإمدادات وهي بذلك تحقق لنفسها مزايا في مضمار التكامل الإنتاجي والتسويقي معاً .

ب- انخفـــاض قابلـــية الأقطـــار العربية النفطية في تقديم الإعانات والقروض الميسرة للأقطار العربية الفقيرة مما أدى إلى زيادة مشكلة مديونية هذه الأقطار وبالتالي إلى زيادة اعتمادها على الدول الرأسمالية مما ينجم عنه ضعف الإيمان بالعمل العربي المشترك .

ج- ضعف التعاون بين منظمات العمل العربي المشترك وضعف الكادر الفني فيها مما أدى إلى خضوع بعضها إلى ضغوط سياسية .

د- سيادة نمط إنتاج الصناعات الاستخراجية والتبعية الاقتصادية للأسواق العالمية الناجمة عن انخفاض مستوى التكوين الرأسمالي ، لازالت التجزئة للوطن العربي تتعمق يوماً بعد يوم بسبب تعمق الفكر القطري واختلاف مستويات النمو والتطور للأقطار العربية وهذا الوضع يصعب معه إحداث تنمية جماعية تستطيع مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية[1] .

ح- ضعف قابلية الأقطار العربية في تقديم الاستشارات و تبادلها فيما بينها وضعف بنية البحوث الأساسية والتطبيقية وفاعليتها تلك البحوث التي تخدم فروع الاقتصاد وقطاعاته المختلفة .

إن التكامل الاقتصادي العربي لا يمكن أن يظل دائماً مجرد رد فعل أو تعبير عن الحد الأدنى لأنه يعد المستقبل ذاته للأمة العربية ، ولا مستقبل للعرب في ظل دويلات وكيانات ضعيفة وصغيرة في عالم الغد ، إن العمل العربي المشترك والفعال هو الممكن الوحيد للأمة العربية لكي تخرج من تخلفها وتتخلص من تبعيتها على الساحة العالمية ، والظروف العربية الراهنة وما تعانيه من انقسام وتفرقات تدعو العرب أكثر من أي وقت مضى للدفع أكثر باتجاه إعادة النظر في أساليب التكامل الاقتصادي العربي بل إعادة صياغة أساليب التوحيد العربي على أساس أكثر صلابة ورصانة من الصيغ الترقيعية التي تتبع إلي الآن .

3- أفاق التكامل الاقتصادي العربي :

إن آفاق التكامل الاقتصادي العربي يجب أن لا تقتصر على مجرد بناء و إقامة المشروعات ذات التمويل المشترك أو حدوث انتقال اليد العاملة والأموال ، لا يمكن التشكيك في جدوى وفعالية بناء مثل هذه المشروعات ، أو حدوث التدفقات المالية والبشرية فيما بين الدول العربية ولكن التكامل الاقتصادي العربي يحتاج أيضاً إلى إحداث المزيد من الترابط العضوي في الهياكل

---

[1] . منصور الراوي ، "حول معوقات التكامل الاقتصادي العربي" ، شؤون عربية ، العدد 13 ، يوليو 1995م ، 130 .

الإنتاجية للوطن العربي وإن الاستخدام الأمثل للقدرات الذاتية والعلمية والتكنولوجية يتطلب العمل المشترك بين أقطار الوطن العربي ، وهذا يستند إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الاعتماد على النفس والتخلص من التبعية الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى .

أن التصور العملي الذي يكون مناسباً للتكامل العربي لا بد وأن يبدأ جزئياً حتى يصل إلى الشمولية ، ذلك أن الصورة الشاملة للتكامل عند البداية سوف تكون بالتأكيد فوق كل طاقة فنية وإدارية وتنظيمية للأقطار العربية ، علاوة على كونها تصطدم مباشرة بتحديات الواقع العربي المعاصر ، أما الصورة الجزئية فإنه يمكن أن تكون بالقدر والشكل الذي يتناسب مع هذا الواقع وتلك القدرات ، وبالتالي فإن منهجية التدرج هي أقرب إلى التطبيق والنجاح ، وبالتالي يكون شاملاً لكل الأنشطة والقطاعات في الاقتصادات القطرية لكامل الوطن العربي .

أن الأوضاع الاقتصادية العالمية الحالية تتميز بسمة التكتلات الاقتصادية الأمر الذي يؤكد أن السير في طريق التكتل الاقتصادي العربي هو الوسيلة الأولى والأساسية لمواجهة التحديات المستقبلية الاقتصادية وبخاصة القيود الاقتصادية الخارجية (التبعية) ، وفي الوقت ذاته هو الحل الأمثل لتحقيق التنمية الشاملة في الوطن العربي ومن هذا المنطلق تصبح قضية التكامل الاقتصادي العربي على رأس الأولويات بالنسبة لكل الدول العربية .

ثانياً : القوة الذاتية العسكرية الرادعة :

لا تزال فكرة القوة الأساس الذي ترتكز عليه السياسة الدولية حيث يعتمد عليه المتنافسون في المسرح الدولي في تحركاتهم المختلفة ، ولما كانت القوة تتفاوت في حجمها من دولة إلى أخرى فأنه وفقاً لوزنها – أي القوة – تحدد أدوار كل واحد منهم ، الأمر الذي يجعلهم يولونها أهمية خاصة[1] .

---

[1] . لـويد جنسن ، تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة : محمد بن أحمد مفتي ، ومحمد السيد سليم ، الطبعة الأولى (الرياض : جامعة الملك سعود ، 1989م) ص 237 .

ولهـذا تسعى كل أمة إلى تنمية قدراتها وإمكانياتها من القوة حتى وإن كان ذلـك على حساب غيرها من الأمم ، هذا قد يثير مشكلة الأمن القومي لدي بعض الـدول ، فـتجد بـدورها للحصول على مزيد من القوة لمواجهة تحركات الدول الأخرى ودعم أمنها[1].

ولكن هذه القوة حتى لو توفرت فأنها لا يمكن أن تكون مطلقة فهي لا بد أن تتقـيد بحدود معينة[2] ، ويحضر في هذا المقام القول بأن القوة هي أحدى الغايات التي تسعى الدول إلى بلوغها ، والبحث عن القوة العسكرية مثال على ذلك ، فكل دولة ترى أن عليها مضاعفة قوتها العسكرية بحيث تصل أن لم يكن على التفوق على الدول المعادية فعلى الأقل إلى التعادل والتوازن معها .

والقـوة تـتحدد بمصـادر عديدة كالموارد الطبيعية والبشرية وقدرة النظام السياسي على تعبئة هذه الموارد لتبني سياسة معينة ، وهذا ما يفسر سياسة التسلح التـي لازمت وجود الدولة وجعلتها تسير في سياق لا ينتهي مع الدول الأخرى ، ولا يؤثـر فـي ذلك أن تطور الأسلحة وصل إلى حد أضحت فيه القوة العسكرية عنصـر تهديـد للسـلام والأمـن الدوليين مما جعل مسألة نزع السلاح من أهم الـتحديات التي تواجه هذا العصر ، وهكذا يدور هذا المبدأ حول قدرة الأمة على الدفاع عن أمنها من منطلق أن حماية كيانها مسؤولية ذاتية .

إن قـدرة الأمـة لا تتحدد فقط بامتلاك عناصر القوة وإنما أيضاً باستعدادها للتحـرك بحـرية وكفاءة في إدارة الصراع مع غيرها ، واستخدام كافة الأدوات المتاحة من قوة عسكرية ودبلوماسية وإعلامية ، هذا ويواجه العرب الآتي :

أ. الفراغ العسكري العربي :

لا يمكـن تجاهل مشكلة الفراغ العسكري العربي الذي خلفته الدولة العثمانية إثـر ضـعفها فـي أواخر القرن الماضي حيث ظهرت هذه المشكلة في المنطقة

---

[1] . د . إسـماعيل صـبري مقلـد ، العلاقـات السياسـية الدوليـة (الكـويت : مطبوعات جامعة الكويت ، 1971م) ص ص89-90.

[2] . المرجع السابق ، ص 255 .

العـــربية ووجدت انعكاساتها في تحرك القوى الكبرى وسيطرتها عليها ، حيث لم تكـــن مصر التي استقلت عام 1923م أو الدول العربية الأخرى التي استقلت في أعقاب الحرب العالمية الثانية قادرة على حل هذا الفراغ وكانت هزيمة هذه الدول فـــي حرب عام 1948م أول نتائج هذا الفراغ ، وكان العجز عن الرد على البيان الثلاثـــي الصـــادر عام 1950م ، والذي يخاطب أساساً الدول العربية بخصوص حمايـــة أمن إسرائيل مظهراً آخر لهذه المشكلة ، والعجز عن مواجهة العصابات الصهيونية التي قدر لها أن تستوطن فلسطين بمساعدة بريطانيا .

ولم يمض وقت طويل حتى عادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحديث عن فراغ القوة الذي سيحدثه الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وما يمكن أن تقوم به أمريكيا من دور فعّال في حماية أمن الخليج وما أن أقدم العرب على حظـــر تصـــدير البتـــرول إلـــى الدول الغربية حتى سارعت الولايات المتحدة الأمـــريكية إلـــى التهديد باحتلال آبار البترول ومع سقوط (شاه) إيران والتدخل الســـوفيتي فـــي أفغانســـتان أعلـــن الرئيس الأمريكي اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على أسلوب القوة العسكرية لحماية مصالحها في الخليج[1] .

ب . ضعف الموقف التفاوضي العربي :-

كان للضعف العربي انعكاساته على الموقف التفاوضي ، وبالتالي التحرك الدبلوماسي وما ارتبط به من عجز عن تحقيق أهدافه .

لقـــد تحددت استراتيجية العمل العربي في أعقاب هزيمة يونيو بهدف محدد وهـــو إزالة آثار العدوان وأصبحت مهمة الدبلوماسية العربية خدمة الهدف على أساس عدم الاعتراف أو الصلح أو التفاوض مع إسرائيل وهذا يعني أن التحرك العربي يقوم على:

- قبول الجهود السلمية للأمم المتحدة .
- تحقيق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة .

---

[1] . زهيـــر شـــكر ، السياســـة الأمريكية في الخليج العربي ، الطبعة الأولى (بيروت : معهد الإنماء العربي 1982م) ، ص ص 72 – 73 .

- تأكيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

بينما يقوم التحرك الإسرائيلي على :

- دعوة العرب للمفاوضات مباشرة مع إسرائيل .
- أن تكون المفوضات ثنائية أي مع كل دولة عربية على حدة .
- أن تنتهي المفاوضات بعقد معاهدات سلام وتطبيع للعلاقات .

ولـــم يخـــتلف الموقف الإسرائيلي عن موقف الدول الكبرى لحل النزاع ، وموضع الحديث هنا التحرك الذي بادرت به فرنسا في يناير عام 1969 بمذكرة تشـــير إلـــى أهمـــية قيام الدول الأربع الكبرى بمجهوداتها لحل مشكلة الشرق الأوسط من منطلق مسؤولياتها الخاصة في حفظ السلام والأمن الدوليين ، وبرز هذا الموقف إزاء أول اجتماع لمندوبي الدول الأربع الكبرى والذي أوضحوا فيه أســـلوب حل المشكلة استناداً للقرار 242 وموافقة الأطراف المعنية إذ اعتبرت إســـرائيل هذا الاجتماع باطلاً وغير قانوني لأن أحداً لم يخول هذه الدول الحق فـــي حل المشكلة من ناحية ولأنه لا يحق لهذه الدول أن تفرض حلاً معيناً على المنطقة من ناحية أخرى ، فأعلنت رفضها لأي حل يفرض عليها حتى وإن كان من الولايات المتحدة الأمريكية صديقتها الوحيدة[1] .

ولكـــن الدبلوماسية العربية ظلت تفتقر إلى القوة التي تمكنها من المحافظة علـــى مـــوقفها علـــى الأقل ، لقد كانت التنازلات من جانب واحد سمة التحرك الدبلوماســـي العربـــي وعلـــى الجانب الآخر أظهر تحرك الإسرائيليين إدراكهم لحقـــيقة الوضـــع العربي ، فلم يتسرعوا في الاستجابة للسادات عندما أعلن في فبراير عام 1971م استعداداه لتوقيع اتفاق سلام معهم ، لقد انتظروا تحولاً أعمق في الموقف العربي .

ومع أن حرب أكتوبر كانت تعبيراً عن القدرة العربية على تجميع مصادر القوة بالارتفاع بها إلى مستوى المواجهة العسكرية مع العدو والانتصار عليه ، فـــإن قبول مصر وسورية للقرار رقم 338 كان إعلاناً عن تراجع تلك القوة ،

---

[1] . بطرس غالي ، "القضايا العشر" ، السياسة الدولية ، العدد 24 ، (1971م) ، ص 12 .

فضـــاعت فرصـــة الاستفادة من مزايا تلك الحرب ، فقد قبلت مصر وفقاً لذلك القـــرار بمـــبدأ الـــتفاوض مع إسرائيل وهو المبدأ الذي رفضه العرب منذ عام 1948م .

لقـــد كـــان لـــزيارة السادس للقدس الإعلان عن مرحلة جديدة للمفاوضات الثنائية بين مصر وإسرائيل ، وبهذا تحدد الموقف المصري على النحو التالي :

أولاً : الاعتراف بشرعية الوجود الإسرائيلي على الأراضي العربية .

ثانياً : استبعاد الحرب كأداة لحل الصراع العربي الإسرائيلي .

ثالثاً: اعتماد المفاوضات المباشرة أسلوباً للتوصل إلى التسوية السلمية ، وهكذا أصبح المفاوض المصري وحيداً في مواجهة المفاوض الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية .

إن ضـــعف الموقـــف التفاوضـــي العربي يجعل رجحان كفة ميزان القوى لصالح العدو الإسرائيلي ، فأصبح المفاوض العربي غير قادر على رسم إطاره التفاوضـــي بصـــورة محددة مما كان له انعكاساته السلبية على تحركاته ، هذا بخـــلاف حـــال الطـــرف الآخر حيث القوة الإسرائيلية تجد تعبيراتها في إطار تفاوضي واضح ومحدد وبالتالي في تحرك دبلوماسي ثابت لا تراجع فيه .

أثـــناء حـــرب أكتوبر بعد أن نجح (كيسنجر) في إقناع (السادات) وبعض القادة العرب بحسن النوايا الأمريكية إزاء العرب ، ونجح ذلك فعلاً حيث أعادت أكثـــر من دولة عربية علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية بعد عدة أسابيع من الحـــرب وتـــم توقيع حظر تصدير البترول إلى الغرب ، ولم تتوقف التنازلات العـــربية ولعـــل أهمها قبول منظمة التحرير بالقرارين 242 و338 والاعتراف بإسرائيل عقب الإعلان عن قيام الدول الفلسطينية المستقلة .

ففـــي عام 1956م قامت بالتعاون مع بريطانيا وفرنسا بتدبير العدوان على مصـــر لتحطيم القوة المصرية ، ولم تكن في حينه القوة العسكرية العربية قادرة علـــى المواجهة ورد العدوان ، وفي عام 1967م تهاوت أسلحة الدول المواجهة

أمـــام العدوان الإسرائيلي وكانت إسرائيل تشك في أن الدول العربية قادرة على بناء قوتها قبل سنوات عديدة .

لقـــد عملت دول المواجهة بعد هزيمة يونيو على إعادة بناء قواتها المسلحة بالتركيز على تدريب المقاتلين على مختلف أنواع الأسلحة الحديثة ، وقد ظهرت براعة المقاتل العربي في حرب الاستنزاف وأكتوبر ، ولم تتوقف الدول العربية عـــن الســـير في هذا الاتجاه ، وأصبحت جيوش المنطقة تحرص على التسلح بتشـــكيلة غنـــية من الوسائل القتالية في جميع المجالات وفي هذا السياق يمكن القول أنه خلال العشر السنوات الماضية 1979-1989م برزت متغيرات جديدة أخلت بميزان القوى على نحو خطير أهمها : خروج مصر من دائرة المواجهة العسكرية مع إسرائيل ، ونشوب الحرب العراقية الإيرانية ، وانشغال جزء هام مـــن القوات السورية بالأزمة اللبنانية ، فبالاعتراف المصري بإسرائيل وتوقيع معاهـــدة سلام معها وبإتمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء استبعدت مصر من دائـــرة الصراع المسلح مع إسرائيل ، وبذلك تكون الأخيرة قد نجحت في تحييد أكبر قوة عربية بإخراج ثلث القوة العربية من المعركة ، فبذلك أمنت خطوطها علـــى الجـــبهة المصرية ، إضافة "لضمان عدم قيام مصر بتقديم أي مساعدات لسورية في حال نشوب حرب بين الأخيرة وإسرائيل"[1] .

كمـــا نجحت بذلك في جعل مصر تقف حاجزاً أمام مشاركة دول المغرب العربـــي في أية مواجهة محتملة مما يعني تعطيل جزء آخر من القوة العربية ، وهـــي تقـــف في شمال إفريقيا[2] ، كما أن إسرائيل باستطاعتها القيام بأي أعمال عدوانية ضد الدول العربية وفي أية لحظة تحددها الإرادة الإسرائيلية .

---

[1] . التوازن العسكري في الشرق الأوسط ، ترجمة : نبيه الجزائري ، الطبعة الأولى (عمان ، دار الجليل ، 1984م) ص140 .

[2] . حسنين محمد هيكل ، الحل والحرب ، الطبعة الثانية (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 1982م) ص 43 .

ثالثاً – تعزيز الاستقلال السياسي :

إن دور إعـــداد خطـــة قابلة للتطبيق يظهر في العلاقات الدولية في تعزيز الاســـتقلال السياسي للدول العربية بمنحها فرصة أكبر للتحرك في علاقاتها مع الشـــرق أو مـــع الغرب ، فهي تكون في ظله أكثر قدرة على المناورة وسعيها لتحقـــيق مصـــالحها الخاصـــة وهي بهذا المعنى تكون خارج إطار القيود التي تفرضها حالة الاعتماد الكلي أو شبه الكلي على واحدة منها وتنوع العلاقة على هـــذا الـــنحو يخدم كافة الدول العربية داخل النظام الإقليمي العربي ، وهي في حـــالات تضامن وفي إطار مبدأ توزيع الأدوار تستطيع اتخاذ القرارات الفعالة التـــي تعبر فعلاً عن الاستقلال السياسي ومن ذلك قرار حرب أكتوبر من جانب مصـــر وسورية عام 1973م ، ثم قرار استخدام البترول في المعركة من جانب دول أكثر صداقة للغرب في المنطقة العربية[1].

رابعاً – التأكيد على الانتماء القومي :

ســـيطرت خـــلال العقـــدين الماضيين على الحياة السياسية سياسات وأفكار ارتكـــزت علـــى مبدأ السيادة الإقليمية[2] ، مما أدى إلى بروز الميول القطرية على حســـاب الانتماء القومي ، وبدأت النزعة الانعزالية سواء في التركيز على الهوية الوطنـــية ، أو فـــي الاهتمام بالقضايا المحلية كحرب الصحراء الغربية والأزمة اللبنانية والقرن الإفريقي وجنوب السودان من خلال نظرة قطرية وليس قومية .

أن مـــا أسفرت عنه الأحداث الأخيرة التي وقعت في المنطقة العربية أثبت فشل التوجهات القطرية فقد عجزت مؤسسات الدولة العربية القطرية على حماية

---

[1] . روبرت ستيفنس ومحمود عودة ، حوار حول عبد الناصر ، الطبعة الأولى (بيروت : دار الآفاق الجديدة ، 1982م) ص12 .

[2] . محسن خضر ، "موقع الانتماء القومي في التعليم المصري بعد الصلح مع إسرائيل" ، الوحدة ، العددان 26-27 ، السنة 3 ، (نيسمبر 1986م) ، ص ص 171 – 172 .

الاستقلال الوطني ، وتحقيق التنمية الاقتصادية ، كما عجزت عن التجديد الحضاري والثقافي[1] .

أن التركيز على الانتماء القومي أكثر ملاءمة لمواجهة التحديات التي تواجهها المنطقة العربية وشعوبها ، قد يرى البعض أن هذا مجرد افتراض يقابله احتمالات عدة منها استمرار العمل وفق النظرة القطرية ليس فقط لأن المشروع الوحدوي يتصادم مع مصالح قوى إقليمية ودولية وإنما أيضاً لأن الواقع القطري يستند إلى قوى اجتماعية منتفعة تدافع عنه[2] ، ولهذا تصبح الدعوة إلى التركيز على الانتماء القومي مسألة حيوية .

وهذا يقتضي الاستمرار في تأكيد ارتكاز القومية العربية على العلاقة الفريدة بين العروبة والإسلام ، فالتراث الإسلامي أعطى للقومية العربية مضمونها الحقيقي وسماتها الإنسانية ، وبدونه تصبح ذات مدلول عرقي وتراث ضيق النطاق . والقومية العربية عززت أهم ما في الإسلام من خصائص والمقصود هنا بذلك الشمولية ، وفصله عنها يعني بالتالي حصره في النطاق الروحاني ، ثم أننا ينبغي أن لا نتغافل عن طبيعة العلاقة الوظيفية بينهما من جهة والتكامل البنيوي بين الوحدة العربية والتضامن الإسلامي من جهة أخرى فالقومي العربي لا يمكنه أن يعيش شخصيته العربية المتكاملة بمعزل عن التراث الإسلامي والعربي ، والمسلم لا بد أن يتذكر دائماً أن التلاحم العربي كان وراء ازدهار الحضارة العربية والإسلامية ، وهذا يعني أن الوحدة العربية سند للتضامن الإسلامي ومنطلق لإحياء قيم ومثل هذه الحضارة[3] .

خامساً – التخفيف من حدة التبعية الاقتصادية :

أما في العلاقات الاقتصادية فالأمن القومي يتحقق من خلال توزيع المصادر التي يمكن الاعتماد عليها في التبادل التجاري ، ومعروف أنه كلما

---

[1] . أحمد يوسف أحمد ، "مستقبل العلاقات العربية – العربية" ، المستقبل العربي ، العدد 115 ، (سبتمبر 1988م) ، ص ص84-85.

[2] . المرجع نفسه ، ص. 85 .

[3] . سعود الفيصل ، "الوحدة العربية : نظرة عامة" ، المستقبل العربي ، العدد 79 ، (سبتمبر 1985) ، ص132 .

أزداد تركـــز تجـــارة دولة نامية مع دولة متقدمة كلما زاد اعتماد الأولى على الثانية ، ويترتب على ذلك بطبيعة الحال زيادة في التبعية الاقتصادية ويرتبط بها تبعية سياسية وتظهر في حرص الأولى على عدم القيام بأي عمل يغضب الثانية

ولـــيس مـــن السهل بطبيعة الحال الوصول إلى حالة من الأمن المستقر أو المحافظـــة عليه سواء من جانب دولة واحدة أو من جانب مجموعة من الدول ، وذلـــك نتيجة للضغوط الدولية التي يمكن أن تتعرض لها من حين لآخر ، ونجاح الدولـــة في هذا الخصوص يعتمد ليس فقط على قدرتها الذاتية وإنما يعتمد أيضاً على درجة التضامن داخل المجموعة التي تشكل تلك الدولة واحداً من أعضائها .

لا يمكـــن مـــواجهة تحديات الأمن القومي العربي في المرحلة الراهنة إلا بتوافـــر العناصـــر الأساسية التي تجسد القوة ، وهي : القيادة الحركية ، والقوة العسكرية المتطورة ، والاستراتيجية العربية الموحدة ، وتعد القيادة المحور الذي تنبع منه الحركة وترتكز عليه كافة ديناميكيات التعامل فهي كالرأس في الجسد ، فالقـــيادة السياسية هي التي تقوم بتكتيل القوى داخل الجسد وبخاصة في لحظات الخطـــر وهي التي تهيئ الأداة القتالية وتضع في الوقت نفسه إستراتيجية العمل في النطاقين الداخلي والخارجي .

وهـــذا يعني أن الأمن القومي العربي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال قوة عســـكرية عـــربية مشـــتركة فهـــي الوسيلة الوحيدة التي تضع حداً للممارسات الإســـرائيلية ، ولقـــد أثبـــتت خبرة العقود الماضية أن أية دولة عربية لا تقوى بمفـــردها على مواجهة إسرائيل ، بحيث يمكن توفر إرادة القتال للدول العربية وذلـــك مـــن خلال "الحوار المستمر الجاد بين القيادات العربية فهو كفيل بإزالة الشـــكوك فـــيما بينها والقضاء على حساسيات تعاملها مع بعضها البعض وهذا مدخل حقيقي للتجانس الحركي"[1] .

---

[1] . د . أمين هويدي ، في السياسة والأمن ، الطبعة الأولى (بيروت ، معهد الإنماء العربي ، 1982م) ، ص ص 32-33 .

الخلاصة :

أن بـــناء القوة العربية الذاتية التي تعد أهم مرتكزات الأمن القومي العربي أمـــر لا غنـــى عنه لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها الوجود العربي . وهو يعتمد على طبيعة القيادة السياسية من ناحية ، وتوفر القوة العسكرية الرادعة من ناحية ثانية ، ووجود الاستراتيجية العربية من ناحية ثالثة ، فهذه العناصر الثلاثة تـــتفاعل مع بعضها البعض لتخلق الموقف العربي الصلب القادر على مواجهة أعتى التحديات سواء في الحرب أو في السلم .

كمـــا أن الـــتكامل الاقتصادي العربي مطلب قومي ، ووضع خطة عربية طـــويلة الأجـــل للتنمية الشاملة تتضمن تصوراً واضحاً لمجالات العمل العربي المشـــترك ، ويجب الاستفادة من الجهود التي تبذلها مؤسسات البحث العلمي ، ومـــن الضروري الاهتمام بتطوير واستيعاب وتكييف التكنولوجيا للتخلص من التبعية وتدعيم استقلال الأمة العربية وضمان أمنها .

وهـــناك مؤشرات كثيرة تنبئ بأن التكامل الاقتصادي العربي مازال يحتفظ بالكثير من حيويته ومرونته وقدرته على تحقيق الكثير للبلاد العربية والمواطن العربي ، إن كان ذلك من خلال المؤسسات العربية القائمة أو من خلال التعاون بين مختلف الدول العربية وبخاصة المجاورة لبعضها بعضاً.

المبحث الثالث

تحديات الأمن القومي العربي

ثمـــة تحدّيات تُهدّد الأمن القومي العربي منها داخليـــة ناشئة من الداخل ، وهـــذا مـــا يجعلها أشد خطورة على مستقبل الأمن العربي ، لأنها ستتحول إلى عـــوامل ضعف ، من شأنها التهيئة للاستفراد بكل قطر أو مجموعة على حدة ، ومـــنها خارجـــية تمثل عوامل ضعف للأمن القومي العربي أيضاً ، وفيما يلي استعراض لهذه التحديات :

أولاً : التحديات الداخلية :

يمكن تناول التحديات الداخلية في الآتي :

أ – الإصلاح :

مـــنذ بدايـــة عصر النهضة العربية في نهاية القرن التاسع عشر كان الهم الرئيس للنخب العربية هو الإصلاح سواء الإصلاح السياسي أو الإصلاح الديني أو الإصـــلاح الثقافي ، وقد نهض بذلك رجال مصلحون من أمثال (جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي) .

الهم المعرفي والحياتي كان منصباً على مفهوم التغيير الاجتماعي المرافق لمصـــطلحات الثورة والعنف الثوري ، وركزت الدعوات على أولوليات التغيير الاقتصادي والاجتماعي بالطرق الانقلابية أو الثورية مع الدعوة للتحرر الوطني مـــن الاستعمار سياسيا واقتصاديا ، ولكن أهملت قضايا الديمقراطية والحريات العامة أو أجلت ، أو طرحت بشكل يتماشى مع الأفكار الشمولية المسيطرة .

ا – محاور الإصلاح :

المحور الأول – الإصلاح السياسي :

المحور الثاني – الإصلاح الاقتصادي .

المحور الثالث – الإصلاح الاجتماعي .

المحور الرابع – الإصلاح الثقافـــــي .

وأتناول هنا هذه المحاور باختصار :

المحور الأول : الإصلاح السياسي :

بعد رحيل الاستعمار من معظم أقطار الوطن العربي برزت مبررات الدعوة للإصلاح بعد أن شهدت الأقطار العربية تجارب مختلفة من الأنظمة وكان القاسم المشترك بينها هو الفشل ، الفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والفشل في التجديد واللحاق بركب الحضارة ، والفشل في تحقيق نظام سياسي ديمقراطي مستقر ووجدت النخب العربية أن سبل التغيير الثوري والانقلابي لم تعد ممكنة بل مرفوضة ، والسبيل هو الإصلاح بكافة النواحي والبدء بالإصلاح السياسي .

ولم تأت الدعوات العربية للإصلاح استجابة للضغوط الخارجية أو الأمريكية وإنما جاءت كحاجة وطنية ملحة . وبدأت الدعوة للإصلاح من القوى الوطنية العربية في الوقت الذي كانت أمريكا تدعم النظم العربية الاستبدادية وتعادى قوى الإصلاح ، ولم تدع أمريكا إلى الإصلاح إلا بعد أحداث أيلول نتيجة تفسيراتها للإرهاب وأسبابه واستكمالا لمخططها في السيطرة وتتشكل الآن دعوات الإصلاح من أطراف متعددة لكل منها أسبابها وأسلوبها :

- فالشعوب العربية تطالب بالإصلاح استجابة للاحتياجات الوطنية العامة في تعزيز البنية السياسية والاقتصادية عبر تحقيق مشاركة أوسع لفئات وشرائح المجتمع في اتخاذ القرار ، وتوزيع الثروة بطريقة أكثر عدلا ، مما يتيح إقامة مجتمع التقدم في مواجهة تحديات يواجهها العرب شعوبا وكيانات سياسية .
- فيما يطرح الحكام الإصلاح من أجل المحافظة على النظام السياسي الحاكم وإطالة عمره ، وتجديد نخبته ، التي غرقت في العجز والفساد ، ولم تعد قادرة على مواجهة التحديات الجديدة سواء في مستواها الداخلي ، أو في مستوياتها الخارجية .
- وفي الجانب الأخر تركز الدعوة الأميركية للإصلاح على إقامة توافق بين البلدان العربية مع المصالح والسياسات الأميركية في المنطقة ، فهي استجابة

للمشـــروع الأمريكـــي لإصـــلاح الشرق الأوسط الكبير الذي يستهدف استكمال الســيطرة الأمـــريكية علـــي هذه البقعة الإستراتيجية من العالم توسيعا وتعميقا لاســـتقطابها الرأســـمالي ، والذي يتضمن بالضرورة دعوة إلي إصلاح سياسي واقتصادي وتعليمي وفق قوالب محددة تخدم هدفها العام .

المحور الثاني : الإصلاح الاقتصادي :

تمكـــن أهـــم الوسائل لتحقيق هذا الإصلاح بناء العلاقات الاقتصادية وفق أســـس جديدة تؤكد أولوية بناء الإنسان العربي ، والاستغلال المشترك للموارد المستاحة بغـــرض إعادة تشكيل هياكلها الإنتاجية ، بما يؤدي إلى خلق اقتصاد عربي موحد ومستقل يحقق شروط الحرية والمساواة ، إلى جانب إنشاء منظمة عـــربية للتدريب تهتم بالنواحي التدريبية خصوصاً التعليم الفني في جميع الدول العـــربية ، بهـــدف توفير الأيدي العاملة الماهرة لتكون بديلة للعمالة الأجنبية ، وتشـــجيع الاستثمارات العربية من خلال تحسين مناخ الاستثمار خصوصاً فيما يـــتعلق بتخفـــيف القـــيود الاقتصادية على جميع أنواع الاستثمارات الأمر الذي ينعكس في زيادة عدد المشروعات الوطنية الكبيرة التي تستوعب أعداد ضخمة مـــن الخرجين وبالتالي الحد من مشكلة البطالة ، وتطوير أسواق المال العربية والـــربط بينها ، إذ أن للبلاد العربية امكانات هائلة للتنمية الصناعية خصوصاً توافـــر المـــواد اللازمـــة لها فأن الأمر يتطلب منها العمل على تنسيق إنمائها الاقتصـــادي الصناعي من خلال بناء سلسلة عريضة من الصناعات التي تغطي متطلباتها ، والتخفيف من حدة مشاكل المديونية الخارجية وذلك بوضع سياسات اقتصادية ونقدية تتجاوب مع متطلبات المرحلة الحالية .

المحور الثالث : الإصلاح الاجتماعي .

يـــنطلق الإصـــلاح الاجتماعي من تحقيق مجموعة من المبادئ منها توفير حـــق العمـــل ، وحق العلم والمعرفة ، وحق الرعاية الصحية ، وحق السكن ، وحق الفئات المجتمعية المتعددة ، وحق المواطنة ، وحق تكافؤ الفرص ، وحق

المرأة في العمل ، وحق حرية الرأي ، وحق الحرية الدينية ، وحق حرية الفكر وإزالة الطبقات والتفاضل حسب المناطق بين أبناء المجتمع .

المحور الرابع : الإعلام الثقافي .

تعد التبعية الثقافية للثقافة الغربية وشيوع الثقافات الاستهلاكية وتأثير العمالة الأجنبية في الوطن العربي على اللغة والثقافة العربية من الظواهر التي ساعدت على ضعف وتماسك الثقافة العربية المعاصرة ، غير أنه يمكن بالإصلاح الثقافي الحد من هذه الظواهر باعتبار الثقافة مجموعة من التوجهات القيمية التي تهدي سلوك الأفراد في مجتمع معين سوء انحدرت إليه من الماضي أو نتجت عن الواقع الاجتماعي ذاته ، ولا شك أن الوضع الأمثل للثقافة من منظور الأمن القومي لمجتمع ما أن تتمكن الثقافة من أن تؤدي دوراً في تحقيق تجانس المجتمع بما يجعله متحصناً ضد التمزقات الداخلية والتهديدات الخارجية أو من تفاعلهما معاً .

بعد نصف قرن من الاستقلال بقيت الأنظمة العربية دون أي تغيير جوهري رغم تجدد بعضها بالوراثة (السعودية والخليج وسوريا والمغرب والأردن) ، وتجدد البعض الأخر بانقلابات داخلية (مصر ، تونس ، الجزائر ، السودان) ورغم كل التغيرات الكبيرة التي حصلت في البُنى الاجتماعية والثقافية في الداخل والخارج ، ورغم الخلاف في الاتجاهات (ليبرالية ، أم رأسمالية سميت أم اشتراكية) والأساليب التي اتخذت لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعيه سريعة ، والأساليب التي حاولت عبرها تجديد المناخ السياسي ، إلا أنها تشترك جميعاً في عدد من السمات عند نهاية القرن العشرين وهي :

1- **العجز الاقتصادي** : الفشل في (نزع الاستعمار) حيث فشلت في إقامة اقتصادات قوية مستقلة ، وتحقيق تنمية مستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، وهذا تؤكده كل التقارير التنموية العربية التي تشير إلى عجز في نسبة النمو وتفاقم المديونية الخارجية ، والمشاكل الناتجة عن الفقر المتزايد ، والبطالة ، وتردي المستوى الصحي ، واتساع الأمية ...الخ مما جعل هذه

الأنظمـــة تعود للاستعمار القديم كي تبحث عن حل لأزماتها ، سواءً عن طريق تقديم المساعدات ، أو البرامج الإصلاحية المختلفة .

2- **الفشل في المشروع القومي الوحدوي العربي** ، أو نصف القومي (اتحاد المغـــرب العربـــي – مجلـــس التعاون الخليجي) ، رافق ذلك الصراعات بين الأقطار العربية على الحدود ، أو بسبب الانتماء إلى مشاريع خارجية متناقضة ، وأنتج الفهم الاستبدادي للمسألة القومية وقمع القوميات الأخرى صراعات عنيفة والتي مهدت الأرض بدورها أمام احتقانات وصراعات طائفية أحدثت خرقاً في المجتمع العربي (العراق ، سوريا ، السعودية ، السودان) .

3- الهـــزيمة أمام إسرائيل : فالصراع العربي – الإسرائيلي ساهم إلى حد كبير في تشكيل حكومات عسكرية قوية ، لكن تم استخدام هذه القوة من أجل الصراع بـــين الـــدول العـــربية نفسها من أجل الزعامة على العرب ، واستخدمت ضد المجتمعات العربية في الداخل مقابل العجز الكبير تجاه الخارج ، وإسرائيل .

4- الاســـتبداد السياســـي : وهو أصل البلاء الذي أنتج مجموعة من السلطوية البيروقـــراطية مهمـــتها حمايـــة السلطة والعمل على استمرارها ، وعدم وجود ديمقراطية تقبل التناوب على السلطة ، وتشّرع لمناخ سلمي للعمل السياسي .

مـــنذ التســـعينات بـــدأت مرحلة جديدة في العالم ، حيث بدأت تنتشر ثقافة الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان في البلدان العربية وما رافقها من تطور هائـــل لوسائل الإعلام والاتصال بين كل مناطق العالم ، بحيث أصبح الحديث ممكناً عن بدايات لتشكل أممية جديدة للفكر الديمقراطي و حقوق الإنسان .

وبذلك بدأت موجة ثقافة الديمقراطية الجديدة بجهود عديدة للمثقفين العرب الـــذين أقامـــوا العديد من الندوات ، حيث بدأ يتشكل مناخ جديد للفكر السياسي الديمقراطـــي في البلدان العربية يدعو إلى الانتقال لدولة ديمقراطية يشارك فيها الجمـــيع بالأســـاليب السلمية ونبذ العنف ، وبالمقابل بدأت الأنظمة العربية كلها تـــبحث عن آليات جديدة لتجديد ركائز استمرارها وتجديد خطابها ، بعد تأكدها من فشل الأيديولوجيات السابقة ، واستمرار الصراع العربي الإسرائيلي ، حيث

أصبح خطاب الإصلاح والتحديث هو الخطاب الجديد لكل الأنظمة وليس مقتصراً على نظام واحد ، وبدأت هذه الأنظمة تواجه الدعوات الداخلية والخارجية للإصلاح السياسي والديمقراطية بالخصوصية ، وضرورة التدرجية في الإصلاح السياسي ، وذلك في محاولة جديدة لنقل السلطة إلى الجيل الاستبدادي الثاني الذي أفرزه العهد القديم من رموز ومافيات جديدة ومؤسسات.

وهناك عدد من الإشكاليات التي تعترض انتقال البلدان العربية إلى الديمقراطية السياسية وهي :

أولها : استمرار الإيديولوجيات الاستبدادية والتي تم تطعيمها حديثا بالديمقراطية ، دون أن يتم نقدها ، والتحول بشكل حقيقي نحو الثقافة الديمقراطية والاقتناع بالفعل بالرأي الآخر ومشاركته بالبناء الديمقراطي ، وهذا ينطبق على الأنظمة بالدرجة الأولى وبدرجة أقل على المعارضة .

وثانيها : الإصلاح الديني : وهي الإشكالية الأهم في عملية التغيير الديمقراطي ، وليست المسألة محصورة في الدين والتدين الاجتماعي ، إنما في استخدام الدين من قبل كل الأنظمة العربية في صراعها مع المعارضة . وبروز التيارات الدينية التكفيرية ، التي تبث الرعب والإرهاب داخل المجتمع وتعمل على فرز وإحياء الطائفية ، مما يجعل البلاد مهددة دائما بشبح الحرب الطائفية ، وحتى التيارات الدينية الأيديولوجية المعتدلة التي مازالت تسعى لإقامة دولة ذات مرجعية دينية .

وثالثها : العامل الخارجي وهو التدخل الأجنبي في المنطقة العربية وخاصة في الشؤون الداخلية لدول المنطقة بهدف عمليات الإصلاح والتحول الديمقراطي فاحتلال أمريكا للعراق أحدث ثقباً ليس في العراق وحده ، بل بالمنطقة كلها ، فهذا الثقب الذي يعتبره البعض بداية الحرية والديمقراطية ، استبدل الاستبداد باستبداد جديد ، وهو الأسوأ من الأول بكثير ، وهذا يعني أن ما تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية ليس أكثر من (تهويش ديمقراطي) ، أو بمعنى آخر لم يكن للأقطاب الدولية أي دور ايجابي بتدخلها في المنطقة في

عمليات الإصلاح والتحول الديمقراطي ، إنما بالعكس كان لها دوراً معيقاً ومعرقلاً للديمقراطية ، ويوضح ذلك دعم هذه الأقطاب للأنظمة العربية الاستبدادية في وجه أية معارضة داخلية ، ودعم الولايات المتحدة الأمريكية للحركات الإسلامية المتطرفة ، وإضافة لدعم إسرائيل المطلق ، وبالتالي عودة من جديد للاحتلال العسكري المباشر.

ب- التحدّي العلمي- التقني .. وتأثيراته على الأمن القومي العربي :

ومن التحديات الأخرى التي تواجه الأمن القومي العربي ، ولعلها الأخطر التقدم العلمي التقني فأين يقع الوطن العربي منه؟

إنّ التقدم العلمي والتقني في كل مجتمع مرتبط بشكل عضوي بالنهوض العام لهذا المجتمع ، ولهذا نلاحظ تباطؤاً ملحوظاً في النهوض العلمي والتقني في الأقطار العربية في الوقت الذي تتسارع مستجدّات العلم والتقانة في العالم .

ويُلاحظ أنّ معظم مؤشّرات التقدّم العلمي والتقني العملية وبشكل خاص في الإنتاج والخدمات استقرت مكانها تقريباً خلال العقد الماضي ، ويتبيّن لمن تتبع حجم المنشورات والأبحاث العلمية العربية الصادرة في دوريات عالميّة أنّ معظم الأقطار العربية استمرّت في أدائها الضئيل المخيّب للآمال .

ويُعدّ انتشار المعرفة العلمية والخبرات البحثية في أقطار الوطن العربي أبطأ مما هو في البرازيل والهند ، وذلك بسبب الاتصالات الضعيفة في ما بين العلماء العرب ، وكذلك بسبب غياب المجامع العلمية الفاعلة والاعتماد الكبير على الاستيراد المباشر للتقانة ، والحكومات العربية من أضعف الداعمين لبحوث الإنتاج وتطويره إذ هي تخصّص 0.2 بالمئة فقط من الناتج الوطني الإجمالي للبحث والتطوير، بالمقارنة مع الهند التي تخصّص 0.7 بالمئة والبرازيل 0.6 بالمئة ، بينما تخصّص البلدان الصناعية من 2 إلى 3 بالمئة[1] .

---

[1] . أنطوان زحلان ، "التحدي والاستجابة : مساهمة العلوم والتقانة العربية في تحديث الوطن العربي" ، المستقبل العربي العدد 146 ، السنة 13 (أبريل 1999م) ، ص 16.

وتـــبدو الحكـــومات العربية عاجزة عن تطوير نظمها الخاصة ومؤسساتها لجعلهـــا قادرة على الإفادة من العلوم لخدمة المجتمع ، إذ يتطلب إدخال العلوم والتقانة إلى الاقتصاد العربي تغييرات بنيوية وسياسية ومجتمعية كبيرة.

فالتحديّات الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي تواجه الوطن العربي اليوم تتشـــابك مع معطيات العلوم والتقانة ، وكلّها تنعكس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وعلى صراع العرب مع العدوّ الصهيوني ، وبالتالي فإنّ الـــتحدّي الـــيوم ومســـتقبلاً ســـيتركز على مدى قدرة كل طرف على الاستفادة القصـــوى مـــن العلوم والتقانة المعاصرة ودمج نتائجها في عملية إعادة البناء وتحرير الأرض والتنمية الشاملة .

ومـــن زاوية كميّة ، يوجد في الوطن العربي إلى الآن ما يقارب من 200 جامعة ، إضافة إلى عدد غير قليل من مراكز البحوث ، وما يقرب من خمسين ألف عربي يعملون كأساتذة أو كأعضاء في معاهد أبحاث عربيّة أو أجنبية . أمّا مـــن الزاوية النوعية وحتى الكميّة فإنّ إنتاج العلماء والمفكرين العرب مجتمعين يقل عن إنتاج الفئة نفسها في إسرائيل التي حققت هجرة واسعة للعلماء السوفييت إلـــى الكيان الصهيوني ، وهو ما سنتوقف عنده لاحقاً ، على الرغم من تساوي أعداد فئة الباحثين في إسرائيل ودولة عربية واحدة مثل مصر في عام 1985م ، ولـــدى مقارنـــة عدد البحوث والدراسات المنشورة في العلوم الطبيعية في ثلاثة عشـــر قطـــراً عربياً (الأردن ، تونس، الجزائر، ليبيا ، السعودية ، السودان ، ســـوريّة ، العراق ، الكويت ، لبنان ، مصر ، المغرب ، اليمن) وإسرائيل من عام 1967م إلى عام 1983م ، يتبيّن أنّ مجموع ما أنتجه الباحثون العرب في مجال العلوم الطبيعية 2616 بحثاً في تلك الفترة ، في حين أن إجمالي ما أنتجه الإسرائيليون في المجال نفسه 4661 بحثاً[1] .

---

[1] . أنطوان زحلان ، الإنتاج العلمي العربي ، ورقة بحثية قدمت للندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1985م) ص 119.

وقـــد ورد في منشورات معهد المعلومات العلمية (ISI) أنّ إنتاجية الباحث العربي تعادل 10 بالمئة من المعدّل العادي لغيره من العلماء ، وممّا يعاب على حـــركة الـــبحث العلمي في الوطن العربي ندرة البحوث ذات الطابع القومي في معالجـــة القضايا والمشكلات ذات الطبيعة المشتركة ، والتي قد يساهم حلّها في إيجاد مؤسّسة علمية عربية تهدف إلى النهوض بالمستوى العلمي والتقني وتنمية المهارات والخبرات المشتركة وإنضاجها[1].

فالأزمـــة هنا تتجلّى في غياب منظومة عربية لنقل المعرفة واستغلالها في التنمـــية ، ورفع القدرات الدفاعية ، وتقليل الفجوة العلمية – التقنية بين العرب والعـــدو الصـــهيوني ، وتكـــاد معظم الأدبيات تجمع في تحليلها للواقع الراهن لمشـــكلة الـــبحث العلمـــي والـــتخلّف التقني في الوطن العربي على الأمور أو الـــتحديات التالـــية : انخفـــاض عدد الباحثين بالمقارنة مع البلدان المتقدمة ومع متوسط المعدّل العالمي ؛ ضعف البُنية المؤسسية العلميّة (قطرياً وقومياً) ؛ نقص مـــردودية الباحثين العرب ؛ هجرة الأدمغة العربية إلى الدول المتقدمة ؛ وأخيراً غـياب اســـتراتيجية عـــربيّة قومـــية شاملة لمعالجة هذه المشكلات ، ووضع تصورات واقعية لمجابهة هذه التحدّيات الكبيرة .

ففـــي دراســـة نُشرت في العام 1998م[2] ، قُدّر عدد الباحثين في مؤسسات الـــبحث العلمي العربية عام 1984 بـــ 31118 باحثاً . وإذا أضيف إليهم عدد الباحثـــين من الجامعيين ، الذي يقدّر عددهم بـــ 10 بالمئة من عدد العاملين في سلك التعليم العالي ، حصلنا على 81113 ، وهو ما يعطي نسبة 27 باحثاً لكل عشـــرة آلاف مـــن الـــيد العاملة ، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قوبلت بمثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية وهي 66 بالمئة ، واليابان 58 بالمئة وبريطانيا 36 بالمئة ، وهي تمثّل 44.6 باحثاً لكل مليون نسمة من السكان .

---

[1] . موســـى النـــبهان وزيـــد ممـــدوح أبـــو حمـــدان ، "الـــبحث العلمـــي بين الضرورة الإنسانية والحصانة القومية" ، المستقبل العربي ، العدد 212 ، السنة 19 (أكتوبر 1996م) ، ص 102.

[2] . بـــرهان غلـــيون ، "الـــوطن العربـــي أمـــام تحـــدّيات القـــرن الواحد والعشرين : تحدّيات كبيرة وهمم صغيرة" ، المستقبل العربي ، العدد 232 ، السنة 19 ، (يونيو 1998م) ، ص 22– 24 .

وبالنسبة لنوعية مؤسّسات البحث العلمي الموجودة في الأقطار العربية ، فإنه على الرغم من المحاولات الجادة التي قامت بها البلدان العربية لإنشاء وتطوير مؤسسات مركزية ومراكز بحث علمية وتقنية حديثة ، لا تزال هذه المؤسسات تواجه مشكلات كبيرة تمنعها من الانطلاق والعمل المنتج ، وأبرزها غياب سياسة علمية واضحة ومتسقة ، تحدّد أهداف واقعية وعلمية ومجدية للبحث العلمي ، تصب في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية ، وفي تأسيس قاعدة علمية – تقنيّة قوميّة مستقلّة ، لا تخضع لابتزاز القوى والشركات الدولية ولا تتأثر بالمتغيرات السياسيّة الإقليمية والعالمية ، وبسبب جملة المشكلات التي تواجه البحث العلمي العربي يسود مراكز البحث العلمي العربيّة أجواء متشابهة من حيث التخبّط والتردّد وتحكّم القوانين البيروقراطية ، والافتقار للتراكم والتقدّم والشعور بعدم الجدوى ، وعدم توافر المناخ الملائم للعمل البحثي ، ناهيك عن ضعف المجتمع العلمي والثقافي وأحياناً عزلته عن النشاط الوطني وضعف مراكز المعلومات العلمية ، وخدمات التوثيق والمكتبات ، وقلّة الحوافز ، والتبعية العلمية والتقنية للخارج ، وضعف البُنى الأساسية ، وينجم عن ذلك نقص كبير في الإنتاج العلمي العربي من حيث الكميّة والنوعيّة معاً فمتوسط إنتاج العلماء العرب يتراوح حول 0.4 بحث في العام .

وفي ما يتعلّق بالإنتاجية العربية في هذا المجال مقارنة بإسرائيل والدول المتقدمة فإنّ الناتج العربي لا يزيد عن واحد بالمئة من الناتج الإسرائيلي ، وأقلّ من ذلك للدول المتقدّمة ، وتشير أرقام اليونسكو إلى أنّ إنتاج الباحثين العرب قياساً بعددهم الرسمي لم يبلغ سوى أقل من 20 بالمئة من المعدّل الدولي ، وهذا يعني أن هناك حاجة لعشرة باحثين عرب في المتوسط لإنتاج ما ينشره باحث واحد في المتوسط الدولي ، وتتراوح ميزانية البحث العلمي في الدول العربية بين الصفر وبين 0.5% من الناتج القومي الإجمالي ، وبعض الخبراء يصل بهذه النسبة إلى 0.7% وهي كلّها أرقام ضئيلة جداً إذا ما قورنت بميزانيات البحث العلمي في الدول المتقدمة ، والمفترض أن تكون ميزانية البحث العلمي

لـــدى العـــرب أكثـــر من الدول المتقدمة ، لأنّهم يحتاجون إلى دفعتين : الدفعة الأولـــى لتقلـــيص الفجـــوة التي تفصلنا عن الدول المتقدمة ، والثانية للإسراع بالتنمية واللحاق بركب الدول المتقدمة .

ويمكـــن الإشـــارة إلـــى الصلة المباشرة بين البحث العلمي والأمن القومي العربـــي ، فالحصـــار المفروض على العراق إذا كان معني به شيء فهو العلم والتقنية ، لأنّ العراق نجح في عبور الخطوط الحمراء المرسومة للبلاد العربيّة لأنّ الـــدول الغربيّة والقوى الكبرى رسمت خطوطاً لا يجوز للدول العربية أن تتجاوزها خاصة في مجالات التقنيات المتقدمة والبحوث التكنولوجية والبيولوجيّة والليزر والطاقة النووية ، حتى كمجالات بحث أساسي وليست كصناعات معيّنة فقد وصل الأمر بالقوى الكبرى إلى درجة منع حتى المجلة العلمية من الوصول إلى العراق ، وكذلك منع وصول المعلومات والأجهزة المتقدمة من أجل القضاء علـــى التطور والتقدم في مهده ، والقوى الكبرى تخشى من العقل العربي سواء في العراق أو مصر أو الجزائر أو غيرها ، فالعقل العربي هو المحاصر وليس شعب العراق وحده ، إضافة إلى مشكلة خطيرة تتمثّل في تصاعد معدّلات هجرة الأدمغـــة العـــربية إلـــى الغرب الصناعي ، برغم الحاجة العربية الماسّة لهذه الكفـــاءات والطاقات العربية المتقدمة ، التي يُفترض أنها هي التي تقود التنمية الشاملة ، وتقلّص الفجوة العلمية- التقنية مع العدوّ الصهيوني .

إن هجرة الأدمغة مظهر من مظاهر الخلل الاجتماعي والثقافي الاقتصادي والسياسي والحضاري بشكل عام ، وأسباب هجرة الكفاءات (الأدمغة) من أقطار الـــوطن العربـــي إلى خارج حدوده كثيرة ومتشعّبة ، ولا مجال هنا لتفصيلها ، ولكـــن يمكن الإشارة بصورة موجزة إلى مجموعتين من العوامل المؤثّرة ، هما مجموعة العوامل أو القوى (الدافعة) أو (الطاردة) ، ومجموعة العوامل أو القوى (الجاذبـــة) الموجودة أو المعروضة في البلدان المُضيفة ، التي تسهم في خسائر بشريّة وخبرات يزيد حجمها عن مائتي مليار دولار .

وأبرز العوامل (الدافعة) أو (الطاردة) تتجلّى في[1] :

أ- المحيط السياسي.

ب- محيط العمل والوضع المعاشي.

ج- أنظمة التعليم العالي والبيروقراطية .

د- السياسات التقنية المختلفة .

أما العوامل (الجاذبة) فهي عكس العوامل (الدافعة) أو (الطاردة) ، وأهمّها:

أ- المحيط العلمي المناسب .

ب- توافر المناخ الملائم فكرياً واجتماعياً وسياسياً .

ج- المستوى المعاشي اللائق لهذه الفئة المتخصّصة والشعور بالأمان والرفاه المادي والتسهيلات المختلفة .

وبشكل عام يمكن القول بأنّ كثيراً من الدول العربيّة أهملت أدمغتها (علماءها وخبراءها وباحثيها) فلم تُخصّص لهم الرواتب الضرورية لتحقيق الحدّ الأدنى من المعيشة الكريمة - هذا إذا توفرت الوظيفة المناسبة للاختصاص والكفاءة - فرواتب ومستويات معيشة العلماء العرب في أقطارهم - باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي حالياً - لا توفر الشعور بالرضى والاستقرار النفسي والضمان الاجتماعي والتفرغ للابتكار والإبداع والدليل على ذلك أن العلماء والباحثين العرب يبدعون ويتفوقون في شتى الميادين في الغرب لتوفر الإمكانات والحوافز المادية والمعنوية والمناخ الاجتماعي المواتي للبروز والإنتاج والإبداع .

وهكذا ، فإنّ عوامل الجذب في البلدان الغربية مختلفة ومتنوعة ، منها العلمية ، والسياسيّة ، والاجتماعية ، والفكرية وغيرها ، وتبقى العوامل والمحفّزات الاقتصادية تحتل مكانة مؤثرة في هجرة الكفاءات العلمية - الفنية ، والاختصاصية في الأقطار العربية الأكثر فقراً ، والأشخاص الأكثر تأثراً بهذه

---

[1] . لطوان زحلان ، "هجرة الكفاءات العربيّة : السياق القومي والدولي" ، المستقبل العربي ، العدد 150 ، السنة 15 ، (مايو 1992م) ، ص4-19 .

العـــوامل هـــم الأفضـــل إعـــداداً وتأهيلاً ، والأكثر خبرة في الإنتاج والتدريب والبحث في بلدانهم الأصلية .

ويـــرى دارسو هذه المشكلة أن الآثار المترتبة على (استقطاب الأدمغة) أو (هجـــرة الأدمغـــة) كبيـــرة ، وباهظة التكاليف بالنسبة للأقطار العربية حاضراً ومستقبلاً ، ومنها :

1- إنّ خســـارة الطاقـــات البشـــرية المتخصصة تشلّ الجهود الوطنية (قطرياً وقومـــياً) لحـــلّ المشكلات التنموية المعقدة ، وتفقد العرب مورداً خلاقاً وحيوياً وأساسياً بالنسبة إلى تطويرها علمياً وثقافياً وحضارياً .

2- إنّ تزايد البطالة في أوساط ذوي الطاقة العلمية الرفيعة ، وحملة الإجازات الجامعـــية (الماجستير والدكتوراه أيضاً) ، والتي بلغت 35 بالمئة أو أكثر (من حملـــة خريجي الجامعات العربية) ، ستضاعف من حجم التوترات الاجتماعية والسياســـية ، وستدفع بقسم كبير من هؤلاء إلى العمل من أجل الهروب أو حتى للانخـــراط في جماعات وتيّارات معادية لبلدانهم الأصلية ، الأمر الذي يزعزع الاستقرار الوطني ويهزّ الأمن القومي العربي عموماً .

3- ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه الكفاءات العربية التي تغذّي شرايين البلدان الغربية ، بينما تحتاج التنمية العربية وتطوير الإنتاج والصناعة الحديـــثة والـــزراعة المتقدّمة إلى مثل هذه الكفاءات في الميادين المختلفة ، ولا ســـيّما في الاقتصاد والتعليم ، والصحة والبحث العلمي ، والتقانة ، والصناعات العسكرية الذاتية .

4- تـــبديد المـــوارد والطاقـــات البشرية المتخصصة والموارد المالية العربية الضـــخمة ، التي أنفقت في تعليم هذه الكفاءات وتدريبها ، والتي تحصل عليها البلدان الغربيّة من دون مقابل تقريباً .

ففي دراسة عربية قُدرت تكاليف إعداد المهندس بنحو 227 ألف دولار ، و 198 ألـــف دولار لعـــالم الطبيعة ، و535 ألف دولار للطبيب ، وبالامكان أن

تحسب وفق هذه المعطيات الحجم الهائل للخسائر العربيّة والنزيف السنوي المستمر لأفضل وأهم الطاقات والكفاءات العربية .

وتشير بعض الدراسات العربية إلى دفع الأقطار العربية أموالاً طائلة للخبرات الدوليّة ، وهو ما يحمّل المشروعات الصناعية العربية تكاليف إضافية (للخدمات الاستشارية والعمولات) بنسبة تتراوح بين 200-300% مقارنة بالتكاليف الدولية ، وأنّ قيمة الارتفاع في هذه التكاليف خلال المدة ما بين 1975- 1980 بلغت 25 مليار دولار ، أي أكثر من إجمالي الإنفاق العربي في مجالات التعليم والبحوث والتقانة في المدّة من 1960 إلى 1984م[1] .

وبذلك يتحمّل الوطن العربي بسبب هذه الهجرة خسائر مزدوجة ، تتمثّل في ضياع ما أنفقه من أموال وجهود في تعليم وتدريب الكفاءات العربية (المهاجرة) وإعدادها من جهة ، وفي نقص الكفاءات وسوء استغلالها والإفادة منها ، بل واستيراد الكفاءات أو الخبرات الغربية المماثلة بتكاليف كبيرة .

ومنذ بداية الهجرة الواسعة سنة 1989م إلى نهاية عام 1991م ، كان في إسرائيل بين المهاجرين الجدد : 10 آلاف عالم ، 87 ألف مهندس ، 45 ألف هندسي وتقاني ، 38 ألف معلم ، 21 ألف طبيب ، 18 ألف من رجال الفن ، 20 ألف أكاديمي في العلوم الاجتماعية [2].

ووفق تقرير أعد من قبل جامعة تل أبيب فإنّ 20 % من المهاجرين الجدد هم من حملة الشهادات العلمية في مجالات الهندسة والفيزياء والكيمياء والتكنولوجيا ، وفي إمكان طاقة كهذه أن تحول إسرائيل إلى ما يشبه اليابان من الناحية التكنولوجية[3] .

---

[1] . د. محمد رضا محرّم ، "تعريب التكنولوجيا" ، المستقبل العربي ، العدد 61 ، السنة 6 ، (مارس 1984م) ، ص 77.

[2] . أحمد سعد ، "الهجرة اليهودية الراهنة في موازنة التطوّر الاقتصادي - الاجتماعي في إسرائيل" ، الدراسات الفلسطينية ، العدد 8 ، (خريف 1991م) ، ص 296 .

[3] . المرجع السابق ، ص 298 .

وفـــي مـــا يـــتعلق بتعرّض الأمن القومي العربي لخطر مؤكّد نتيجة هذه الاســـتراتيجية من الهجرة في حال استكمالها ، فإنّ الأمر لا يحتاج إلى شرح أو توضيح أو براهين .

تصنف إسرائيل الآن في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث عدد الشركات الجديدة ذات الصلة بالكمبيوتر ، التي انتشرت في التسعينات ولكـــن مـــاذا سيحدث عندما تكون هناك شركة إسرائيلية وحيدة في العالم التي تصـــنع رقاقـــة تحـــويل رئيسية للإنترنت ؟ وماذا سيحدث عندما تبدأ الشركات الإسرائيلية في الهيمنة على قطاع تكنولوجي أساسي وحسّاس للغاية مثل الأدوات المخصصة لأمن الإنترنت ؟.

إن الـــذي ســـيحدث أنّ الكل سوف يخطب (ودّ إسرائيل) بغض النظر عن مصير عملية السلام ، فاليابان التي كانت تبتعد دائماً عن إسرائيل وتتعامل معها بمنتهى الحذر خشية ردّ الفعل العربي ، هي الآن ثاني أكبر مستثمر لرأس المال في المشاريع الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، لذلك فإنها تبادر إلى الـــتهام شـــركات بـــرامج الكمبيوتر الإسرائيلية ، ولدى الصين الآن 52 عالماً يقومـــون بأبحاثهم في (معهد وايزمان) المعروف بإسرائيل . وللهند نفس العدد أيضـــاً ، وبالتالي إذا كانت إسرائيل تملك التكنولوجيا التي يحتاجها الآخرون ، فمن يعبأ إذا كانت تهدد الأمن القومي العربي؟ .

هـــذا الإدراك لمـــدى التفوق الإسرائيلي في مجال التقنية العالية تباهى به رئـــيس الـــوزراء الســـابق (بنيامين نتنياهو) وقال فيه : إنّ إسرائيل في المرتبة الـــرابعة والعشـــرين بين الدول المتقدمة ، فهي في المرتبة الثانية في العالم بعد الـــولايات المتحدة الأمريكية من حيث معاهد الأبحاث أو العلوم ، وفي المرتبة الثانية بعد ألمانيا في عدد المهندسين قياساً إلى السكان ، وفي المرتبة الرابعة بعد الـــيابان والـــولايات المـــتحدة الأمـــريكية وفنلندا من حيث استيعاب التطورات

التكنولوجـــية[1] ، وخلـــص مـــن ذلك إلى النتيجة التي تعزّز وجهة نظره في أن مستقبل إسرائيل ليس مرهوناً بالوطن العربي ، وإنما بتعميق علاقاتها مع الغرب ودول شرق آسيا[2] .

تـــنفق الأقطـــار العربية على البحث والتطوير ما يعادل 0.2% من ناتجها الإجمالـــي (أي سُـــبع المتوسط العالمي الذي يفترض أن يعادل 1.4 %) ، وفي المقابل يرتفع المؤشر في إسرائيل عن المتوسط العالمي ، فيتجاوز 2% أي أكثر مـــن عشرة أمثال العرب ، وإذا أخذ في الحسبان التفاوت في عدد السكان وفي حجـــم الـــناتج ســـنوياً (الحديث في هذا المضمار عن المجالات المدنية فقط) ، لارتفعـــت الفجوة بين العرب وإسرائيل في الإنفاق على البحث والتطوير ، وإذا أُجملـــت مؤشرات تفوق إسرائيل على العرب ، نسبة إلى عدد السكان ، فسنجد أنّهـــا تتفوّق بمعدّل عشر مرات في الأفراد العلميّين ، وأكثر من ثلاثين مرّة في الإنفـــاق والـــبحث والتطوير ، وأكثر من خمسين مرّة في وصلات الإنترنت ، وأكثر من سبعين مرّة في النشر العلمي ، وقرابة ألف مرّة في براءات الاختراع

وفـــي سياق الحديث على التفوق العلمي والتقني الإسرائيلي لا نغفل طبعاً الـــتمويل الغربـــي الهائل ودعم المنظمات والتجمّعات اليهودية في العالم ، لكن يجب أنْ نقرّ في الوقت نفسه أنّ ثقافة العلم ومراكز الأبحاث تمثّل مكوّناً جوهرياً لطبيعة الدولة والمجتمع في إسرائيل ، مذكّرين بأنّ أوّل رئيس دولة في إسرائيل (حاييم وايزمان) كان عالماً بارزاً في الكيمياء[3] ويكفي القول بإن إسرائيل تخطّط لإنشـــاء عشـــر جامعات إسرائيلية متخصصة في ميادين الإنتاج والتكنولوجيا ، لتكون المسيطرة علمياً وتقنياً على المنطقـــة[4].

---

[1] . فـــي حديثـــه أمـــام المؤتمـــر الاقتصـــادي الإسرائيلي السنوي ، تل أبيب ، المنعقد في شهر يونيو 1998م ، أنظر بالخصوص المرجع السابق ، ص 299 .

[2] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

[3] . إبراهيم عبد الكريم ، الاستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل ، (عمان : دار الجليل ، 1992م) ، ص 34 .

[4] . كمـــال شاتيلا ، الأمن العربي : التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية ، الطبعة الأولى (باريس : مركز الدراسات العربي- الأوربي ، 1996م) ص 313- 320 .

في ما مرّ من صفحات تشخيص أبرز ما يتعرّض له الأمن القومي العربي من مخاطر وتحدّيات في المجال العلمي- التقني (وإن كان بصورة مختصرة) من المؤكد بأنّ مواجهة الحقائق مهما كانت صعبة تظلّ هي الأسلوب الأجدى والأمثل لتشخيص الأمراض ومواضع الخلل والأخطاء القائمة والمحتملة ، وعندئذ تتجه الأنظار والعقول والقدرات للبحث عن الحلول والمعالجات الناجحة فالأمة العربية تمتلك طاقات مادية وبشرية وفكرية هائلة ، ينقصها التنسيق والعقلانية والتخطيط والحشد والتوجيه الصحيح ، والإرادة القومية الجماعية الصادقة والحرّة .

إنّ مواجهة الأخطار والتحدّيات لن تكون مثمرة وقويّة وجذريّة إن بقيت على مستوى قطري أو إقليمي ضيق ، وإنّ تسرّع بعض الأقطار العربية وتلهفها لإقامة علاقات مع الكيان الصهيوني ، الذي يعبر كلّ يوم عن عدوانيته المتأصّلة ويكشف عن مخططاته الاستراتيجية ، التي تستهدف الوجود العربي برمته ، عدا رفضه الصريح للسلام الحقيقي ، ورفضه تطبيق قرارات الشرعية الدولية ، وتحوّله إلى ترسانة هائلة لأسلحة الدمار الشامل والتجسّس وللأسلحة التقليدية الأكثر تطوّراً .. كلّ ذلك يجعل التلهّف لإقامة علاقات معه يلحق أفدح الأضرار بالتضامن العربي وبالأمن القومي العربي .

ولا شكّ أنّ استعادة ثقة الأمّة في نفسها وثقتها بمستقبلها المشترك، وإعادة الاعتبار للعمل القومي هي في حدّ ذاتها المعادل السياسي للترسانة النووية الإسرائيليّة ، ولقدرات العدوّ العلميّة والتقنية[1].

أمّا بالنسبة إلى مواجهة سلبيات البحث العلمي العربي وهجرة الأدمغة والكفاءات العربية فيمكن القيام بالخطوات التالية:

أ- تخصيص 2,5-3% من ميزانية كل قطر عربي لصالح البحث العلمي ، وتقديم الامتيازات المالية والاجتماعية للعلماء والباحثين كأفراد ومؤسسات ،

---

[1] . تقرير : حال الأمة العربية 1998م ، صادر عن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي التاسع ، المنشور في المستقبل العربي ، العدد 242 ، السنة 21 ، (أبريل 1999م) ، ص 67- 147.

وهو اتجاه أخذت تنتهجه بنجاح ملحوظ دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ، "وتحتل مصر المرتبة الأولى في أعداد حاملي شهادات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه العاملين في مجال البحث والتطوير ، حيث كان العدد نحو 27499 ، ويأتي بعد ذلك العراق نحو 2011 ، ثم السعودية 1878 ، أما في قطر فقد بلغ 74 فرداً[1] .

ب- الاستفادة النسبية من الكفاءات والأطر العلمية المهاجرة ، من خلال تنظيم مؤتمرات للمغتربين في الوطن الأم (وهو ما تقوم به سورية في العقد الأخير بصورة دوريّة وفعّالة) ، وطلب مساعدتهم وخبراتهم ، وتبادل المشورة معهم ، سواء بصدد الإطلاع على أحدث وسائل المعالجات الطبية والدوائية .

ج- التعاون العربي- لإقامة مشروعات ومراكز أبحاث علميّة بغرض تكوين كفاءات عربية خبيرة للتخفيف من حدّة سلبيات هجرة الأدمغة والكفاءات العربيّة إلى البلدان الغربية ، وكذلك لتبادل الخبرات واجتذاب الكفاءات المهاجرة للإشراف على البحوث وإنشاء المراكز العلمية وفق الأساليب العلمية المتطورة .

د- التركيز على توفير المتطلبات والظروف الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والسياسية اللازمة ، لخلق بيئة ملائمة لربط العلم وأطره البشريّة المؤهّلة بسياسات تنموية شاملة ، تقوم أساساً على الإفادة القصوى من الطاقات والكفاءات العربية ، التي ما تزال موجودة

بالوطن العربي ، ومنحها الفرصة الكاملة للمشاركة الحقيقية في جهود التنمية ، وبما أنه لا يمكن لأي قطر عربي أن يكون مكتفياً بذاته في ما يتعلّق بمتطلبات طاقته العلمية والاختصاصيّة والتقنية فإنّ ذلك من شأنه أن يلزم البلدان العربيّة بالتنسيق والتعاون فيما بينها ، ولا سيّما في ميدان البحث العلمي والإفادة القصوى من الكفاءات والقدرات العلميّة والعربيّة ، التي تبحث عن عمل مناسب لاختصاصاتها وظروف معيشيّة وإنسانية مُلائمة ، فالحلّ ليس بإنشاء مؤسسات

---

[1] . د. نوزاد الهيتي ، "دور مركز البحوث في التنمية في الوطن العربي" ، شؤون عربية ، العدد 99 ، (سبتمبر 1999م) ، ص ص 140 – 142.

بأبنـــية فخمـــة وتأثـــيث غـــال ، أو تجهيزات تقنية حديثة ، وليس في استيراد التكنولوجـــيا المـــتقدّمة ، وإنّما في نهضة حضارية تنموية مدروسة على أساس قومي ، انطلاقاً من وحدة التاريخ والجغرافيا والظروف الاجتماعية والاقتصادية والهوية المشتركة والتحدّيات الواحدة ، الموجّهة ضد العرب جميعاً .

وبذلك لا بد للعرب من مواجهة التحدّي العلمي – التقني الراهن كجزء من التحدي الحضاري الشامل.

ثانياً : التحديات الإقليمية :

1 – الاحتكاكات مع الأمم المجاورة :

لا تستقيم الأمور لأية أمة من الأمم إلا إذا نظمت علاقاتها مع جيرانها على نحـــو يســـمح باستتباب الأمن والسلام ، وفيما يتعلق بالأمة العربية يلاحظ أنها محاطـــة بـــثلاث أمم تشكل كل منها قوة إقليمية لها موقعها الاستراتيجي وثقلها العســـكري ووزنها السياسي بحيث تصبح مسألة توطيد العلاقات معها ضرورة تفرضـــها مقتضيات الأمن القومي العربي ، وهي الأمة الإثيوبية جنوب الوطن العربـــي والأمة الإيرانية في الشرق منه ، والأمة التركية في شماله ، وليس في صالح الأمة العربية أن تقوم خصومة بينها وبين أي هذه الأمم .

لقـــد أدركـــت إسرائيل أهمية إقامة علاقات ودية مع هذه القوى ليس فقط للتخفـــيف من حدة العزلة التي فرضتها عليها الدول العربية ، وإنما للعمل أيضاً علـــى فرض نوع من الضغط على هذه الدول وإضعافها بالمساعدة على توسيع خلافاتها مع هذه القوى مما يؤدي إلى توتر العلاقات العربية مع كل منها[1] .

أما الدول العربية فقد تأثرت علاقاتها بهذه القوى بتعدد التوجهات السياسية العـــربية وتـــنوعها وتناقضها ، ففي الوقت الذي كانت علاقة هذه القوى ببعض

---

[1] . د. حامد عبدالله ربيع ، نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط (القاهرة : دار الموقف العربي ، 1984م) ، ص84 .

الـــدول العـــربية جـــيدة نجـــدها سيئة مع البعض الآخر ، ونظرة سريعة على العلاقات العربية بكل منها تؤكد ذلك .

أ- العلاقات العربية الإثيوبية :

أن تغيـــر العلاقات بين بعض الدول العربية وإثيوبيا مع تغير نظام الحكم فـــيها تبـــين مدى تأثير هذا في العلاقات العربية الإثيوبية عموماً ، ففي الوقت الحالـــي يلاحظ أنه عندما توطدت علاقات إثيوبيا بكل من اليمن الجنوبي وليبيا عقب قيام الثورة عام 1969م قامت بالقضاء على النظام الإمبراطوري تراجعت علاقاتها مع السعودية ومصر لاختلاف العقائد والتوجهات السياسية ، بل وتتوتر فـــي بعض الأحيان مع السودان بسبب تأييد الأخيرة لثوار أرتيريا وتأييد إثيوبيا للمتمـــردين في جنوب السودان ، وعلاقتها بالصومـــال باتت محكومة بالصراع بين البلدين حول إقليم أوغادين .

إذن لابد من موقف عربي موحد ينطلق من المصالح العربية القومية ليحدد طبـــيعة العلاقـــات العربية الإثيوبية وفقاً للمصالح المشتركة التي تربط العرب والإثيوبيين وعلى أسس تخدم تلك المصالح من بينها:

1. مقاومة السيطرة الأجنبية والاستغلال بكافة أشكالهما .
2. إقامة نظام اقتصادي يحكم العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية .
3. التعاون لقهر التخلف وتحقيق التنمية في مختلف مجالات الحياة .
4. المساهمة في تحقيق الاستقرار في القارة الأفريقية والعالم الثالث .

هذه الأمور تتطلب الحوار الجاد والمثمر للوصول إلى حلول عادلة وعملية للمشـــاكل العالقة بين الطرفين العربي والإثيوبي ، وأهمها المشكلة الأرتيرية لا ســـيما وأن آثارها السلبية امتدت إلى العلاقات العربية الأفريقية بعد أن نجحت إثيوبيا في تصوير الثورة الأرتيرية على أنها حركة انفصالية تقودها قوى عربية

تسعى إلى السيطرة على مقدرات القارة الإفريقية ، وإثارة حفيظة الدول الأفريقية ، وخاصة تلك التي تعاني من مشكلات انفصالية[1] .

والالتزام بمبدأ احترام الحدود السياسية الموروثة الذي أقرته منظمة الوحدة الأفريقية يعني أن حل هذه المشكلة لابد أن يتركز على صيغة ترضي الطرفين: تتضمن إعادة توزيع الدخل القومي وثروات البلاد بصورة عادلة بين المركز والأقاليم وفي مقدمتها أرتيريا وتوسيع دائرة المشاركة السياسية بحيث يكون للأرتيريين دورهم في صنع القرار السياسي خاصة فيما يتعلق بإقليمهم ، ولعل الوحدة الفيدرالية هي الصيغة التي تسمح بذلك[2] .

إن غياب الحوار العربي مع الإثيوبين جعل الإسرائيليين يعملون على تعزيز علاقاتهم بإثيوبيا فحصول بذلك على مواقع في ثلاث جزر إثيوبية عند باب المندب مقابل إمداد الإثيوبيين بالأسلحة وتدريب قواتهم المسلحة .

ب- العلاقات العربية الإيرانية :

أما إيران فإن أهميتها تكمن في أنها: أولاً تطل على الخليج العربي وتشترك مع العراق في حدوده الشرقية ، وهي ثانياً : تتفوق من حيث مصادر القوة البشرية والاقتصادية على جميع الدول العربية المجاورة لها ، كما أنها ثالثاً : تشكل منذ أيام الصفويين مصدر تهديد لجيرانها ، وتتفاعل الاعتبارات الثلاثة لتقدم نموذجاً للقوة الإقليمية التي تسعى بعض القوى إلى بسط النفوذ في منطقة الخليج العربي ، والإشارة إلى بعض الأمثلة تدلل على ذلك .

منذ أوائل هذا القرن وإيران تسعى إلى مشاركة العراق في ملكية شط العرب علماً بأنه ليس لها الحق في ذلك[3] . وكان تأييدها للأكراد واحداً من الأساليب التي لجأت إليها لإضعاف العراق .

---

[1] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

[2] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

[3] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

وفـــي الســـتينات هددت أكثر من مرة باحتلال البحرين[1] ، وعندما أعلنت بـــريطانيا عام 1968م قرار الانسحاب من منطقة الخليج العربي سارعت إيران إلـــى الإعـــلان عن رغبتها في الحلول محلها[2] وقامت في عام 1971م باحتلال الجزر العربية الثلاث لتشير إلى قدرتها على ملء ما سمي بـــ (الفراغ السياسي) في هذه المنطقة[3] .

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ، قد عملت على إعداد إيران لهذا الدور وظلـــت تـــزودها بأحدث الأسلحة كطائرات إف -14 و إف-15 وغيرها من المعدات العسكرية ، وقامت بتحديث القواعد البحرية الإيرانية في (خرج وبندر عباس وجاسك)[4] . واستمر سيل الأسلحة الأمريكية في التدفق على إيران .

وفي أواخر السبيعنيات أصبحت إيران توصف بأنها أكبر قوة عسكرية بين البحر المتوسط والمحيط الهندي وإحدى أكبر عشرة قوى عسكرية في العالم كله

هـــذه التوجهات انعكست بطبيعة الحال على العلاقات العربية الإيرانية فلم تكـــن جيـــدة ، فعلاقات إيران ظلت سيئة مع الدول العربية طوال الخمسينيات والستينيات وخلافاتها الحدودية مع العراق ظلت تحكم نظرتها إليها حتى نشوب الحـــرب بين البلدين عام 1980م ، كما ظلت نظرة دول الخليج إليها – باستثناء عمان– مشوبة بالحذر وتعمقت هذه النظرة بعد قيام ثورة الخميني .

وكـــان العمل الأول الذي قام به الإمام (الخميني) فور عودته من منفاه بعد ســـقوط نظـــام (الشاه) ، هو قطعه العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل ورفع العلم الفلســـطيني فوق السفارة الإسرائيلية معترفاً بمكتب منظمة التحرير الفلسطينية ، ســـفارة لدولة فلسطين ، وهذا يعني أن الغالبية من العرب لا مواقف مسبقة لهم

---

[1] . محمد حسن العيدروس ، العلاقات العربية إيرانية ، الطبعة الأولى (الكويت : منشورات ذات السلاسل ، 1985م) ص127 .

[2] . المرجع السابق ، ص224 .

[3] . خليل علي مراد ، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر (البصرة : جامعة البصرة ، 1984م) ص ص 246-247 .

[4] . محمد عزيز شكري ، وحسن إبراهيم ، قضايا معاصرة في السياسة الدولية (الكويت : وكالة المطبوعات ، بدون تاريخ نشر) ص23 .

مـــن الجـــارة إيـــران ، ومـــوقفها هذا وكونها جارة إسلامية لا يعني ولا يبرر الســـكوت علـــى سياسة إيران العربية ، فالدول والشعوب اليوم لا تقيم علاقاتها علـــى اعتـــبار اللغـــة والدين ولكن حسب مصالحها ومدى انسجام سياساتها مع سياسة كل دولة .

اســـتنادا إلى هذا المبدأ إذا حُكِمَ العقل والواقع السائد على الأرض ، يُلحظ قواسم مشتركة عديدة تدعم علاقات طبيعية بين إيران ومعظم الدول العربية إلى ما يمكن أن يطوّر هذه العلاقات بدلاً من تدهورها أو بقائها كما هي تراوح بين الشك والريبة وهذا لا يخدم مصالح كافة الأطراف ، وهنا تبرز ملاحظتين هما :

الملاحظة الأولى : على السياسة العربية تجاه إيران أنها سياسة تعالي وحقد دفـــين، فـــرغم وجـــود ســـفارات إيرانية في أغلب الدول العربية ، إلا أن هذه الســـفارات مجـــرد مكاتب رسمية لا علاقات طبيعية لها في أغلب الدول التي تـــتواجد فيها هذه المكاتب ، بسبب ممارسات إيرانية رسمية تتدخل في الشؤون الداخلـــية لـــتلك الـــدول بشـــكل سافر ، وما يدعم هذا الكلام عدم سماع صوتا للجمهـــورية الإســـلامية عـــندما انـــدلعت الاشتباكات الدامية في الثمانينات بين المـــنظمات الفلســـطينية وحركة أمل في لبنان ، وأيضاً طالما اشتكت دول مثل الكويت والبحرين من ممارسات السفارات الإيرانية لديها ، خاصة اتصالاتها مع بعض شخوص المعارضة أو استضافة اجتماعات محلية في سفاراتها مما يتنافى مع أبسط الشروط الدبلوماسية التي تحكم عمل السفارات ، وهذا ما يفسر جمود العلاقـــات مـــع إيـــران حتى مع الدول التي لإيران سفارات لديها ، خاصة أن الـــوجدان العربـــي مـــا يزال يتذكر أن إيران ظلت غير معترفة باستقلال دولة البحرين لسنوات قليلة سبقت سقوط نظام (الشاه) .

الملاحظـــة الثانية : هي الموقف المبدئي من الاحتلال ، فلا يوجد احتلال مقـــبول واحـــتلال مرفوض ، لذلك لا مفر من إدانة وتعرية استمرار الاحتلال الإيراني للأحواز العربية منذ ثمانين عاماً واحتلال الجزر الإماراتية الثلاث منذ ما يزيد على ربع قرن .

أن احـــتلال إيـــران هذا غير مرفوض أكثر من احتلال إسرائيل للأراضي الفلســطينية واحتلال أسبانيا لـــ (سبتة ومليلة) المغربيتين ، وأنه لمن المستهجن ممارسة دولة تسمي نفسها إسلامية الاحتلال لدول إسلامية ، لأن الإسلام لا يقبل الاحتلال ، فلماذا العرب يقبلوا باحتلال إيران ويرفضوا احتلال إسرائيل .

ومع ما سبق قوله لن تشهد العلاقات العربية والإيرانية تقدماً وتطوراً ، ما لم تحقق إيران شروط ومستلزمات ذلك ، رغم صعوبتها على الجانب الإيراني : أولا: إنهـــاء الاحـــتلال الإيرانـــي ، وألا ستظل حجر عثرة في طريق السياسة الإيـــرانية خاصـــة بعد تصاعد النضال الشعبي والعسكري الأحوازي ، وإنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث وإعادتها لدولة الإمارات العربية المتحدة .

ثانـــيا: الكف عن التدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربية خاصة لبنان والكـــويت والبحـــرين والعـــراق ، وبدون ذلك ستظل إيران غير مرغوبة في المنطقة العربية .

ج- العلاقات العربية التركية :

لا تقل تركيا أهمية عن إيران فهي تقع شمال العراق وسوريا وقوة عسكرية لا يســـتهان بهـــا، وأن سيرها نحو التقدم الصناعي يجعل الأسواق العربية ذات أهمية بالنسبة لها ، بالإضافة لأنها أكبر قابلية من إثيوبيا وإيران لإقامة علاقات وطيدة مع العرب لاعتبارات عديدة أهمها :

1- أن تركيا تربطها بالعرب روابط تاريخية أكثر عمقاً من الروابط التي تربط العرب بإثيوبيا وإيران .

2-أن مشـــاكلها مـــع سورية والعراق لم تترك خلافاً حاداً مع أي منهما مقارنة بإيران وإثيوبيا في علاقتهما بالدول العربية المجاورة .

لكن علاقات تركيا بكل من العراق وسورية كانت في الخمسينيات متباينة ، فارتباطها بالغرب ونفورها من القومية العربية دفعها إلى توثيق صلاتها بالعراق وأدى فـــي الـــوقت نفسه إلى توتر علاقاتها بسورية خاصة وأن الأخيرة حسنت

علاقاتها مع الإتحاد السوفيتي ، غير أن الأمور تغيرت بقيام الثورة في العراق ، وكانت علاقات تركيا بمصر سيئة أيضاً .

أنه من المفيد للعرب وتركيا معاً تعميق الروابط بينهما على أساس المصالح المشتركة والمتنوعة في مختلف المجالات ، ولابد من أن تمهد تركيا لذلك بتبني مواقـف أكثر انسجاماً مع مصالح العرب القومية وبخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي .

3. الوطن العربي وتحديات العولمة:

تبرز تحديات العولمة للوطن العربي في الظواهر الآتية ذكرها :

أولاً: العولمة وسيادة الدولة:

بعـد الحـرب العالمية الثانية تجلت إرادة الشعوب في الحرية من خلال تعبيـرها عن هويتها الوطنية والقومية وعن تطلعها الحضاري من خلال بلورة إيديولوجيات قومية تحررية متصلة الجذور بتراثها وبآفاق هذا العصر.

ومـا أن بدأ تيار العولمة الجديد حتى بزغ نجم الشركات متعددة الجنسية ، فكأنمـا كـان على الدول القومية في العالم الثالث أن ترخي قبضتها شيئاً فشيئاً على الاقتصاد والمجتمع ، وإلغاءها نظام التخطيط ، وقد زاد هذا الاتجاه تسارعاً بعد سقوط الكتلة الشرقية وانتهاء الحرب الباردة .

ولكن هذا التحول التام من سياسة إلى نقيضها يجب أن تقوم به الدولة نفسها أن علـيها أن تقوم بتفكيك نفسها ، وعليها أن تسلم مهامها ووظائفها الواحدة بعد الأخرى لتتولاها الشركات الدولية العملاقة أو المؤسسات الدولية التي تتكلم باسم هـذه الشـركات العملاقـة وتعمل لحسابها[1] ، ولقد أصاب من أطلق عليها اسم (الدولة الرخوة) ، وهو للأسف ينطبق على كثير من دول الوطن العربي .

---

[1]. جلال أمين ، "العولمة والدولة" ، المستقبل العربي ، العدد 228 ، (أبريل 1998م) ، ص30.

إن تأثيـــر العـــولمة على سيادة الدولة يتمثل في أن قدرات الدول تتناقص تدريجـــياً بدرجات متفاوتة فيما يتعلق بممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق الأفكـــار والمعلومات والسلع والأموال والبشر عبر حدودها ، فالثورة الهائلة في مجـــالات الاتصـــال والمعلـــومات والإعـــلام حدّت من أهمية حواجز الحدود والجغـــرافية ، كمـــا أن قدرة الدولة سوف تتراجع إلى حد كبير خاصة في ظل وجـــود العشـــرات مـــن الأقمار الصناعية التي تتنافس على الفضاء ، كما أن توظيف التكنولوجيا الحديثة في عمليات التبادل التجاري والمعاملات المالية يحد أيضـــاً من قدرة الحكومات على ضبط هذه الأمور، مما سيكون له تأثير بالطبع على سياساتها[1] المالية والضريبية ومحاربتها للجرائم المالية والاقتصادية.

ولقد وجدت الدولة الصهيونية في العولمة فرصتها ، فهي تحاول أن تستثني نفســـها من هذه الميزة فهي تبدي السياسات العكسية تماماً ، فالدولة الصهيونية طرحت تصورها الخاص للعولمة وتحاول فرضه على الدول المحيطة بها وهو تصور الشرق أوسطية فهذا المشروع الذي روجت له عولمة مصغرة[2] .

فالعـــولمة إذن نظام يقفز على الدولة والوطن والأمـــة ، العولمة تقوم على الخوصصـــة ، إي نـــزع ملكية الأمة والوطن والدولة ونقلها إلى الخواص في الداخل والخارج ، وهكذا تتحول الدول إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يوجه وهذا سيحقق إيقاظ أطر للانتماء سابق على الأمة والدولة هي القبيلة والطائفـــة والتعصب المذهبي .. الخ والدفع بها إلى التقاتل والتناحر والإفناء المتبادل ، إلى تمزيق الهوية الثقافية الوطنية والقومية إلى الحرب الأهلية .

ثالثاً : التعامل مع تحديات العولمة :

أدى الاختلاف في المواقف تجاه ظاهرة العولمة إلى تباين اتجاهات التعامل معهـــا ، فهناك اتجاهات رافضة بالكامل وهي اتجاهات تقف ضد مسار التاريخ ولن يتاح لها النجاح ، وهناك اتجاهات تقبل العولمة من دون تحفظات باعتبارها

---

1 . حسنين توفيق إبراهيم ، "العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسيـــة" ، عالم الفكر ، العدد 27 ، (1999م) ، ص 195.

2 . جلال أمين ، "العولمة والدولة" ، مرجع سبق ذكره ، ص31.

هـــي لغـــة العصـــر القادم ، وهناك اتجاهات نقدية تحاول فهم القوانين الحاكمة للعولمة[1] ، ولقد انسحب هذا التباين في المواقف تجاه العولمة على مواقف البلدان العربية أيضاً .

ولتحديد المسار السليم للوطن العربي لمواجهة ظاهرة العولمة باتجاه تعزيز مكانـــته الدولـــية وحمايـــة شخصيته الثقافية والحضارية من مخاطرها ، تبرز ضرورة بلورة الشروط الموضوعية والاستراتيجيات الحركية لتحقيق ذلك وفق الشروط التالية :

أ. التمســـك بالخيار القومي وترسيخه وتحقيق وحدة النضال العربي ليكون نقطة الانطلاق في استراتيجية المواجهة لمخطط التفتيت للوطن العربي .

ب. إقامة منظومة أمنية إقليمية عربية لمواجهة حالة الانحسار في الأمن القومي مـــن خـــلال عودة العراق للشمل العربي وقيام الأقطار العربية بتحقيق التكامل الاقتصـــادي ووضـــع خطـــة قومـــية موحدة للأمة العربية ، وآلية فعّالة لفض النزاعات العربية لمواجهة تيار العولمة[2] .

ج. مواجهة الضغوط الحقيقية الحتمية التي تفرضها العولمة اليوم على السياسات المستقلة للتطور الاجتماعي والقومي والشعبي .

ج- الأمن القومي العربي والنظام العالمي :

لقـــد تضـــافرت مجمـــوعة من متغيرات النظام العالمي والوضع الإقليمي وحـــرب الخلـــيج الثانية على التأثير في الجانبين السياسي والعسكري من الأمن القومي العربي وبخاصة في المظاهر الآتية :

1. انكشـــاف الأمن القومي العربي بجانبيه السياسي والعسكري أمام المخاطرة والتهديدات ضد الوطن العربي مع تصدع بنية النظام العربي .

2. إصابة الأمن القومي العربي بمفهومه وجوهره حين احتلت دولة عربية دولة عربية أخرى ، وحين استدعت بعض الدول العربية قوات مسلحة أجنبية لتسهم

---

[1] . السيد ياسين ، "في مفهوم العولمة" ، المستقبل العربي ، العدد 228 ، (أبريل 1998م) ، ص12.

[2] . محمد الأطرش ، "العرب و العولمة : ما العمل ؟" ، المستقبل العربي ، العدد 228 ، (فبراير 1998م) ، ص110.

فـــي تحريـــر الدولـــة المحتلة ، وحين سمحت تلك الدولة العربية لقوات الدول الأجنبية بأن تغزو دولة عربية وتدمر قواتها المسلحة وبنيتها الاقتصادية والعلمية

لقـد أضـــافت حـــرب الخليج هذه الوقائع إلى تاريخ الأمن القومي العربي لـــتكون عناصر جديدة فيه وبالتالي تغيبت ثلاث سمات من سمات الأمن القومي العربي ، هي :

أ. أن السلاح العربي لا يشهر قط في وجه الشقيق .

ب. أن الاستعانة بقوة أسلحة أجنبية لمقاتلة قوة عربية أمر لا يمكن حدوثه.

ج. أن الأمـــن القومـــي العربـــي ينبع من المنطقة العربية ، ويُبنى بالإمكانات العربية ، كما أن العرب يتحملون مسؤولية أمنهم وسلامة وطنهم دون الاعتماد على قوى أجنبية .

وإذ حـــدث ذلـــك كله ، كان من الطبيعي أن تبرز الدولة القطرية كمؤسسة قادرة على العمل باستقلالية وسيادة ، وعلى تجاوز الحد القومي إن رأت في ذلك مصـــلحة لهـــا ، وهـــذا ما يفسر توجه بعض الدول العربية إلى إقامة علاقات تطوعـــية متنوعـــة مع إسرائيل ، قبل أن يتم تحرير الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، كما يفسر في الوقت نفسه حماسة بعض الدول العربية لتأسيس نظام شرق أوسطي ، أقل ما يقال فيه ، أنه يطوي مفهـــوم الأمـــن القومي العربي ، ويهمل الهوية القومية ، ويتجاوز المؤسسات القومية حتى يطفئ دورها ويسرقها وظائفها ويغيّر طبيعة تلك الوظائف .

الخلاصة :

مما سبق استخلص القول أنّ العرب يمتلكون مخزوناً بشرياً ومالياً هائلاً في مواجهة التحديات التي تعصف بأمنهم ووجودهم والتي لعل من أخطرها التحدّي العلمـــي التقنـــي الذي يؤهلهم (عند الاستخدام العقلاني المدروس) القضاء على نقص الأغذية والتبعية الاقتصادية وخطر العولمة وغيرها .

إنّ مـــا يســـهم إسهاماً خطيراً في تبعية الوطن العربي الاقتصادية والعلمية والتقنيّة إنما يتجلّى في الانقسام والفُرقة والتركيز على الناحية القطرية ، وتجنّب العمـــل العربـــي المشـــترك ، مع أنّ العالم المعاصر يتّجه كلّه للتقارب والتكتّل وإزالة الحواجز الاقتصادية والجمركية وحتى السياسية والحدوديّة ، فلا خلاص لقطـــر عربـــي مهما كانت قوته الاقتصاديّة أو العسكرية أو العلميّة بمعزل عن الأقطـــار الأخـــرى ، وإن بلغ دخله السنوي مئات المليارات ، لأنّ إقامة البُنية الاجتماعية – الاقتصادية والعلميّة والحضاريّة تحتاج إلى معونة وجهود وطاقات كـــل العـــرب ، الذيـــن يشكّلون كتلـــة متكاملة ذات أبعاد جيو – استراتيجية شاملة وقادرة إقليمياً ودولياً .

الفصل الثالث

أثر القوة النووية الإسرائيلية على الأمـــن القومي العربي

الفصل الثالث

آثار القوة النووية الإسرائيلية على الأمن القومي العربي

في الوقت الذي فشلت فيه المنظمات الدولية العالمية والإقليمية في الحد من القـــوة النووية الإسرائيلية خصوصاً من وجهة نظر معظم دول المنطقة العربية فـــي التقليل أو الحد من مخاطر هذه القوة النووية ، حيث أصبحت هذه السياسة تستند لرؤية الولايات المتحدة وإسرائيل ، بما يهدد أمنهما ومصالحهما ولا تستند لمعاييـــر تـــرتبط بالأمن والاستقرار الإقليمي في المنطقة العربية وصارت لهذه القـــوة والتـــي تهيمن وتتفوق بشكل قاطع على المنطقة العربية انعكاسات على الأمن القومي العربي بأسره .

ولعـــل القـــيود المفروضة على القوة النووية الإسرائيلية تشكل حافزاً على إيجاد استراتيجية عربية فاعلة لمواجهة هذا التهديد في ضوء القيود والمحددات المفروضـــة علـــى استخدام هذه القوة ، والتي قد تسهم أيضاً في تسهيل عملية اختيار الرادع العربي .

لكن ما هي الخيارات المطروحة أمام الدول العربية لمواجهة القوة النووية الإســـرائيلية ؟ ، هـــل ســـتكون قـــبول الأمـــر الواقع والاستسلام للقوة النووية الإسرائيلية ؟ أو الدخول في مظلة نووية لتأمين الحماية للبلدان العربية بضمانات من الدول الخمس الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن الدولي ؟ أو محاولة امتلاك العرب الرادع التقليدي وفوق التقليدي ؟ وهل امتلاك العرب للقوة النووية تحدّه القيود القانونية والجيوبوليتيكية والمعارضة الأمريكية ؟

هـــذه الأســـئلة وغيرها مما سبق ذكره سيستعرضها هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : آثار القوة النووية الإسرائيلية على الأمن القومي العربي.

المبحث الثاني : قيود ومحاذير استخدام القوة النووية الإسرائيلية .

المبحث الثالث : الخيارات العربية لمواجهة القوة النووية الإسرائيلية .

المبحث الأول

آثار القوة النووية الإسرائيلية على الأمن القومي العربي :

في الوقت الذي يعاني فيه الأمن القومي العربي جملة من الاختلالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لأسباب داخلية وخارجية متعددة ، تشكل الدولة الإسرائيلية بتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية تهديداً رئيساً للأمن القومي العربي حيث أن انعكاس القوة النووية الإسرائيلية لا يقتصر على جانب واحد فقط للأمن القومي العربي هو الجانب العسكري ، بل يشمل جميع الأبعاد والجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية للأمن ، ولكن قبل استعراض لهذه الآثار لابد من استعراض أسباب بروزها إلى الآتي :

أولاً : خطورة انتفاء الرقابة الدولية على القوة النووية الإسرائيلية :

سبق الذكر بأن العمر الافتراضي لأي مفاعل نووي يتراوح ما بين 30 إلى 40 سنة ، حيث يجب بعد مرور هذه المدة من بدء تشغيل المفاعل إجراء صيانة كاملة للمفاعل للتأكد من صلاحية جسم الوعاء الصلب والقميص الخرساني ، وكذلك للوقوف على حقيقة عدم وجود أي شروخ أو تشققات فيه تسمح بنفاذ وتسرب الإشعاعات للخارج .

وبهذا فأن مفاعل ديمونا الإسرائيلي قد تجاوز عمره الافتراضي منذ بدء تشغيله في بداية الستينات ، وهو من الطراز القديم القائم على أساس تكنولوجيا تعود إلى حقبة الخمسينات من هذا القرن ، وأن هذا المفاعل قد تم إجهاده وذلك برفع طاقته الإنتاجية عند تشغيله حتى 150 ميغاوات بعد عمليات رفع متتالية لطاقته الإنتاجية الأصلية ، وإذا أضيف إلى ما تقدم أن هذا المفاعل لا يخضع لأي نوع من الرقابة والتفتيش أو الضمانات الدولية والإقليمية ، وكذلك لا توجد أي رقابة من دولة إنتاجه وتصديره – هي فرنسا – التي ساعدت إسرائيل على إنشائه ، فإن معظم خبراء الطاقة قد أشاروا إلى قرب حدوث كارثة نووية إشعاعية .

بـــناء علـــى ما تقدم أصدر مجلس جامعة الدول العربية قراره رقم 5572 لسنة 1996م الذي تضمن الإشارة لخطورة موضوع التسرب الإشعاعي النووي من مفاعل ديمونا وانعكاساته على أمن المنطقة[1] .

لقـــد كانت أهم أسباب حدوث هذه التسربات الإشعاعية وما يحمله ذلك من نتائج تدميرية تهدد أمن المنطقة العربية كلها ، ويتمثل هذا التهديد في عدم وجود أي رقابة دولية إشرافية أو تفتيشية على القدرات النووية الإسرائيلية ، وخاصة المفاعـــلات النووية السرية والتي يأتي على رأسها مفاعل ديمونا الذي أقامتـــه إســـرائيل ســـراً دون أن يتـــم تسجيله في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، نتيجة لعدم توقيع تلك الدولة على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية .

وإذا كان ما سبق بمثابة عرض موجز لأهم وقائع وحقائق مخاطر القدرات النووية الإسرائيلية غير الخاضعة للرقابة والتفتيش وأية ضمانات دولية فإن كل ذلـــك يقع ضمن مخاطر وآثار التهديد النووي الناتج عن التجارب التي تجريها إسرائيل في إطار تطوير قدراتها النووية ، وهو ما استعرضه في البند التالي :

ثانياً : مخاطر تجارب الأنشطة النووية الإسرائيلية :

لا تقتصـــر مخاطر القوة النووية الإسرائيلية غير الخاضعة للرقابة الدولية علـــى مسألة التسرب الإشعاعي الذري ، ولكن ثمة تهديدات خطيرة لأمن الدول العـــربية المحـــيطة بإســـرائيل ، خاصة على البيئة والاقتصاد ومصادر المياه الجوفـــية والـــناتجة عـــن مدافن النفايات الذرية في صحراء النقب ، إلى جانب الـــتجارب النووية الإسرائيلية والتي تشمل تجارب تطوير ما تحوزه تلك الدولة من قدرات نووية في هذا المجال ، الأمر الذي يتضح على النحو التالي :

---

[1] . د . عمرو رضا البيومي ، مخاطر أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية على الأمن القومي العربي ، الطبعة الأولى (القاهرة : دار النهضة العربية ، 2002م) ، ص161 .

أ- دفن النفايات النووية :

كشـــف تقريـــر صـــادر عن وكالة (كونتاكت ميدل أيست) نقلاً عن معهد (ناحـــال ســـوريق) في إسرائيل "إن إسرائيل تقوم بإلقاء ودفن النفايات النووية الأسبوعية التي يصل وزنها الإجمالي إلى 1.3 كيلو جرام من الترسبات الناتجة عـــن مـــاء التبـــريد داخل المفاعل المعالج بالقرب من شواطئ عدد من الدول العربية ، بما يطرح احتمال تأثر عدد من الدول عربية من ذلك "[1] .

ويزيد من خطورة مسألة النفايات النووية الإسرائيلية أنها مدفونة في منطقة دائمة التعرض للزلازل العنيفة في خليج العقبة حيث توجد مراكز إسرائيلية لدفن تلك النفايات مما يؤثر بالقطع على المياه الجوفية في حالة حدوث تصدعات في حاويات الدفن ، وخروج الإشعاعات الذرية بآثارها التدميرية للبيئة والإنسان في الدول المجاورة لإسرائيل .

ب). الأنشطة النووية الإسرائيلية :

تمـــتلك إســـرائيل برنامجاً ضخماً في إطار نشاطها المستمر بهدف تطوير قـــدراتها الـــنووية ، حـــيث يأتي على رأس تلك النشاطات عمليات استكشاف واســـتخلاص وتصنيع الوقود النووي وعمليات إعادة معالجة البلوتونيوم الناتج عـــن احتـــراق اليورانيوم الطبيعي أو المخصب بدرجة منخفضة في المفاعلات الإسرائيلية ، وكذلك عمليات إنتاج وتجميع وتركيب مكونات الأسلحة النووية ، وأيضاً عمليات نقل وتخزين المواد والأسلحـــة النووية .

ج). مخاطر التفجيرات النووية الإسرائيلية :

جديـــر بالذكـــر ما قاله وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق (ريتشارد بارت) بقوله صراحة : " أن دائرة المجال الحيوي لإسرائيل هي المنطقـــة التي تضم

---

1 . المرجع السابق ، ص 162 .

مصـــالـــح إســـرائيل الاستراتيجية وتشمل جميع مناطق العالم العربي المتاخمة علاوة على إيران وتركيا وباكستان وشمال إفريقيا وحتى زيمبابوي حالياً "[1]

ومـــن هذا القول لا يمكن أن تكون الترسانة النووية الإسرائيلية مجرد أداة لحمايـــة المجـــال الحيوي الإسرائيلي ، الذي لا ينتهي عند حدود معينة بل أداة لإرغام العرب على الخضوع لمطالب الهيمنة الإسرائيلية في المنطقة العربية ، وغيرها من المناطق الاستراتيجية ويدعم ذلك " امتلاك إسرائيل أكثر من مائتي رأس نووية "[2] مما يعد تهديداً للأمن القومي العربي .

وهذا ما أكده مدير مكتب الشؤون السياسية والعسكرية في وزارة الخارجية الأمـــريكية سابقاً بقوله : "أن السلاح النووي الإسرائيلي بمقدوره ضرب معظم العواصم العربية ، وكذلك بعض الأهداف في الاتحاد السوفيتي في جنوب البحر الأسود "[3].

أن المحـــور الرئيسي للسياسة الخارجية الإسرائيلية قائم على بقاء إسرائيل القـــوة النووية الوحيدة في المنطقة بالقرب من دول الخليج مما يفتح أمامها باب الهيمـــنة على هذه المنطقة الغنية بالنفط والحيوية للمصالح الأمريكية ، جاء ذلك فـــي كتاب (إسرائيل شاحاك) وهو أستاذ جامعي معارض لحزب الليكود الحاكم ســـنة 1998م ، الموســـوم " الأســـرار العلنـــية لسياســـات إســـرائيل النووية والخارجية"[4] .

ثالثاً : آثار التهديد النووي الإسرائيلي على الأمن القومي العربي :

في هـــذه الجزئية سيتم توضيح آثار التهديد النووي الإسرائيلي على الأمن القومـــي العربي بجميع جوانبه ، وذلك من خلال الآتي :

---

[1] . د. ممدوح حامد عطية ، البرنامج النووي الإسرائيلي وتأثيره الأمن القومي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص47 .

2 . زكـــي عايـــدي وآخـــرون ، المعنـــى والقـــوة في النظام العالمي الجديد ، ترجمة : سوزان خليل ، الطبعة الأولى (القاهـــرة : سينا للنشر ، 1994م) ص .

3 . د . عمرو رضا البيومي ، مخاطـــر امتلاك الدمار الشامل الإسرائيلية على الأمن القومي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 166-167

4 .المرجع السابق ، نفس الصفحة .

أ: الآثار العسكرية :

إن المقصـــود بالأبعاد العسكرية للتهديد ، هو تأثير القوة النووية الإسرائيلية على الجانب العسكري للأمن القومي العربي ، أو المدى الذي تستطيع فيه القوة الـنووية الإســرائيلية أن تؤثــر في الأمن العسكري العربي ، وتهديد الجيوش العــربية ســواء بالاستخدام الفعلي لهذه القوة (الهجوم ، الدفاع ، والاستخدامات الغيــر مباشرة) ، أو باستخدام استراتيجية الردع لمنع هذه الجيوش من القيــام بعملــيات ناجحة ضد دولة إسرائيل ، هذا وهناك علاقة بين الردع وتحويله إلى استخدام فعلي .

ومــن خــلال دراســة الــرؤية الإسرائيلية لاستخدام القوة النووية وطبيعة ومقــومات هــذه القــوة ، يُلحــظ أنه ليس من المستحيل استخدام القوة النووية الإســرائيلية ضــد العــرب استخداماً ذا صدقية ، إذا ما تعرض وجود الدولة الإســرائيلية للخطــر ، ويؤكد ذلك أحد الخبراء المهتمين بدراسة القوة النووية الإســرائيلية ، ويعبّــر عــن وجهة النظر هذه من حيث وجود حد للكفاية لدى إسرائيل من الأسلحة النووية ، ووسائل توصيلها إلى أهدافها في البلدان العربية ومــن حــيث اختــبار هذه القدرة وكفاءتها ، ومن حيث تنوع الرؤوس النووية الإسرائيلية ، الذي يمكن أن يجعلها غير خاضعة للقيود السياسية والجيوبوليتيكية المفروضة على استخدام قوتها تلك[1] .

وقــد كانــت الــرؤية السائدة في السابق وحتى بداية عقد الثمانينات ، أن إسرائيل لا تستطيع استخدام قدرتها النووية ضد جيوش دول المواجهة العربية ، حــيث أن مسرح العمليات يكون في هذه الحالة على حدود إسرائيل أو بالقرب مــن هذه الحدود ، مما يؤدي إلى انتقال الإشعاعات الذرية إلى الجيش والشعب الإسرائيلي[2] .

---

[1] . د . محمد عبد السلام ، "الرؤوس النووية الإسرائيلية ، الخصائص والمقومات" ، مرجع سبق ذكره ، ص36-39 .

[2] . عزي ربايعة ، القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي (عمان : دار الكرمل ، 1987م) ص297 .

بـــيد أن هـــذه الرؤية قد تم تجاوزها ، بعد أن تزايد الاقتناع بأن إسرائيل اســـتطاعت أن تصـــنع قنبلة النيترون في عقد الثمانينات ، وتستطيع استخدامها دون أن تعرض قواتها للخطر أو منشأتها للتدمير[1] . مع تدمير القوات المهاجمة بالكامل ، وتتضمن انعكاسات هذا الجانب في :

1- **القدرة التدميرية** : مادامت إسرائيل تخفي قدرتها النووية ، فمن الطبيعي أن تخفـــي ، بدرجة أشد ، ذلك الانتشار الواسع وتلك الوسائل المستخدمة في الحمل والإيصـــال التي تجعل جميع الأهداف الاستراتيجية العربية على امتداد واتساع الـــوطن العربـــي ، عرضة للتدمير باستخدام إسرائيل لهذه القوة ، وقد برر أحد الباحثين الإسرائيليين احتكار إسرائيل للقوة النووية بسبب القدرة التدميرية العالية لهـــذا السلاح ، واستشهد بالرسالة التي أرسلها (مناحم بيغن) للرئيس الأمريكي (ريغـــان) ، بعد ضرب مفاعل (أوزيراك) في العراق "بأن ثلاث قنابل ذرية من عـــيار 20 كـــيلو طن إذا أمتلكها العراق سوف تدمر معظم إسرائيل"[2] والسؤال العجـــيب الذي يجب أن يطرحه العرب هو : ماذا تفعل 100-200 رأس نووي بحســـب تقدير معظم المراجع بالأمن القومي العربي في حالة تهديد إسرائيل بها والـــتلويح باســـتخدامها كقـــوة رادعـــة ؟ وماذا ستفعل هذه الرؤوس في حالة اســـتخدامها الفعلي ؟ أليست كافية لإعادة الوطن العربي إلى القرون الوسطى ؟ بالإضافة إلى الإشعاعات الباقية التي ستدمر مستقبل الأجيال القادمة ؟

وكمـــا هـــو معلوم ، فـــ "إن قوة التفجير النووي ، مقارنة بالتفجير العادي (مع افتراض تساوي الحجم) أكثر قوة بملايين المرات من التفجير العادي الذي تعـــتمد قـــوته على أقوى مادة تفجيرية عادية ، ويؤكد أحد الخبراء الأجانب أن إسرائيل تمتلك 35 قنبلة هيدروجينية"[3] .

---

[1] . د . زكـــريا حســـين ، الترســـانة النووية الإسرائيلية ، التهديد والمواجهة ، مع تدمير القوات المهاجمة بالكامل ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام ، 1995م) ص12 .

[2] . محمد سليمان الزيود ، "التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي" ، مرجع سبق ذكره ، ص111 .

[3] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

إن هـذا التقديـر هو التقدير الوحيد بهذا الشأن حتى عام 1989م ، أما في بدايـة عقـد التسـعينيات فقـد أكد أحد الباحثين بـ "أن إسرائيل أنتجت القنبلة الهيدروجينـية ، التي تؤدي إلى تدمير منطقة مساحتها حوالي سبعة آلاف ميل مـربع أي 600 ضـعف تدميـر قنـبلة الـ 20 كيلو طن التي استخدمت ضد (ناغازاكـي) ، وقد قدرت هذه المساحة (لو تم تصوّرها) بالوجه البحري لمصر كـاملاً والقاهرة والإسكندرية ، وإفناء 15 مليون نسمة في أي مكان من الوطن العـربية"[1] ، ويكفـي ذلك التدمير معظم المنشآت العسكرية في أي بلد عربي ، وتدمير كامل القوات المسلحة والسكان المدنيين في أي بلد عربي عدد سكانه أقل من مليون نسمة ، فأين الأمن العسكري العربي من هذه التقديرات والاحتمالات في حالة استخدام هذه القدرة بحرية تامة ؟

ويمكـن لإسـرائيل أن تستخدم أسلحة نووية محمولة بالطائرات أو مقذوفة بواسـطة صـواريخ أريحا 2 ، التي جرب مداها عام 1987م ، بالإضافة إلى صواريخ أريحا 3 ، وآرو (قيد التطوير) حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة .

وقـد طـورت إسرائيل قنبلة النيوترون (القنبلة النظيفة) ، وقد أورد أحد الخبراء أن السلاح الأكبر عدداً لدى إسرائيل هو سلاح تكتيكي من قنابل 2 كيلو طـن وأن حـد الكفايـة هو 160 سلاحاً تكتيكياً ، يؤمن لها النصر في ساحة العمليات ، أما إذا كانت تسعى إلى تدمير القوات المهاجمة تدميراً كاملاً ، فإنها تحـتاج إلى 150 – 250 رأساً تكتيكياً من عيار 2 كيلو طن لتدمير لواء مؤلف من 3 كتائب . وعلى هذا الأساس فإنها لن تصل إلى حد الكفاية ، إلا إذا امتلكت 2000 رأس تكتيكـي لتدميـر قطاعات بلدان المواجهة العربية (بحسب نموذج الحسابات الأمريكية)[2] ، وهذا ما يتطلب من إسرائيل الاستمرار في إنتاج هذه

---

[1] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

[2] . إن نمـوذج الحسابات الأمريكي ذلك النموذج والمقياس الذي تحسب بواسطته مساحة المناطق المضروبة على أساس 3 دوائـر ، الدائـرة الأولى 50 بالمئة تدمير نهائي ، الدائرة الثانية 35 بالمئة تتأثر بالحرارة ، والدائرة الثالثة 15 بالمئة إشعاعات وتلوث فقط ، ويعتمد ذلك على نوع السلاح المستخدم ونوع التفجير وسرعة اتجاه الريح وقت التفجير .

الأســـلحة ، لكـــي يبقى الأمن العسكري العربي عرضه للتهديد ، مهما امتلكت الجيوش العربية من قوة متفوقة من الأسلحة التقليدية .

2- **حـــالات الاستخدام العسكري** : إن حالات الاستخدام العسكري للقوة النووية الإســـرائيلية تضـــع إســـرائيل أمـــام بديلـــين همـــا الاختيار التكتيكي والخيار الاســـتراتيجي ، والبديل الأول : يحقق كسباً عسكرياً فقط ، أما البديل الثاني : فيحقق كسباً عسكرياً وسياسياً[1] .

الأول – الـــبديل التكتيكـــي : إن اختيار البديل التكتيكي يلائم إسرائيل من حيث صغر المساحة حيث أن التلوث والإشعاع النووي يؤثران في جيوشها في ساحة العمليات ، وأن القنبلة التكتيكية لا تجعل من جيوشها عرضة لهذه الإشعاعات أو الآثـــار الباقـــية للإشاعات النووية ، ومن الناحية العملية ، فإن إسرائيل تحقق مكاســـب أكبر في حالة استخدامها للبديل الاستراتيجي ، في حين وضع إسرائيل الجيوبوليتيكي لا يشجع على اقتناء هذه الأسلحة ، إذ ليس من العسير التأكد من مواقـــع هذه الأسلحة الضخمة ، وبخاصة عند بدء العمليات العسكرية ، وهذا ما يفسر إصرار إسرائيل على الاحتفاظ بالأراضي التي احتلتها عام 1967 ، حيث أن إســـرائيل ستعاني في هذه الحالة مشكلة تلاحم القوات ، ويورد أحد الباحثين فـــي هـــذا الصدد "أن إسرائيل تحبذ القنابل التكتيكية التي تلائم النظرية الجوية الإســـرائيلية حـــيث أن الســـماء الممتدة في الارتفاع ستكون في هذه الحالة هي العمـــق الإسرائيلي"[2] ، إذ لا يخفى أن مساحة إسرائيل 26500 كيلو متراً ، قد أثـــرت على الاختيارات المتاحة أمام صانع القرار الإسرائيلي ، وذلك لمصلحة اختـــيار اســـتخدامها للأســـلحة النووية التكتيكية على طول حدودها مع البلدان العربية ، وهذا تدمير محقق لكل الإمكانات العسكرية العربية وتجمعات الاحتياط القريبة لهذه الجيوش .

---

[1] . المرجع السابق ، ص 49 .

[2] . المرجع السابق ، نفس الصفحة .

وليس بخاف أن استخدام القوة بهذا الشكل ضد أي تجمعات عسكرية قريبة ، ستكون رادعاً للجيوش العربية ، وأن أي دمار يلحق بأحد الأقطار العربية سيشل بقية الأقطار سياسياً وعسكرياً ، وبشكل عامل ردع فعال لها .

الثاني- البديل الاستراتيجي : إذ كان البديل التكتيكي يناسب حالة إسرائيل أكثر ، فإن هذا لا يعني أن إسرائيل لن تستخدم البديل الاستراتيجي ، على الرغم من القيود المفروضة عليه .

إن طائرات إف 15 من حيث المدى والتجهيز الإلكتروني والطيران المنخفض من دون مراقبة الرادارات المعادية ، تستطيع ضرب أهداف في الرياض والخرطوم وبنغازي ، من دون أن تتعرض دولة إسرائيل إلى إشعاعات نووية ، كذلك فإن طائرة فانتوم إف 4 وطائرة إف 16 فالكون ، والتي تصل إلى نصف المدى السابق ذكره تستطيع أن تحقق المناورة المطلوبة فوق أهداف أقرب من الأهداف السابقة بالإضافة إلى الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية أريحا-1 وأريحا-2 ، وتقوم إسرائيل من منتصف عقد التسعينات بتطوير صاروخي آرو وأريحا3 الذي سيصل الأخير مداه إلى 7500 كيلو متر ، أي أن جميع القطاعات العسكرية والمدنية العربية تقع تحت رحمة هذا التهديد ، كما تستطيع إسرائيل استخدام طائرات النقل المدنية لهذه الغاية ، وخطط الهجوم النووي على أهداف استراتيجية عربية منتقاة بدقة ، وهي جاهزة ومعدة سلفاً ، كما أكد ذلك الإسرائيليون أنفسهم ، ويتم التدرب عليها مراراً وتكراراً ، ولم يبق إلا التنفيذ الفعلي ، إن معظم الباحثين العرب والمهتمين بالموضوع النووي يؤكدون أن القنبلة الإسرائيلية هي أداة حرب بالدرجة الأولى وأداة سياسة بالدرجة الثانية ، ولن تتورع إسرائيل عن استخدامها إذا لم يكن أمامها سبيل غير ذلك ، وأن هناك إمكانية للاستخدام العملياتي لهذه القنابل[1] .

---

1 . محمد سليمان الزيود ، "التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي" ، مرجع سبق ذكره ، ص114 .

ومهمـــا تعددت البدائل فإن هناك اقتناعات لدى الإسرائيليين ، سواء أكانوا القـــادة العسكريين أم القادة السياسيين أم قادة الفكر ، بأن استخدام القوة النووية الإسرائيلية هو استراتيجية لإقناع العرب بأن إسرائيل لا يمكن قهرها عسكرياً .

وقد تستند الاستراتيجيات العربية أحياناً على عامل الكم العربي والمساحات الشاســعة للــبلدان العربية ، إلا أن هناك رؤى عربية تنفي ذلك . وهناك رأي عربي يقول : "أن عملية الكم العربية لا تجدي نفعاً أمام القوة النووية إلا بامتلاك قــوة مماثلــة لهــا ، وعندما يصبح اتساع البلدان العربية وتعداد سكانها ميزة استراتيجية لحماية الأمن القومي العربي[1] .

ب - الآثار السياسية :

تــزعم إسرائيل بأن قدرتها النووية تمثل ضماناً لبقائها إذا ما سحبت قواتها مــن الأراضي العربية المحتلة ، كما أنها تعد رمزاً للاستقلال الوطني التام عن الولايات المتحدة الأمريكية ، وعامل مساواة مع الدول الأكبر منها ، والأهم من ذلك استخدامها لردع العرب عن إلحاق الضرر بدولة إسرائيل ، وبالتالي إقناعهم بــأن إسرائيل لا يمكن أبادتها والقبول ببقائها ، والتفاوض معها من أجل فرض حلــول سلمية في الشــرق الأوسط[2] ، أما بعد الدخول في مرحلة السلام ، وبعد القــبول العربــي الرسمي بوجود دولة إسرائيل فإن الخطورة تكمن في التشدد الإســرائيلي فــي استمرار تطويــر القوة النووية ، وهذا يعني أن عملية إنهاء الصــراع العربــي الإســرائيلي على قاعدة السلام والاستقرار لم تحقق غاياتها النهائية ، وأن فرص التحريض والتهديد سوف تستمر ويستمر معها الاختلال في الأمن السياسي العربي والأمن القومي برمته .

وتتمــثل أبعــاد التهديد للجوانب السياسية للأمن القومي العربي في الردع والإجبار والمساومة والابتزاز السياسي ، ولا يعني ذلك أن هذه الأبعاد لا تؤثر

---

[1] . د. حامد ربيع ، نظرية الأمن القومي العربي وتطور المعاصر لتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط (القاهرة : دار الموقف العربي ، 1984م) ص 266 .

[2] . محمد سلومان الزيود ، "التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي" ، مرجع سبق ذكره ، ص114 .

فـــي الجوانب الأخرى للأمن القومي العربي ، غير أنها أبعاد ذات طابع سياسي بالدرجة الأولى ، ولما كان الاحتكار وإمكانية الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية الإســـرائيلية يشكلان خطورة بالغة على الأمن العسكري فإن ذلك لا ينفي صفة تأثيرها السياسي .

إن سياســـة الأمن تهدف إجمالاً إلى دعم قوة الدولة في مواجهة غيرها من الـــدول ، وذلـــك لحمايـــة استقلالها وتأكيد سيادتها وحفظ أمنها الداخلي ووحدة أراضـــيها ، التـــي تواجه تهديداً خطيراً في النظام الإقليمي العربي بسبب القوة النووية الإسرائيلية[1] .

وليس أدل على ذلك من أن النشاط الدبلوماسي العربي ينبغي أن يركز على قـــوة الدولـــة ، وأن السلام يجب أن يبنى على وفاق صلب وردع متبادل لصد تهديـــد الابتزاز أما في حالة الردع من جانب واحد فإن السلام مبني على الردع والمساومة والابتزاز والإجبار السياسي .

ثالثاً : الآثار الاقتصادية :

فـــي الوقت الذي يشكل التهديد النووي الإسرائيلي عامل ضغط على القرار السياسي العربي ، ويفرض حالة من التأهب العسكري وعدم الاستقرار السياسي وبصـــورة ســـريعة ومباشرة ، فإن آثار هذا التهديد في الأمن الاقتصادي تأتي بصـــورة تـــراكمية متأخـــرة وتشكل العلاقة بين أبعاد المعادلة الثلاثة (الأمن ، الإنفاق العسكري ، التنمية) علاقة عكسية ، إذ كلما زاد الإنفاق العسكري تصبح الدولة أقل أمناً وأقل تنمية[2] .

---

[1] . ممنوح شوقي ، "الأمن القومي والعلاقات الدولية" ، السياسة الدولية ، العدد 127 ، السنة 33 ، (يناير 1997م) ، ص 35 .

[2] . د . أمين هويدي ، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط ، وتأثيرهـــا على التنمية والديمقراطية (بيروت : دار الشروق ، 1991م) ص106 .

وفـــي الـــوقت الذي تعالج فيه آثار الإنفاق العسكري الإسرائيلي بالمعونات الأمـــريكية ، يُلحظ أن الإنفاق العسكري العربي لا يعالج إلا على حساب الأمن الاقتصادي والاجتماعي العربي ومن مقدرات المواطن من غذاء وتعليم ورفاهية

إن جمـــيع مفـــردات القوة النووية الإسرائيلية والتي سبق بيانها في الفصل الأول تحدث آثارها بشكل آخر نسبياً في الأمن الاقتصادي العربي ، وذلك يدفع الـــبلدان العـــربية إلى سباق محموم تقليدي وفوق التقليدي ونووي ، ويؤدي إلى معدلات عالية من الإنفاق العسكري ، وأن ما يترتب على احتكار إسرائيل القوة النووية ، من ضرب وتدمير للقدرات العربية في مهدها ، وملاحقة وقتل العلماء العرب العاملين في هذا المجال ، يعتبر تدميراً هائلاً للموارد والامكانات العربية والكلفـــــة الباهضـــة التـــي أنفقـــت في هذا المجال ، أضف إلى ذلك المخطط الإسرائيلي في تدمير الأهداف الحيوية العربية ومراكز الثقل الاقتصادي .

الأخطـــار المســـتقبلية الـــناجمة عن سيناريوهات الاستخدام الفعلي للأسلحة النووية ضد أهداف القيمة المضافة الحيوية .

أ) **الجـــيوش العربية** : هناك احتمال ضعيف أن تستخدم إسرائيل القنابل الذرية لضرب الجيوش العربية على حدودها مع الدول المواجهة ، لكن الاحتمال الأكبر هـــو ضـــرب تجمعـــات الجيوش العربية للدول المساندة وبقنابل صغيرة ذات إشـــعاعات غيـــر باقية وذلك لوجود قيود على هذه الاستراتيجية ، وقد تستخدم قـــنابل النيتـــرون النظيفة في مسرح العمليات وبالقرب من حدودها ، كما سبق ذكـــره فـــي الـــتهديد العسكري ، ومن السهل تصور حجم الدمار الناتج وحجم الخسائر البشرية الاقتصادية جراء ذلك .

ب) **المـــدن العـــربية** : " إن إســـرائيل عندما تريد مهاجمة الدول العربية فإنها تقتصـــر بـــذلك على مصر وسوريا ، والعراق ، والأردن والسعودية "[1] ، وما يحمـــل الإســـرائيليين علـــى ضـــرب هـــذه المدن ، هو وجود صحراء سيناء

---

[1] . غازي ربابعة ، الاستراتيجية الإسرائيلية من 1967 – 1980م ، (عمان : منشورات الجامعة الأردنية ، 1994م) ص650 .

والصحاري العربية الأخرى التي تفصل هذه الأهداف عن إسرائيل وتمنع خطر التلوث النووي عن مدنها .

ج) **الآبـــار والمنشـــآت النفطية** : من المتوقع أن تقوم إسرائيل في حالة عزمها علـــى اســـتخدام الســـلاح الـــنووي ، بقصف آبار ومنشآت النفط في السعودية وبلـــدان الخليج العربي ، والعراق ، وليبيا ، وذلك لإثارة الرعب والذعر في الوطن العربي ، وتدمير اقتصاده ، ومنع الدول البعيدة من مساندة دول المواجهة العربية في حالة حدوث حرب محتملة ، إلا أن ضرب المنشآت النفطية سيخضع لقيود عالية مفروضة على إسرائيل ، نتيجة حاجة الدول الغربية للنفط العربي .

رابعاً : الآثار الاجتماعية :

إن التهديد النووي الإسرائيلي ، بقدرته التدميرية العالية ، ومخاطر التلوث الإشـــعاعي الـــناتجة عـــن الـــتجارب والحـــروب النووية والمخلفات النووية والإشـــعاعات الذرية والغبار الذري التي لا تعرف حدوداً سياسية ولا تميز بين عســـكري ومدنـــي وبـــين حامل سلاح أو أعزل ، ولا بين المنشآت العسكرية والاجتماعية والمدنية[1] ، وأبرز مؤشرات هذا التهديد توزيع الحكومة الإسرائيلية فـــرق التوعية والإنقاذ الطبي وتوزيعها أقراص لليود المضاد للإشعاع النووي المتســـرب مـــن مفاعل ديمونا على قاطني المناطق القريبة من المفاعل ، وما أفادت بها عدة مصادر من تغيرات ظهرت على البشر والمزروعات والحيوانات في المناطق القريبة من المفاعل بما فيها مناطق عربية ، وتزايد عدد المطالبين بتعويضـــات من جراء هذا التسرب وإصابة الكثير من سكان المناطق المحيطة بالمفاعل الشائخ بالأمراض السرطانية ، وفي الوقت الذي يؤكد خبراء الإشعاع الـــنووي أن هذه الأقراص لن تجدي أو تفيد لو حدثت الكارثة إذ سوف تتجاوز الإشـــعاعات المميـــتة كانفجار المفاعل مفاعل (تشرنوبل) بل الدمار الذي خلفته قنبلـــتا (هيروشـــيما ونجازاكي) ، كما لهذا التهديد آثار نفسية حيث أن السلاح

---

[1] . إبراهيم بدران ، وهاني أعيد ، **الطاقة النووية وحادثة تشرنوبل** (عمان : الجمعية العلمية الملكية ، 1988م) .

الـــنووي الإسرائيلي يدمر العقل والنفس قبل أن يدمر الجسد والعمران ، ومثال ذلك استهداف الروح المعنوية للعسكريين هي إحدى أدوات الحرب النفسية وهي من وسائل القتال الرئيسية التي تستخدمها إسرائيل وغيرها من الدول ، واستخدام إســـرائيل أسلوب التلويح بالسلاح النووي واستخدام الردع بالشك والردع العلني وتوجه كل ذلك نحو العقل العربي ونشر الرعب بين صفوف العسكريين ، وأن إنتاج قنبلة النيترون وملاحقة العلماء النوويين العرب وقتلهم لها تأثير نفسي أكبر من ذلك التأثير الاقتصادي والعسكري .

إن هـــذه الـــتهديدات تعـــد ناقوس خطر ينذر بضرورة إخلاء المنطقة من الأســـلحة الـــنووية وإخضـــاع المنشـــآت النووية الإسرائيلية للرقابة والتفتيش والضمانات الدولية لحماية الأمن القومي العربي من القوة النووية الإسرائيلية .

خلاصـــة :

ممـــا سبق يمكن القول ، أن التهديد النووي الإسرائيلي لا يقتصر على جانـــب واحد أو مستوى واحد من مستويات الأمن القومي العربي بل يشمل جمـــيع جوانبه ومستوياته ، وذلك نظراً لامتلاك إسرائيل القوة النووية المتطورة التـــي توفر لها وفق رؤيتها حماية لأمنها ، مقابل عدم وجود قوة عربية موحدة للتصدي لهذا الأمر مما يطرح تحديات كبيرة أمام الدول العربية للحد من تهديد القوة النووية الإسرائيلية .

وفـــي الوقت الحالي تبقى إسرائيل هي المهيمنة على المنطقة نتيجة لتردي الأوضاع العربية .

وفي ظل هذا التهديد يصعب على الدول العربية إيجاد مظلة نووية أو إيجاد دول أجنبـــية تساعدها في بناء قوتها النووية ، فلا بد أن يجد العرب أنفسهم أما اضطرارية لمواجهة القوة النووية الإسرائيلية ، وذلك لا يمكن أن يتم ألا بامتلاك العرب لنفـــس السلاح .

إن امـــتلاك العرب للقوة النووية يحده الموقف الأمريكي حليف إسرائيل ، وهذا يعد من أهم القيود المفروضة على امتلاك العرب لهذه القوة .

ولكـــن إذ كانت هناك قيود على امتلاك العرب للقوة النووية ... فهل هناك قيود على القوة النووية الإسرائيلية ؟

إجابة هذا السؤال هو ما سيتناوله المبحث التالي .

المبحث الثاني

قيود ومحاذير استخدام القوة النووية الإسرائيلية

تعتبر القيود المفروضة على القوة النووية الإسرائيلية حافزاً على إيجاد استراتيجية عربية فاعلة ، وفي الوقت الذي تلعب فيه هذه القيود دوراً في تخفيف حدة التهديد النووي الإسرائيلي ، إلا أنها تساهم في عملية تسهيل اختيار الرادع العربي ، ويعتبر ضرب المفاعل العراقي (أوزيراك) وما سبقته من عمليات للاحتفاظ بالاحتكار النووي الإسرائيلي مؤشراً على أن المنطقة تبدأ سباقاً نووياً ، تتعرض إسرائيل من خلاله إلى ردود فعل سياسية واقتصادية وربما عسكرية من قبل العرب أو إحدى الدول الإسلامية .

يتناول هذا المبحث القيود والمحددات القانونية والجيوبوليتيكية المفروضة على استخدام القوة النووية الإسرائيلية ، ولكن قبل معرفة هذه القيود لا بد من معرفة أمكانية استخدام هذه الأسلحة من عدمه .

أولاً : الدلالات التهديدية باستخدام الأسلحة النووية الإسرائيلية عام 1973م:

إن الأسلحة النووية الإسرائيلية لم تكن بعيدة تماماً خلال العقود الماضية عن مسألة الاستخدام ، بعكس ما يطرح من جانب الأكاديميين الإسرائيليين سواء في ما يتصل بالاستعداد للاستخدام أو التهديد بالاستخدام فهناك تقارير تنشر على نطاق واسع منذ منتصف السبعينات ، تشير إلى أن إسرائيل قد قامت بتشكيل قوات نووية على نطاق أوسع مما هو متصور ، وقامت بنشر عناصر من قواتها النووية فعلياً على مسرح العمليات ، ولا تزال تجري عمليات تطوير لها ، فلم تعد الأسلحة النووية الإسرائيلية مجرد (قنابل داخل القبو أو داخل السرداب) منذ فترة طويلة إذ أصبحت إسرائيل تتصرف عملياً – على نطاق معين – كأنها دولة نووية معلنة تمتلك قوات نووية وتقلصت أهمية سياسة الغموض النووي أو عدم الإعلان عن امتلاك الأسلحة النووية إلى مجرد غطاء رسمي لواقع لم تكن إسرائيل تحرص بشدة على إخفائه . فلم تعد لمبدأ الغموض النووي أبعاد

استراتيجية ذات أهمية خاصة ، ودول المنطقة تدرك أنها تواجه من الناحية العملية (قوات نووية) تم نشر عناصر منها على مسرح العمليات ، بحيث أصبحت جاهزة للاستخدام وتم التهديد باستخدامها فعلياً في بعض الحالات .

في هذا الإطار ، فإن أهمية تحليل أنماط استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية من واقع تحليل أحداث حرب السادس من أكتوبر 1973م ، تأتي من أن الفكرة السائدة بشأن استخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية هي أنها (أسلحة الملاذ الأخير) تستخدم في حالة تعرض بقاء الدولة للتهديد وهي فكرة مقبولة بشكل عام لكنها تخضع للتحليل التفصيلي من واقع الحالات العملية المشار إليها .

لكن هناك نقطة أساسية بهذا الشأن فتحليل حالة حرب أكتوبر 1973م ، ودلالاتها بالنسبة لقضية استخدامات الأسلحة النووية بشكل عام ترتبط ببعض المحددات العملية والنظرية أهمها :

1- أنه لا توجد وثائق رسمية أو معلومات يقينية بشأن ما حدث في حرب أكتوبر 1973م على المستوى النووي ، فما يثار بشأنها يستند إلى تقارير ومعلومات نشرت في صحف ومجلات وكتب صدرت في فترات مختلفة ، كتقرير مجلة (تايمز) الشهير (كيف حصلت إسرائيل على القنبلة ؟) الذي نشر عام 1976م ، وكتاب الخيار شمشون لـ (سيمور هيرش) الذي نشر عام 1991 م وغيرها ، ولكن الروايات الواردة في هذه المصادر متشابهة إلى حد بعيد ، كما أنها تتمتع بصدقية نسبية لدى الدوائر الإعلامية والأكاديمية[1] .

2- أن استخدامات الأسلحة النووية ترتبط بهيكل القوة كماً ونوعاً ، وبالتالي تتطور استخدامات الأسلحة مع تطور الأسلحة ذاتها ، فأنماط الاستخدام المتصورة أو القائمة في عام 1973م قد لا تكون نفسها في المرحلة الحالية بحكم تطور أسلحة إسرائيل النووية ، ووصولها إلى مستوى (الترسانة) ، كما أن استخدامات الأسلحة النووية ترتبط بطبيعة الصراع ذاته ، فمجرد وجود الأسلحة النووية لدى إسرائيل في إطار حالة صراعية تطرح خلالها تصورات تتصل

[1] . محمد سليمان الزيود ، "التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي" ، مرجع سبق ذكره ، ص145 .

بـــإدراك الـــدول للأسلحة في ذلك الوقت يمارس تأثيراته ، بصرف النظر عن التهديد المعلن أو غير المعلن باستخدامه ، لكن عندما يتعلق الأمر باستخداماتها فـــي إطـــار عمليات حربية فإن شرط إدراك الطرف الأخر لوجود (احتمالات استخدام) يصبح ضرورياً .

3- إن أهم الاستخدامات المطروحة بالنسبة لأسلحة إسرائيل النووية ، وهو (الملاذ الأخير) لا يمثل نمطاً معروفاً من أنماط استخدام القوة النووية كالردع أو الدفاع أو الهجوم وإنما سيناريو متكامل يقوم على مجموعة افتراضات أهمها أن القوة التقليدية وسيلة أخرى للدفاع عن بقائها في ظل تقدم القوات العربية باتجاه حـــدودها ، ففـــي هـــذه الحالـــة يظهر سيناريو الملاذ الأخير كاستخدام مركب ردعـــي – هجومـــي للسلاح النووي ، يتضمن تهديد إسرائيل باستخدام الأسلحة النووية إذا لم يتوقف الهجوم ، واستخدامه هجومياً على طريقة شمشون ، إذ لم ترتدع الأطراف العربية فهو ليس نمط استخدام تقليدياً .

4- إن التصـــورات الخاصة باستخدام السلاح النووي وفقاً لسيناريو الملاذ الأخيـــر ، تتطور في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي تجاه مستويات من الردع (الردع النهائي) المرتبط بمنع الطرف الآخر من القضاء على الدولة بعد انهيار قواتها التقليدية ، فوفقاً لأفكار مختلفة يمكن تصوّر مفهوم (ردع عام) لا يتم في إطاره انتظار انهيار القوات التقليدية ، وإنما التهديد باستخدام السلاح النووي إذا مـــا ظهـــرت بوادر حدوث مثل هذا الانهيار ، أو يتم التهديد باستخدام السلاح الـــنووي فـــي مواجهة حشد عسكري ضخم ، متعدد الأطراف ، تشير موازين القـــوى إلـــى أنه سوف يلحق هزيمة بالقوات الإسرائيلية[1] فالمفاهيم الإسرائيلية للملاذ الخير تتطور .

---

[1] أنظر أحد نماذج التحليلات المطورة لمفهوم الملاذ الأخير في : أبرهام تمير ، اعتبارات أساسية في التخطيط لحاجات الأمن القومي ، الكمية والنوعية في الاستراتيجية الإسرائيلية ، الجزء الثاني ، ترجمة : وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة (قبرص : وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة ، 1987م) ص 70 .

فـــي هذا السياق ، طرحت حرب أكتوبر 1973م ، معظم القضايا الخاصة باســـتخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية في إدارة الصراع ، باعتبارها الحرب العـــربية النظامـــية الوحـــيدة ، الواسعة النطاق التي شنتها البلدان العربية ضد إسرائيل في مرحلة ما بعد امتلاكها السلاح النووي بشكل مؤكد ، وهي المرحلة التي بدأت عام 1968م .

فكـــذلك هـــناك حالـــة مؤكدة أخرى هددت إسرائيل فيها باستخدام السلاح الـــنووي خلال حرب الخليج 1991م ، عندما بدأ العراق يطلق صواريخ سكود المطورة ضدها ، لكن ما حدث في حرب الخليج مثل نمطاً آخر ، أكثر بساطة ، إذ كـــان هـــناك سيناريو محدد واضح للاستخدام يمكن أن تطرح فيه احتمالات نـــووية ، هـــو استخدام العراق أسلحة كيميائية ضد إسرائيل ، وكانت تهديدات إسرائيل بردّ قاس على العراق تهدف إلى ردع هذا الاحتمال .

إن إســـرائيل هددت فعلياً باستخدام الأسلحة النووية خلال الأيام الأولى من حرب أكتوبر 1973م ، بما لذلك من دلالات معقدة تشير إلى أن إسرائيل تعتقد أن الأسلحة النووية يمكن أن تستخدم فعلياً في إطار عمليات عسكرية ، دفاعاً أو هجـــوماً ، وبالتالي ، فإنها يمكن أن تستخدمها في أوضاع دون الملاذ الأخير ، فعمليات حرب أكتوبر 1973م لم تكن تهدد وجود إسرائيل ، مع ذلك تم إعلان (تأهـــب نووي) ، وتعتبر هذه المقولة المرتبطة بتهديد إسرائيل باستخدام السلاح الـــنووي خلال الحرب أهم المقولات المتصلة بالمسألة النووية في أكتوبر على الإطلاق ، وذلك لعدة اعتبارات :

أولاً- أنهـــا تستند إلى تقارير مؤكدة إلى حد كبير تشير إلى تهديد إسرائيل فعلياً باستخدام الأسلحة النووية خلال الحرب ، وإعلان حالة (تأهب) لقواتها النووية .

ثانـــياً- أنهـــا تثيـــر قضـــايا مختلفة حول تصوُّر القيادات الإسرائيلية لاستخدام الأســـلحة الـــنووية والملابسات التي تحيط بهذه المسألة خلال عمليات عسكرية فعلية .

وتشـــير معظم المصادر تقريباً إلى أن اتخاذ القرار بإعداد الأسلحة النووية للاستخدام قد أتخذ مساء الثامن من أكتوبر ، خلال اجتماع عقده مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر عقب عودة وزير الدفاع الإسرائيلي (ديان) منهاراً إثر جولة قام بها على جبهات القتال .

كمـــا يشـــير مصدر واحد هو كتاب (ستيفن غرين : أمريكا وإسرائيل في الشـــرق الوســـط) إلـــى أن الـــتأهب قد تم مساء يوم 7 أكتوبر لظروف خاصة باحتمالات تطور القتال على الجبهة المصرية[1] ووفقاً لذلك تقرر تحليلات مختلفة أن إســـرائيل يمكن أن تستخدم أسلحتها النووية في إطار (حرب محدودة) وليس فقط كأسلحة ملاذ أخير وذلك للتعامل مع عدة حالات مثل ما يلي:

أ- انهيار القوات الإسرائيلية في الجولان ، واستمرار تقدم القوات السورية عبر الهضبة ، تجاه حدود إسرائيل الشمالية .

ب- تعـــرض القـــوات الإسرائيلية للهزيمة في سيناء ، واستمرار تقدم القوات المصرية باتجاه المضايق أو تجاوزها نحو الحدود الإسرائيلية .

وقـــد أشـــارت كتابات إسرائيلية مختلفة إلى حالات أكثر تعقيداً لاحتمالات استخدامات الأسلحة النووية ، لا ترتبط بالضرورة بتقدم القوات العربية في اتجاه حدود إسرائيل ، كتعرض القوات الإسرائيلية لما يسمى (حرب إبادة) على إحدى الجبهات ، أو اتخاذ الحرب شكل (حرب تصعيد) دون وجود رد إسرائيلي قادر علـــى إيقاف تطور الحرب في اتجاه هزيمة ساحقة هو ما يفسر السلوك النووي لإســـرائيل خـــلال الحـــرب إلى حد كبير ، فافتراض أن هدف التهديد النووي الإســـرائيلي يتصـــل بالتأثير في السلوك العسكري العربي ربما تكون القيادات الإســـرائيلية قـــد فكرت فيه لتجنّب حدوث هزيمة عسكرية محدودة تترافق مع خسائر هائلة في الأفراد والمعدات ، على الرغم من تأكدها من أن هزيمة قواتها

---

[1] . ستيفن غرين ، أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط ، 1968-1986 ، ترجمة : محمود زايد ، الطبعة الثانية (بيروت : شركة المطبوعات ، 1989م) ، ص 112 .

لن تؤدي إلى إقدام العرب أو إغراتهم بدخول إسرائيل في ظل الحصانة النووية لحدودها ، وترتبط هذه التصورات بأوضاع جبهة سيناء.

على المستوى نفسه ، ربما تكون القيادات الإسرائيلية قد فكرت في (تقييد) الأهداف العربية المحدودة ذاتها ، فعلى افتراض أن إسرائيل كانت قد أدركت أن الحرب لا تهدف إلى دخول إسرائيل فمن الممكن أن يكون هدف التهديد هو منع القوات العربية من استكمال خططها المحدودة أصلاً ، أو عدم توسيع نطاق الحرب في حالة هزيمة القوات الإسرائيلية ، بحيث لا تفكر القيادات العربية في تطوير هجماتها في اتجاهات لم تكن تفكر فيها قبل الحرب ، وهي تصورات ترتبط بالأوضاع العسكرية على جبهة الجولان[1] .

إن منطقية مثل هذه التصورات ترتبط بمسألة أساسية ، هي أن إسرائيل لم تعدّ قواتها النووية للاستخدام لأهداف خاصة بالأوضاع على مسرح العمليات (لحظة التأهب) وإنما باحتمالات حدوث سيناريوهات شبيهة (بالملاذ الأخير) وإن كان التهديد قد تقدم عدة خطوات لكن مشكلة مثل هذه التحليلات تأتي من مصدرين :

1-أن المعلومات الخاصة بتوقيت الإعلان عن التأهب النووي متضاربة بشدة ، بحيث يبدو أن هذه التصورات السابقة منفصلة تماماً عما كان يجري على ساحة القتال ، فلم تكن احتمالات الحرب التدميرية أو التصعيدية مطروحة .

2- أن صدقية مثل هذه الاستخدامات المطروحة ، بافتراض أن هدف التأهب هو التأثير في السلوك العربي ، صدقية ضعيفة للغاية ، فالتهديدات لم تكن معلنة ، كما كان من الصعب أن تصدق مصر أو سوريا أن الأسلحة النووية يمكن أن تستخدم ضدها ، طالما ظلت قواتها ضمن حدود الأراضي المحتلة عام

---

[1] . معظم التحليلات الخاصة بالملاذ الأخير وردت في : شلومو أهرونسون ، استراتيجية إسرائيل النووية ، ترجمة : وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة ، الجزء الخامس (قبرص : وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة ، 1987م) ص 198 .

1967م مع إشارات واضحة بأنها لن تتجاوزها ، ولا توجد وسيلة لتقليل خسائر الطرف الآخر خلال القتال .

لذلك ، ساد اتجاه رئيسي في معظم التحليلات يشير إلى أن التأهب النووي الإسـرائيلي لم يكن يرتبط بالأوضاع على جبهات القتال ، التي لم تكن حرجة بصـورة تستدعي تهديداً نووياً ، إلا من وجهة نظر وزير الدفاع الإسرائيلي ، وقائد جبهة الجولان اللذين انهارا خلال أيام الحرب الأولى ، وأن التأهب النووي كـان يهدف في الأساس إلى ممارسة الضغط أو الابتزاز ضد الإدارة الأمريكية للتعجـيل بتسليم إسرائيل تلك الأحجام الكبيرة والنوعيات المتطورة من الأسلحة التي طلبتها لتعويض خسائرها في الأيام الثلاثة الأول للحرب ، في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة قد بدأت تدير الحرب على أساس تحقيق أوضاع تتيح في نهايتها التفاوض لتسوية الصراع القائم في الشرق الأوسط .

فـي هـذا الإطار ، لم يكن السلاح النووي بعيداً عن حرب السادس من أكتوبر ، لكنه أيضاً لم يكن قريباً منها بدرجة تجعل منه (سلاحاً آخر) فما أثير بشأن الحرب أو ما حدث فيها ، يشير إلى ما يلي :

أ- أن السـلاح الـنووي قد وجد ليستخدم ، في إطار المفهوم الواسع للاستخدام المشـار إلـيه في البداية ، فمجرد وجود السلاح النووي ، بصرف النظر عن اسـتراتيجية اسـتخدامه ، يطرح تأثيرات متصورة ، كما أن دولة تمتلك سلاحاً نووياً تخوض حرباً ، سوف تعلن تأهباً نووياً بشكل من الأشكال ، والعكس هو الذي يصعب تصوره .

ب- أن أنمـاط استخدام السلاح النووي لا تقف عند حدود أو مستويات نظرية معيـنة فهي تتطور وتتسع لتتلاءم مع أوضاع مختلفة ، فالملاذ الأخير ليس هو الاستخدام الوحيد للسلاح النووي لكن صدقية أي استخدام آخر ترتبط به ، فمدى الصدقية يرتبط سلباً أو إيجاباً بالابتعاد أو الاقتراب منه .

ج- أن هـناك يقيناً عوامل استراتيجية تتحكم في استخدامات الأسلحة النووية ، لكـن هناك أيضاً عوامل ذاتية لا تقل أهمية تتصل بخصائص هيكل قيادة القوة

الـــنووية ، فالانهيار العصبي ، وسوء التقدير قد يتدخلان في حسابات الاستخدام بدرجات تختلف تبعاً لطبيعة آليات اتخاذ قرار الأسلحة النووية في الدولة .

ثالثاً : قيود وضوابط القوة النووية الإسرائيلية :

إن دراســـة عناصـــر القـــوة النووية الإسرائيلية وخصائصها تعتبر شرطاً لتحليل استراتيجية استخدامها تحت تأثير القيود المفروضة عليها ، كما تعتبر هذه القـــيود نقاط ضعف في استخدام القوة النووية الإسرائيلية ، يجب استغلالها من قبل الأطراف العربية ، والمهم معرفة المدى الذي تصل إليه القيود لتخفيف حدة الخطـــر الـــنووي الإسرائيلي على الأمن القومي العربي ، وأن هذه القيود ذات طابـــع قانوني سياسي يتعلق بالمعاهدات الدولية بشأن القدرات النووية ، وذات طابع جيوبوليتيكي يتعلق بالمساحة والموارد والسكان في دولة إسرائيل والعمق الاستراتيجي لها.

أ) القيود ذات الطابع القانوني السياسي :

لا شك في أن هناك فجوة في القانون الدولي في ما يتعلق بامتلاك الأسلحة النووية بشكل عام ، كما أن امتلاك هذه الأسلحة لا يخالف القانون الدولي بشكل مباشـــر أو غيـــر مباشر ، لأن القانون الدولي يفرض حظراً على الانتشار ولا يفـــرض مثل هذا الحظر على امتلاك الأسلحة والقدرات النووية للدول المالكة ، وهي تنتهك بروتوكول جنيف عام 1925م ، حيث يقضي بمنع استخدام الغازات والســـموم الخانقة والوسائل البكتيرية في القتال ، مع ذلك فإن هناك جدلاً قانونياً حـــول مشروعية الأسلحة النووية ، إذ يرى نفر من الكتاب أن امتلاك الأسلحة الـــنووية قـــد أصبح مشروعاً بالعرف ، كما أن امتلاك هذه الأسلحة لا يخالف الاتفاقـــات الدولـــية ، وهناك أسباب للشك في مشروعية امتلاك إسرائيل أسلحة نـــووية وبخاصـــة فـــي مـــا يتعلق بالماء الثقيل الذي باعته الحكومة النرويجية لإســـرائيل لاستخدامه في الأغراض السلمية ، وكمية أخرى حصلت عليها من الـــولايات المـــتحدة عام 1955م ، وكان للوكالة الدولية للطاقة الذرية الحق في القيام بالتفتيش عليه إلا أنه مدد تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أجل غير

مســمى ، وذلك عن طريق الضغط على هذه الوكالة من قبل الولايات المتحدة للحؤول دون التفتيش على منشآت إسرائيل النووية .

قامــت الجمعــية العامــة للأمم المتحدة بإصدار قرار في ديسمبر 1968م يقضــي بتكوين لجنة استخدام سلمي لقيعان البحار وأراضي المحيطات والتربة وعدم وضع الأسلحة النووية فيها[1] .

وهناك الكثيرون ممن ينظرون إلى القيود الدولية باعتبارها مصائد محتملة لإســرائيل وجزءاً من المساعي العربية المبذولة بهدف إضعاف إسرائيل ، ولقد وضعت إسرائيل هذه العراقيل لكي تضمن السير قُدماً في عملية السلام مع عدم التــزامها بقــيود دولية على أسلحتها النووية ، وخلقت لذلك ذرائع عدة تعكس وجهــة نظــر إســرائيل من حيث أسباب تبني مثل هذه الإجراءات التمهيدية ، وكانت الأسباب بحسب الرؤية الإسرائيلية تتمثل في ما يلي :

1. عدم ثقة إسرائيل بالمنظمات الدولية وعجزها عن القيام بأدوارها ، وبخاصة وكالــة الطاقــة الذرية التي لم تستطع منع العراق وكوريا الشمالية وإيران من تطويــر برامج نووية على الرغم من التزامها ودخولها معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية .

2. تطــرف القادة العرب – بحسب رأي بعض الكُتاب الإسرائيليين – حيث أن هــؤلاء القادة لا يمكن أن يلزموا أنفسهم ودولهم بالمعاهدات الدولية ، وأن عدم تطبــيق الديمقــراطية فــي البلدان العربية يؤدي إلى حدوث انقلابات ووصول مجموعات راديكالية إلى السلطة لا تلتزم بمعاهدات واتفاقات فعلية .

3. إن محاولة العرب إلغاء القوة النووية قبل مرحلة السلام يدل على عدم حسن النيات تجاه إسرائيل ، وألاّ كانت البلدان العربية أجّلت هذا الموضوع إلى ما بعد المضــي فــي مرحلة السلام والتطبيع التام . وركزت إسرائيل على مبدأ جسّده

---

[1] . محمود خيري بنونة ، "المناطق النووية المنزوعة السلاح" ، السياسة الدولية ، العدد 26 ، السنة 7 ، (أكتوبــر 1971) ، ص30 .

(إســـحاق رابين) بقوله "دعونا أولاً نحقق السلام ثم نقوم بالخطوة الثانية بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية"[1] .

ب – القيود ذات الطابع الجيوبوليتكي :

ســبق الحــديث عن إمكانية استخدام الأسلحة النووية الإسرائيلية ، وأنه ممكــن مــن الناحية الفنية والنظرية .. ولكن ما هي حقيقة الواقع الإسرائيلي ؟ بمعنــى هل هناك ما يمنع إسرائيل من اللجوء لاستخدام قدرتها النووية ؟ نعم ؛ لأن دولة إسرائيل تعاني قيوداً جيوبوليتيكية ، تتمثل في نقاط الضعف في الموقع الجغرافي ، وطول الحدود مع بلدان عربية تحيط بها ، وصغر في مساحة الدولة وافتقادها العمق الإستراتيجي .

كمــا تعانــي قــيوداً ديموغرافية تتمثل في قلة عدد السكان مقارنة بسكان البلدان العربية ولا سيما أن هذه القلة تضم سكاناً عرباً فلسطينيين يمثلون حوالي ربع سكان إسرائيل ، وهذا له مردود سلبي على إستراتيجيتها العسكرية عامة ، وإستراتيجيتها النووية بشكل خاص ، ويضاف إلى القيود المعروفة على قدرتها الــنووية خطــوط الأمــــان للدول المجاورة – في حالة الاستخدام الفعلي لهذه القــدرة – مثل إثيوبيا وتركيا وإيران وبعض الدول الأفريقية الأخرى التي تقع خــارج دائرة الصراع العربي الإسرائيلي ، وخطوط الأمان لسكانها المدنيين ، وخطوط أمان المصالح الأمريكية في المنطقة العربية .

1) المساحة والعمق الإستراتيجي :

إن عامل المساحة ذو تأثير سلبي في الإستراتيجية العسكرية برمتها ؛ حيث أن مســاحة إسرائيل تبلغ 26500 كم2 ، مقابل 14 مليون كم2 للبلدان العربية ؛ وهو ما يؤدي إلى ضيق في فسحة المناورة لجميع صنوف القوات الإسرائيلية . ولعــل هــذا أحد أسباب تمسكها بالأراضي التي احتلتها عام 1967م ، وإتباعها لإستراتيجية نقل المعركة إلى أرض الخصم .

---

[1] . د . محمد عبد السلام ، "الموقف الإسرائيلي من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" ، السياسة الدولية ، العدد 120 السنة 31 ، إبريل ، 1995م ، ص 70 .

أما بالنسبة للعمق الاستراتيجي ، فهناك ضعف في مختلف الجبهات ، وهذا العمق لا يسمح بانفتاح أكثر من فرقة مدرعة في حالة التعرض للهجوم من أحد الطرفين (إذا ما استثنينا الجبهة المصرية وأراضي عام 1967م) في حين تتمتع البلدان العربية بعمق استراتيجي هائل ، وهذا العمق العربي يسهل حركة قطاعات المناورة والنيران ويعطي الاحتياط قابلية في الحركة ومرونة زائدة ، كما أن هذا العمق الاستراتيجي الإسرائيلي يحرم تلك الدولة من استخدام المحاور وخطوط القتال الداخلية استخداماً فعالاً .

أيضا فإن عامل المساحة لا يشجع إسرائيل على اقتناء أسلحة إستراتيجية نووية ؛ فهي غير كافية لإيواء مثل هذه الأسلحة ، ولا يوجد لديها أي حلول إلا بالاحتفاظ بالأراضي التي احتلتها عام 1967م لكي تتمكن من استخدام صواريخ أريحا الحاملة للرؤوس النووية ، وبخاصة أريحا-2 ، وتقوم بتطوير أريحا 3 بمدى 7500 كلم ويعترف القادة الإسرائيليون بقلة العمق الاستراتيجي ، حيث يقول (عازرا وايزمن) قائد الطيران الإسرائيلي الأسبق "إن عمقنا هو السماء ممتدة في الارتفاع وفي الأفق"[1] .

2) الموقع والحدود :

تقع إسرائيل وسط أربعة بلدان عربية هي : مصر وسوريا والأردن ولبنان وطول حدودها مع هذه الأقطار حوالي 985كم ؛ وهو ما يسهل مهاجمتها من عدة جبهات أولا ، ومن ثم عدم تمكنها من صد غارات الفدائيين العرب على طول حدودها ، وهذا يسهل عمليات (الكوماندوز) المسلحين بأسلحة كيميائية تكتيكية لشل قدرة الطواقم النووية الإسرائيلية قبل تمكُّن الطواقم من استخدام الأسلحة النووية في القطاعات العربية[2].

---

[1] . محمد سليمان الزيود ، "التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي" ، مرجع سبق ذكره ، ص 126 .

[2] . يائير إيفرون ، معضلة إسرائيل النووية ، ترجمة : تيسير الناشف (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1993م) ص 92-94 .

3) القيود الديموغرافية (السكانية) :

هـذه القـيود الديموغـرافية تـتداخل وتتشابك مع قيود المساحة والعمق الإسـتراتيجي ؛ أي أن تطويـر الكم لا بد أن يغلب على عامل النوع ، فإبطال الرادع النووي برادع فوق تقليدي سيضفي على الكم ما كان خسره أمام الكيف .

كمـا أن التحسين في مجالات الإنذار المبكر العربية والاستخبارات ستقلل مـن أهمـية الضـربة المفاجئة النووية وتعيد للكمية أهميتها ، فاتساع مساحة المـنطقة العـربية ، وكثـرة سـكانها يسمح للبلدان العربية باستيعاب الضربة الأولـى ؛ وهـذه ميزة إستراتيجية تتمتع بها هذه البلدان العربية ؛ لكن العكس صـحيح تمامـاً بالنسبة لإسرائيل ، فالضربة الأولى من البلدان العربية حاسمة لإسرائيل ، والإبادة واردة من أول ضربة عربية لها وبقنابل محدودة العيار .

إن القاعـدة العامـة هي احتمالات تأثر إسرائيل بالإشعاع النووي والتلوث جـراء ضربها أهدافا قريبة ؛ فاستخدام أي قنبلة ضد سوريا أو الأردن أو لبنان سوف يكون له تأثير خطير ومباشر على إسرائيل نفسها ؛ إن أقرب هدف يمكن أن تسـتخدم أسلحتها النووية ضده هو القاهرة أو حلب ، ويجب أن تزيد مسافة أي هدف يمكن رمايته على 200 كلم ، ثم إن دائرة القصف ، أي التدمير الكامل لقنـبلة تكتيكـية من عيار 2 كيلو طن ، هي 50 كلم2 تقريباً ، أي دائرة نصف قطرها 7 كم ، لأن الإشعاع النووي ينتقل بفعل الهواء إلى مسافات بعيدة ، وإن استخدام قنبلة النيوترون (النظيفة) التي تؤثر في الجنود داخل دباباتهم هي أفضل وسـيلة للاستخدام حيث لا تترك آثاراً إشعاعية كبيرة ، مما يطرح القيد التالي والأخير :

4) **خطـوط الأمـان الـنووية** (Nuclear Safety Lines) **للـدول المجـاورة وللمصالح الأمريكية في المنطقة العربية :**

لـو فكـرت إسرائيل باستخدام قنابلها فإنها ستراعي أمن الدول المجاورة والـواقعة خـارج دائـرة الصراع بينها وبين العرب مثل تركيا وأثيوبيا ؛ لأن اسـتخدام قنابل ذرية إستراتيجية في شمال سوريا من شأنه أن يحدث إشعاعات

نـــووية تؤثر في المناطق التركية المتاخمة مع الحدود السورية ، وكذلك بالنسبة لأثيوبـــيا يجـــب أن تراعـــي خطوط أمانها في حالة استخدام هذه الأسلحة ضد الســـودان ، أما بالنسبة لإيران فقد كانت ضمن هذه الدول في عهد (الشاه) ؛ أي قبل الثورة الإسلامية في نهاية السبعينيات ، أما الآن فإن إيران تقع ضمن دائرة الأعداء بالنسبة لإسرائيل .

وإســـرائيل في هذه الحالة لا تستطيع رماية قنابل أكثر من عيار 200 كيلو طـــن على مسافة 1000كم ؛ لأن هذا سيؤثر في البلدان العربية ، إما من خلال التأثيـــر المباشـــر أو الغـــبار الذري أو الإشعاع الذري ؛ كما أن هناك صديقا أمريكيا في المنطقة ، وهو النفط العربي والمصالح الأمريكية المتعددة .

الخلاصة :

ممـــا ســـبق يمكن القول ؛ أن الأسلحة النووية الإسرائيلية لا تستخدم في المـــنطقة العـــربية بالمعنـــى العام للاستخدام ، منذ امتلاك إسرائيل لها وإدراك البلدان العربية لوجودها ، بصرف النظر عما تعلنه إسرائيل أو لا تعلنه بشأنها ، أمـــا بالنســـبة لاحـــتمالات اســـتخدامها فعلياً فإنها بحكم خصائصها الفنية قابلة للاستخدام الفعلي ، لكن هناك قيوداً مختلفة تحيط بهذا الاستخدام ، إلاّ في إطار حـــالات قصـــوى ترتبط بحالات تهديد لبقاء إسرائيل ، وفق تقدير قادة إسرائيل لمسألة البقاء .

لكـــن إذا كانـــت مســـألة الاســـتخدام مطروحة في كل الأحوال ، بشكليها التهديدي أو الفعلي (كحالة قصوى) ، فإن شكل (الاستخدام الفعلي) أو تصورات حدوثه يزداد مع تضخم حجم الترسانة النووية وتنوع الرؤوس النووية ، فأنماط أخـــرى مـــن الحروب التي يمكن أن تشهد استخداماً نووياً تضاف إلى الأنماط الأساسية (الحرب الشاملة) كما أن أطرافاً جديدة تدخل دائرة الأهداف النووية ، خاصة في إطار حالة الاحتكار النووي القائمة في المنطقة ، فتطور عدد ونوعية الأسلحة النووية ودلالات ذلك بالنسبة لاستخدامها يكتسب أهميته الحقيقية بسبب

أوضـــاع الاخـــتلال ، أما أوضاع التوازن ، فإنها تفترض منطقاً آخر . إذ يكاد يقتصر الاستخدام ذو الصدقية للسلاح النووي على الردع ، وفي مسارح عمليات ضـــيقة كالمـــنطقة العـــربية توجد حدود لتأثير التطورات الكمية والنوعية على تصورات الاستخدام في حالة التوازن .

أن وجـــود القـــيود والمحـــددات القانونية والجيوبوليتيكية المفروضة على اســـتخدام القـــوة الـــنووية الإسرائيلية قد لا تلعب دوراً في تخفيف حدة التهديد الـــنووي الإســـرائيلي فقـــط ، بل قد تترك الباب مفتوحاً أمام الخيارات العربية الاســـتراتيجية لتســـهم فـــي عملية تسهيل اختيار الرادع العربي ، لكن ما هي الخيارات العربية المطروحة أمام العرب لمواجهة القوة النووية الإسرائيلية ؟

إجابة هذا السؤال هو ما سيتناوله المبحث الأخير .

المبحث الثالث

الخيارات العربية لمواجهة القوة النووية الإسرائيلية :

مـــن أهـــم متطلبات الأمن القومي العربي تقدير خطورة وأسلوب مواجهة الخطـــر الـــنووي الإسرائيلي ودرء آثاره ، وخاصة وأن النظام الدولي العالمي الجديـــد يتسم بالأحادية القطبية ، وتؤكد جميع محاولات إسرائيل ، كما سبق أن ذكرت ، منع أي محاولة عربية لامتلاك سلاح نووي ، واستمرارها هي الدولة الوحـــيدة فـــي المنطقة العربية التي تحتكر السلاح النووي وتتفوق بقدراتها في مجالات أسلحة الدمار الشامل الأخرى .

وهذه المحاولات التي تصحابها ضغوط دولية سياسية واقتصادية تهدف إلى إضـــعاف القـــدرات العســـكرية لبعض الدول العربية ، وفرض الاستقرار في المـــنطقة العربية والشرق الأوسط وفق مفاهيم غربية لشكل الخريطة السياسية المنشـــودة للمنطقة في النصف الأخير من عقد التسعينات ، وبين أدوات الضغط السياســـي – العسكري التهديد بالتدخل العسكري المباشر ضد دول المنطقة التي تسعى لامتلاك قدرات غير تقليدية .

ومع ذلك ، تستمر إسرائيل في الحصول على التكنولوجيا المتطورة لتحديث أســـلحتها التقلـــيدية وغيـــر التقليدية (النووية) ، كما تسعى إلى تخزين الأسلحة والمعـــدات والذخائـــر على أراضيها لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وكفاءة عمـــل قـــواتها في المنطقة خلال أزمات التوتر المسلح وكذا احتمالات الحرب الإقليمية .

إن انضـــمام جمـــيع دول مـــنطقة الشرق الأوسط إلى معاهدة عدم انتشار الأســـلحة النووية ، يشكل خطوة حيوية باتجاه تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ، إلا أن إسرائيل تصر على عدم الانضمام إلـــى المعاهـــدة المذكورة ، ولا توجد منشآت نووية إسرائيلية ، بخلاف مفاعل ناحال سوريق ، خاضعة لنظام الضمانات الدولية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة

النووية ، بل وتصر إسرائيل على تطوير قدراتها النووية ، انطلاقا من "أن امتلاك السلاح النووي الغامض أو العلني من قبل أحد أطراف الصراع في المنطقة ، لابد وأن يوفر لمثل هذا الطرف القدرة على فرض السلام لأنه يردع الطرف الآخر عن الإقدام على شن الحرب ، ويجعله يعيد النظر في حساباته ويتوصل في النهاية إلى أنه لا مفر من التسليم بقبول شروط الطرف الآخر باعتباره الجانب الأقوى في صراع الإرادات "[1] .

وترتبط الخيارات العربية لمواجهة القوة النووية الإسرائيلية أساساً بتلك القوة التي تمتلكها إسرائيل ، وبالخيارات العربية المطروحة على الساحة الفكرية والرسمية في ضوء الإمكانات والموارد المتاحة .

أما القوة النووية الإسرائيلية التي لم يتم الإعلان عنها على المستوى الرسمي ، فيجب التعامل معها على أنها موجودة ، ما لم تتوفر معلومات أكيدة تنفي وجودها ، أما تلك الخيارات العربية لمواجهة القوة النووية الإسرائيلية ، فإنها تتغير بتغير الأوضاع السياسية (المحلية والإقليمية والدولية) وتتأثر بمحددات داخلية ، وضوابط قانونية ودولية.

أولاً – المحاولات العربية لامتلاك القوة النووية :

إن جميع المحاولات العربية هي محاولات متواضعة باستثناء حالة مصر التي جوبهت سياسياً من قبل الولايات المتحدة ، وحالة العراق التي جوبهت بالتدخل العسكري الإسرائيلي والدولي (قوات التحالف) ، وتقدم الدراسة عرضاً موجزاً لهذه المحاولات :

1. مصر :

وقعت مصر على اتفاقها الأول حول الأبحاث الذرية مع الاتحاد السوفيتي السابق في 26 يونيو 1956م ، وأصبح لديها منذ عام 1961م مفاعل نووي في (أنشاص) قرب القاهرة زودها به الاتحاد السوفيتي السابق ، ويستخدم اليورانيوم

---

[1] . د. ممدوح حامد عطية ، البرنامج النووي الإسرائيلي وتأثيره على الأمن القومي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 99 .

235 منخفض الخصوبة وقدرته 2 ميغاوات وبدأ العمل في 1961م ، وفي 19 سبتمبر 1992م أعلنت القاهرة عن توقيع اتفاق بين هيئة الطاقة الذرية في مصر ومثيلتها في الأرجنتين لإنشاء مفاعل نووي مخصص للأبحاث يستخدم يورانيوم منخفض الخصوبة 20 بالمئة وتبلغ طاقته 22 ميغاوات ودخل الخدمة في فبراير 1998م ، ويكتسب هذا المفاعل البحثي الجديد أهمية وبخاصة في مصر بالنظر إلـــى أن مفاعلهـــا القـــديم الذي مضى على تشغيله أكثر من ثلاثين عاماً وعلى تصميمه أكثر من أربعين عاماً ، حين كانت إجراءات السلامة ونظم الوقاية أقل إحكامـــاً من تلك السائدة الآن ، ويخضع هذا المفاعل القديم لنظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما سيخضع لها أيضاً المفاعل الجديد[1] .

وكان لدى مصر برنامج طموح لاستخدام الطاقة الذرية في توليد الكهرباء توصـــلت فـــي إطـــاره إلى عدد من الاتفاقات للتعاون مع الدول التي يمكن أن تـــزودها بمـــا تحتاج إليه ، غير أن هذا البرنامج قد جمد على اثر وقوع كارثة (تشـــيرنوبل) فـــي أوكـــرانيا عام 1986 ، ولقد وقعت مصر على معاهدة عدم انتشـــار الأســـلحة النووية في اليوم الأول لفتح باب التوقيع كدليل على دعمها الكامل للمعاهدة وأهدافها ، وكانت ترى في البداية تأخير التصديق على المعاهدة على أمل انضمام إسرائيل إليها ، ولكونها أنشأت ثمانية مفاعلات سعة كل منها 1000 ميغاوات لإنتاج الطاقة الكهربائية[2] .

2. ليبيا :

وافـــق الاتحاد السوفيتي على تزويد ليبيا بمفاعل خاص عام 1975م وشيد فـــي منطقة تاجوراء قرب طرابلس ، وبدأ تشغيله عام 1981م وتبلغ طاقته 10 مـــيغاوات ، وفـــي عام 1977م وافق الاتحاد السوفيتي على بيع مفاعلين لليبيا لتولـــيد الطاقة بقوة 44 ميغاوات لكل منهما ، ولكن هذه المنشآت لم تدخل حيز التنفيذ وقد صادقت ليبيا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام نفسه.

---

[1] . فؤاد جابر ، الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل ، مرجع سبق ذكره ، ص 36 .

[2] . محمد سليمان الزيود ، "التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي" ، مرجع سبق ذكره ، ص 130.

وفي العشرين من ديسمبر عام 2003م صرح العقيد (معمر القذافي) أن ليبيا مستعدة للتخلص من أسلحة الدمار الشامل[1] ، وبمجرد أن أعلن العقيد معمر القذافي للصحافة نيته وبعد أن اتصل مباشرة بـ (جورج بوش) و (توني بلير) رئيس الوزراء البريطاني وأخبرهم بذلك قبل ليلة ، أوعزت الولايات المتحدة الأمريكية لوكالة الطاقة الذرية للقيام بالمهمة لمتابعة البرنامج النووي الليبي وماهية تقدمه البحثي ، وبالفعل زار ليبيا (مُحَمَّد البرادعي) الرئيس التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة الذرية واستغرقت الزيارة مدة يومين ، التقى خلالها (البرادعي) المسئولين الليبيين في الأول من فبراير عام 2004م .

وقال (البرادعي) الذي اجتمع مع العقيد (معمر القذافي أثناء زياراته ، "إن ليبيا أعلنت عن موافقتها على السماح بعمليات تفتيش لمنشأتها النووية"[2] . وأضاف "إن الليبيين أبدوا تعاوناً مع فريق الخبراء الدوليين"[3] ، وأضاف (البرادعي) "ماشاهدناه هو برنامج في المراحل الأولية من التطوير"[4] وأضاف "إن طرابلس كان أمامها عدة سنوات قبل أن تتمكن من تطوير سلاح نووي"[5] .

3. سوريا :

لدى سوريا علماء المتخصصين في شؤون الذرة ، بالإضافة إلى وجود احتياطي من الفوسفات ومع ذلك تأخرت في المجال النووي ولم ينشأ مجلسها الأعلى للشؤون الذرية إلا في عام 1976م[6] ، ومع ذلك لا يتعدى البرنامج النووي السوري برنامجاً بدائياً جداً مُنْذُ عام 1977م عندما أهدى الاتحاد السوفيتي مفاعلاً بحثياً صغيراً بقوة 20 ميغاوات ، فلم يتطور كثيراً ، وذلك :

---

[1] . وكالة الجماهيرية للأنباء ، 20. ديسمبر ، 2003 .

[2] . البرادعي : ليبيا لم تكن قريبة من إنتاج القنبلة النووية ، موقع الشرق الأوسط WWW . BBC Arabic. com " ، آخر تحديث : الاثنين 29 ديسمبر 2003 ، التوقيت 18:52 غرينتش

[3] . المرجع السابق .

[4] . المرجع السابق .

[5] . المرجع السابق .

[6] . غازي رباحمة ، القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ، مرجع سبق ذكره ، ص704 .

أولاً : لقلـــة الخبرة فيه وعدم تمكن الدولة من إرسال بعثات تدريبية أو دراسية لتطويـــره ، ثانـــياً : عدم اكتراث الدولة بصورة أو أخرى بجدية هذا الموضوع لأسباب سياسية واقتصادية .

ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لا ترعى مَعَ هذا العقد أيّ اهتمام لسورية ومصر لعدم كفاءة البلدين في الجانب النووي لأسباب مالية ، وفي مطلع عـــام 1978م وقعت سوريا على اتفاقية مع عدد من الشركات في أوربا الغربية لإجراء مسوح بهدف إدخال سوريا مجال التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية كمـــا تقـــدمت في العام نفسه بطلب إلى جهات غربية لكي تقوم بإعداد دراسات للـــتأكد مـــن جدوى دخول سوريا مجال استخدام التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية منها فرنسا .

كمـــا أن الرئيس حافظ الأسد قد زار الهند في أبريل من العام نفسه لترتيب صفقة بشأن التكنولوجيا النووية[1] ، غير أنها لم يكتب لها النجاح .

4. العراق :

يعد البرنامج النووي العراقي من أهم البرامج النووية العربية التي تسمح له بتحقيق قدر من التطور وفق مقتضيات العصر[2] ، حيث أصبح العراق طرفاً في معاهـــدة عـــدم انتشار الأسلحة النووية في 29 أكتوبر عام 1969م ، كما عقد اتفاقـــية لإجـــراءات السلامة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وبعد ذلك بفترة قصيرة بدأ سريان هذه الاتفاقية في 29 فبراير 1972م ، كان المشروع العراقي الـــذي بدأ العمل فيه عام 1987م بالتخطيط لثلاث مشاريع نووية حيوية بصورة تدريجية وسرية ويتلخص هذا المشروع بثلاث مراحل مهمة وهي :

أ. إنشاء المفاعلات الأساسية .

ب. إنشاء محطات لتخصيب اليورانيوم 235 والبلوتنيوم 239 .

---

[1] . شادي فيلدمان ، الخيار النووي الإسرائيلي ، ترجمة : غازي السعدي ، (عمان : دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، 1984) ، ص90 .

[2] . حسن طوالبه ، الحملة على البرنامج النووي العراقي لماذا ؟ (بغداد : وزارة الثقافة والإعلام ، 1981م) ص3 .

ج- مشروع إيجاد وسائل نقل وحمل الرؤوس النووية صاروخياً ودفعياً بصورة مشابهة للمشروع الصهيوني النووي .

وحتى قبل حرب الخليج الثانية ، كانت المكونات الأساسية المعروفة للبرنامج النووي العراقي تتمثل في مفاعل أوزيراك للأبحاث (تموز 1) بطاقة تبلغ حوالي 40 ميغاوات ، ويستخدم الماء الخفيف واليورانيوم عالي الخصوبة ، وقد حصل عليه العراق من فرنسا ، حيث تعرض للتدمير في يونيو 1981م قبل أن يصل إلى المرحلة الحرجة ، ومن ثم مفاعل (إيزيس تموز 2) بطاقة تبلغ 880 كيلو وات في الأصل ، ويستخدم الماء الخفيف واليورانيوم عالي الخصوبة ، وقدمته فرنسا للعراق أيضاً ، أما المفاعل الثالث فيسمّى (IRT 2000) وتبلغ طاقته 5 ميغاوات ، ويستخدم الماء الخفيف واليورانيوم عالي الخصوبة ، وحصل عليه العراق من الاتحاد السوفيتي ، وقد وصل إلى المرحلة الحرجة عام 1968م ، وكانت جميع هذه المفاعلات خاضعة لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وخلال السنوات ما بين عامي 1981م و1991م كان اهتمام العالم مركزاً على الحرب العراقية – الإيرانية ، وكان هناك قدر من الارتياح لالتزام العراق بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتباره أحد أعضائها ، واعتقد الكثيرون أن العراق سيحتاج إلى وقت طويل لإعادة بناء قدرته النووية ، غير أنه بحلول عام 1990م كانت بعض الدول الغربية قد رفضت بعض النشاطات العراقية المثيرة للقلق ، ولكن الصورة الكاملة لقدرات العراق وإمكانياته في المجال النووي ظهرت عام 1991م نتيجة لعدد من عمليات التفتيش التي تولتها الأمم المتحدة في الأراضي العراقية ، ففي أعقاب حرب الخليج الثانية أصدر مجلس الأمن القرار رقم 687 في 3 أبريل 1991م وهو القرار السياسي الذي بنيت عليه عملية التفتيش التي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في العراق وحتى يونيو 1993م أجريت سبع عشرة عملية تفتيش للمنشآت العراقية ، وتبين لها أن العراق كان يمارس نشاطات سرية لها علاقة بعمليات فصل البلوتونيوم

وإخصـــاب اليورانـــيوم ، ولقد كان على العراق باعتباره طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الالتزام بأن يعلن عن جميع نشاطاته النووية.

كمـــا تبنى مجلس الأمن قراراً آخر رقم 707 لفرض مزيد من القيود على نشـــاطات العراق النووية ، ويشير أحد الباحثين العرب إلى أن السعودية تعهدت عـــام 1989م بإعادة بناء المفاعل النووي العراقي على حسابها وحاولت إقناع فرنسا أن تقوم بهذا العمل إلا أن الأخيرة رفضت عقب زيارة الملك فهد للعراق عام 1989م ، ولم تعرف توجهات فرنسا بهذا الشأن بعد حرب الخليج الثانية[1] .

5. السعودية :

تحدثت بعض الدراسات عن أن السعودية تقوم بالإعداد لاستخدام الذرة في تحلية المياه والبحوث الطبيعية وإقامة محطات نووية على شاطئ الخليج العربي والبحـــر الأحمـــر وأن ما شجعها وجود كميات ضخمة من اليورانيوم فيها مع احتمال إقامة المشاريع المشتركة مع كل من الكويت والبحرين .

ويشـــير أحـــد الباحثين الإسرائيليين إلى أن سوريا والسعودية والأردن لم تحـــاول الســـير في الطريق النووي للأغراض العسكرية ، بعد تدمير المفاعل العراقي (أوزيراك) عام 1981م ، والركون إلى المظلة السوفيتية بالنسبة لسوريا والمظلة الأمريكية بالنسبة للسعودية والأردن[2] .

6. الجزائر :

كانـــت للجزائر اهتمامات نووية بجانبيها السلمي والحربي ، وكانت تمتلك مفـــاعلاً نـــووياً زودتها به الصين ، ويقع في منطقة (عين سارة) على بعد مئة كـــيلو متـــر جنوبـــي العاصمة الجزائرية وتقدر طاقته بـــ 15 ميغاوات ، كما زودتهـــا الأرجنتـــين بمفاعل نووي عام 1987م مخصص للأبحاث تبلغ طاقته

---

[1] . محمد سليمان الزيود ، "التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي" ، مرجع سبق ذكره ، ص 130.

[2] . المرجع السابق ، ص 131.

ميغاوات واحد واشترطت إخضاعه لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية[1] إلا إنها بدأت تتذمر شيئاً فشيئاً نتيجة عدم الاستقرار في الدولة .

ومَـــعَ عـــام 1998م تَمَّ على أيدي مجهولين تحطيم مركز البحوث النووي الجزائـــري ، ممـــا أجبر فرنسا إلى إن تطالب الجزائر بإعادة المفاعل النووي التجريبـــي الممـــنوح لهـــا عـــام 1981م ، وبالتالي فمع دخول القرن الحادي والعشرين أصبحت الجزائر خالية من أيّ طموح نووي لا سلمي ولا عسكري ، والجدير ذكره أن الجزائر لم توقع على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية إلا في مؤتمر التمديد والمراجعة في مايو 1995م .

7. الأردن :

أكـــدت بعض المراجع على وجود طموحات نووية أردنية ، ففي يناير عام 1995م أثيـــرت ضـــجة حـــول مراجعة تمديد سريان معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية ، وتمت الإشارة خلالها إلى تنشيط البرنامج النووي الأردني ، الـــذي يـــتعدى كونه خطة على الورق 1986 – 2000م ، وكانت الحكومة قد أقرت دراسة لجدوى إنشاء مركز نووي للأبحاث والتدريب ويضم مفاعلاً نووياً تجريبياً .

وقد ذكر ذلك مدير الطاقة النووية في وزارة الطاقة النووية بالأردن ووضع الخطـــة علـــى مـــرحلتين تستغرق كل مرحلة ثلاث سنوات ابتدأ من 1986م ، وأشار إلى أن تكلفة هذه الخطة بلغت خمسة ملايين دينار وتقام بمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وشركات أجنبية ، وبتعهد الوكالة بتقديم مساعدة مالية تبلغ 300 ألف دينار لإقامة هذا المشروع ، ويعتبر ذلك نموذجاً لاتجاه دول المنطقة نحو إقامة برامج نووية ، ومن المرجح أنه لا توجد قيود سياسية إقليمية أو دولية تحيط بهذا البرنامج ، ولازال هذا البرنامج لأرض الواقع .

---

[1] . فؤاد جابر ، **الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل** ، مرجع سبق ذكره ، ص34 .

ومـــن وجهة نظر مقارنة ، بين الدول العربية وإسرائيل على صعيد نسبة الإنفـــاق العسكري لا تزال الأقطار العربية وإسرائيل من أكثر دول العالم إنفاقا على بناء وشراء السلاح ، وتشير بعض المصادر بأن الدول العربية تحتل حالياً المرتبة الأولى عالمياً في الإنفاق العسكري لحجم الناتج المحلي الإجمالي ، حتى إن اقتصاديات هذه الدول ما تزال تتسم بالعسكرة ويمثل الإنفاق العسكري الهائل عبئاً كبيراً ، خصوصاً إذا ما حُدد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وأيضاً من حـــيث مكانة ووزن دول الشرق الأوسط من زاوية استيراد الأسلحة ومستويات الإنفـــاق العسكري ، وكذلك مـــن حيث قياس متوسط نصيب الفـــرد الواحد من هـــذا الإنفـــاق ، ويستعرض الجدول التالي إجمالي الإنفاق الدفاعي لكل فرد ، وإجمالي الإنفاق العسكري .

جدول رقم 1 يوضح أرقام الإنفاق العسكري لدول المنطقة العربية وإسرائيل :(1)

الدولة/السنة	إجمالي الإنفاق الدفاعي (بالمليون دولار)		إجمالي الإنفاق العسكري لكل فرد (بالدولار الأميركي)		نسبة الإنفاق من إجمالي للناتج المحلي	
	1997	1998	1997	1998	1997	1998
الجزائر	2.114	2.336	73	80	4.6	4.8
البحرين	364	394	608	643	6	6.7
مصر	2.743	2.776	45	45	4.3	4.1
فلسطين	-	-	-	-	-	-
العراق	1.250	1.372	56	59	7.4	7.3
إسرائيل	11.3	11.04	1.957	1.844	11.9	11.6
الأردن	496	537	105	110	7	7.7
الكويت	3.618	3.371	1.681	1.532	11.9	12.9
لبنان	676	563	163	134	4.5	4.5
ليبيا	1.250	1.431	215	238	4.7	5.3
موريتانيا	24	25	10	10	2.2	2.2
المغرب	1.386	1.630	48	56	4.1	4.6
عمان	1.976	1.887	365	886	12.2	13.6
قطر	1.346	1.320	2.073	1.967	13.7	12
السعودية	18.15	20.5	1.071	1.173	12.4	15.7
سوريا	2.217	2664	145	168	6.3	7.3
تونس	334	348	36	37	1.8	1.8
الإمارات	2.424	2.937	978	1.138	5.1	6.5
اليمن	411	388	25	22	7.2	606
الإجمالي والمتوسط	56.79	61.14	541	538	7	7.4

(1). International Institute For Strategic Studies, The Military Balance 1999-2000 The :Source Studies, October 1999), London: Oxford University Press for The International Institute For Strategic . .p.p. 300-301

وتشـــير تقديـــرات المعهـــد الدولـــي للدراسات الإستراتيجية عن الميزان العسكري لعام 2001م ازدياد مجموع الإنفاق العسكري للدول : مصر والبحرين والعـــراق وإسرائيل والأردن والكويت ولبنان وسلطنة عمان والسعودية وسوريا والإمارات العربية المتحدة واليمن ، فقد بلغ عام 1998م ما مقداره 57.3 مليار دولار ثم انخفض عام 1999م إلى نحو 56.2 مليار دولار ، لكنه قفز إلى 60.9 مليار عام 2000م ، وبلغت الزيادة نسبة 8% في الإنفاق العسكري عام 2000م وطـــوال الســـنوات منذ عام 1995 زادت الميزانيات العسكرية لإسرائيل ودول الطوق العربية ، ففي عام 2000م بلغت ميزانية الدفاع الرسمية لإسرائيل حوالي تســـعة مليارات دولار بنسبة زيادة 5% عن عام 1999م ، ومن المعروف أن الجـــيش الإســـرائيلي يعـــارض بشدة أي تخفيض في الموازنة العسكرية تحت مزاعـــم اعتبارات مواجهـــة التهديدات المجاورة والانتفاضة الفلسطينية الباسلة المســـتمرة مـــنذ أواخـــر أغســـطس 2000م ومن هنا زادت إسرائيل ميزانيتها العســـكرية لعام 2001م بحوالي 487 مليون دولار وتكثف المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ضغوطها للحيلولة دون إجراء تخفيض في الموازنة العسكرية بزعم أنـــه يقوض صناعة السلاح وبرنامج التطوير للقوات العسكرية الذي ينتهي عام 2005م ، في حين لم تزد ميزانية مصر العسكرية عن ثلاثة مليارات دولار في عامي 1999 و2000م ، وزادت ميزانية الأردن قليلا لتقترب من المليار دولار عام 2000م ، في حين تخطت الميزانية العسكرية السورية لعام 2000م الثلاثة مليارات دولار.

ومـــن ناحية أخرى تدل التقديرات نفسها على أن متوسط الإنفاق العسكري كنســـبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لا تزال مرتفعة بالنسبة لمعظم الدول العربية وإسرائيل التي بلغت نسبتها 8.1% عام 1999م ، وبالنسبة لمصر تصل النســـبة إلـــى 2.7 %، وبالنسبة لسوريا تبلغ 5.6 % في حين سجلت السعودية أعلى نسبة حيث وصلت إلى 13.2% ، تلتها في ذلك سلطنة عمان بنسبة 10.1 % ، بـــل إن بلـــداً صغيراً مثل الأردن وصلت هذه النسبة فيه إلى 10% للعام

نفسه . ولا تزال غالبية الدول العربية وإسرائيل من أعلى الدول مكانة من حيث مشتريات السلاح وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 1 يوضح قيمة المشتريات التسليحية للدول العربية وإسرائيل (1)

الدولة	مكانة الدولة		قيمة المشتريات التسلحية (بالأسعار الثابتة لعام 1990 بمليون $)					
	إقليميا	عالميا	1994	1995	1996	1997	1998	1999-94
السعودية	1	2	1.298	1.249	1.961	3.292	1.948	9.748
مصر	2	4	1.926	1.645	940	931	440	5.882
الإمارات	3	9	629	442	600	840	756	3.267
الكويت	4	11	49	974	1.338	418	228	3.007
إسرائيل	5	16	796	229	73	46	1.285	2.429
قطر	7	26	14	15	58	553	389	1.029
عمان	8	28	201	175	347	158	17	898
الجزائر	9	40	161	332	5	29	-	527
المغرب	10	49	3	41	30	160	210	401
البحرين	11	51	14	26	225	74	9	348
الأردن	12	52	-	24	43	104	164	335
تونس	13	62	21	58	60	40	1	180
اليمن	14	66	-	142	-	-	-	142
سوريا	15	67	63	43	21	-	-	127
لبنان	16	68	13	59	27	6	17	122

(1). International Peace Research Institute (S.I.P.R.I), SIPRI Yearbook Stockholm :Source Press, 1997 Armaments, Disarmament and International Security. (Oxford: Oxford University .1996), p.p. 428-429

ومن حيث التوزيع الجغرافي للدول الكبرى المصدرة للسلاح للدول العربية يتضح أن هذه الدول تتلقى السلاح بصفة رئيسية من الولايات المتحدة ثم بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا ، وهذا هو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 2 يوضح الدول الكبرى المصدرة للسلاح للدول العربية وإسرائيل (2)

الدولة المستوردة	الدولة المصدرة						
	أمريكا	روسيا	فرنسا	بريطانيا	ألمانيا	أخرى	الإجمالي
البحرين	554	-	-	-	-	11	565
مصر	3265	143	3	-	11	197	3619
إسرائيل	2076	-	50	-	765	-	2890
الكويت	1224	73	354	346	-	66	2063
قطر	-	-	704	270	-	36	1010
السعودية	5821	-	144	2010	-	378	8362
سوريا	-	784	-	-	-	21	805
الإمارات	205	336	1714	157	4	567	2983

(2). S.I.P.R.I , SIPRI Yearbook 2001: Stockholm International Peace Research Institute :Source Security. (Oxford: Oxford University Press, Armaments, Disarmament and International 1996) , p326

ويتضح من هذا الجدول :

1. تفوق الدول الموضحة بالجدول مقارنة مع المناطق أخرى بالنسبة لمشتريات السلاح، فقد بلغ المجموع لدول الشرق الأوسط في الفترة السابقة أكثر من 30 مليار دولار.

2. لم تزد مشتريات السلاح لأوروبا الغربية عن 19.4 مليار دولار.

3. بلغت مشتريات البلدان الأفريقية ما عدا الدول العربية الداخلة في الشرق الأوسط 3.2 مليارات دولار فقط .

على الجانب الآخر تحتل إسرائيل المركز الثاني عشر من بين كبرى الدول المصدرة للسلاح خلال الفترة 1996-2000م ووقعت إسرائيل مع الصين اتفاقا لتزويد الأخيرة بأربعة نظم رادار إسرائيلية متطورة من طراز (فالكون) تركب على العقاقلة الروسية (11-76) وقد اعترضت الولايات المتحدة على هذه الصفقة وأوقفتها إسرائيل بالفعل في يوليو عام 2000م ، ولكن إسرائيل طلبت مليار دولار معونة إضافية من الولايات المتحدة لتعويض الخسارة ، وترتبط إسرائيل باتفاقيات سرية وعالمية للتعاون التقني في مجال تكنولوجيا الفضاء مع الهند والصين .

ويعترف الخبراء بأن ارتفاع نفقات الدفاع والأمن في الدول العربية ، إنما جاء في معظمه تلبية للمتطلبات والتحديات التي فرضتها التطورات السياسية والعسكرية التي شهدتها المنطقة ، خصوصاً في العقدين الأخيرين بدءاً من الحرب العراقية - الإيرانية التي اندلعت أواخر السبعينات ، ثم الغزو العراقي للكويت ، إلى التحدي المستمر الذي يمثله احتلال إسرائيل لأراضي بعض الدول المجاورة لها ، وتلكؤها في تنفيذ الاتفاقات .

ومما سبق يتضح أن منطقة الشرق الأوسط لا زالت ماضية في التسلح رغم الجهود الرامية لإحلال السلام فيها ، ولا تزال تتصدر سوق التسلح العالمي سواء من جهة القيمة المطلقة للمشتريات أو النسبة التي تمثلها من إجمالي الناتج الداخلي ، وذلك يقود لاستنتاج بأنه ورغم تدمير القوى العسكرية العراقية

مازالت القدرة العسكرية الإسرائيلية ما زالت في تطور مستمر ومصدراً لتهديد دائم للدول العربية مجتمعة ، خاصة وهي تملك إمكانات التفوق عليها مجتمعة .

ثانياً - الخيارات العربية لمواجهة القوة النووية الإسرائيلية :

في جميع الحالات فإن إسرائيل تستمر في زيادة قدراتها النووية لأغراض عسكرية ، بحيث تكون الخيارات المطروحة على الساحة العربية لمواجهة التهديد النووي الإسرائيلي يمكن أن تُصنف على النحو التالي:

الخيار الأول :

هو دعوة دول المنطقة العربية إلى إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وكذلك الصواريخ أرض – أرض التي تحمل رؤوسها المواد ذات التدمير الشامل ، بما يحقق الخلاص من هذه الأسلحة في فترة زمنية معينة ، وتؤكد أغلب دول المنطقة ضرورة الربط بين تدمير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي قد تكون موجودة لديها وبين تدمير إسرائيل لأسلحتها النووية .

إن غالبية دول العالم العربي قد أعلنت موقفاً موحداً إزاء هذه المشكلة في مؤتمر (باريس) لنزع الأسلحة الكيميائية ، الذي انعقد في العاصمة الفرنسية في المدة من 7 حتى 11 يناير 1989م ، وشهدته 140 دولة من دول العالم ، واستهدف دعم الجهود لإبرام اتفاقية جديدة شاملة لحظر إنتاج الأسلحة الكيميائية وقد وافقت الدول العربية على البيان الختامي للمؤتمر وعلى ضرورة إعداد معاهدة دولية تحظر تصنيع وتخزين الأسلحة الكيميائية ، ولكنها أكدت رفض نبذ الأسلحة الكيميائية ما لم تنبذ إسرائيل أسلحتها النووية ، وقد عادت وأكدت نفس الموقف في مؤتمر ثان عقد في (كانبيرا) عاصمة استراليا خلال شهر سبتمبر 1989م حول تحريم الأسلحة الكيميائية .

ويجد هذا الموقف تأييداً من البرلمانات ومجالس الشورى وخبراء العرب ولجان نزع السلاح في الدول العربية ومنها مصر والتي تركز على ضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والبحر المتوسط .

وقد حرصت الدول العربية على أن تؤكد في الدورة الخاصة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي كانت مخصصة لنزع السلاح النووي عام 1989م ، على ضرورة موافقة كل الأطراف في الشرق الأوسط ، ومن بينها إسرائيل على الخضوع للرقابة والتفتيش الدوليين ، وفي إطار حظر انتشار الأسلحة النووية ، ومع إخلاء المنطقة العربية من هذه الأسلحة ، وقد أكدت وفود البرلمانات العربية في لقاء ممثلي البرلمانات العربية والأوربية في مؤتمر (دبلن -بإيرلندا) خلال شهر سبتمبر 1989م على ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط والتي تضم جزء من المنطقة العربية من كافة أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والبيولوجية .

الخيار الثاني :

يقضي بأن تتمسك الدول العربية بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية ، وأن تبادر الدول العربية من جانبها إلى المطالبة باحترام وتنفيذ هذا القرار فتطلب من الدول الكبرى النووية الالتزام علناً وفعلاً بعدم إرسال سفن حاملة للسلاح النووي إلى موانئ المنطقة أو بحارها ، وألا ترسل قوات مزودة بأسلحة نووية أو كيميائية إلى قواعد ومناطق التسهيلات العسكرية في الشرق الأوسط غير أن هذا لم تتم مراعاته في الحملة العسكرية على العراق ومن قبلها أفغانستان .

إن قرار الأمم المتحدة حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية وجميع الدول الأخرى إلى أن تقدم مساعداتها في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية .

وتحرص مصر على تقديم مشروع القرار بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط ، وبإخضاع جميع الدول للرقابة والتفتيش الدوليين طبقاً لإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في (فيينا) منذ عام 1974م ، مثلما تدعو كل الحكومات العربية إلى تأييد هذا القرار ، ويركز بعضها على ضرورة التشدد في إجراءات وضمانات تنفيذه .

ولمـــا كانت الدول العربية وإيران تشكل غالبية دول الشرق الأوسط ، إلى جانـــب إســـرائيل وتركيا وبعض دول الجوار الجغرافي الأخرى ، وباعتبار أن الـــدول العـــربية تطـــل على أغلب شواطئ المنطقة وبحارها ، فإن تنفيذ الدول العـــربية مجـــتمعة لقرار المنطقة الخالية من الأسلحة النووية ودعوتها لالتزام الدول الكبرى النووية باحترامها سيشكل عقبة ضخمة أمام خطط إدخال الأسلحة النووية إلى الشرق الأوسط ، وسيكون عامل ضغط مهماً في الإسهام في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط .

ولن يكون مثل هذا الموقف العربي جديداً ، فقد سبق أن أعلنت دول أخرى مـــثل نيوزيلندا أن أراضيها ومياهها ومجالها الجوي مناطق خالية من الأسلحة النووية ، ومن ثم يجب أن تبادر الدول العربية لاتخاذ هذه الخطوة ، والإصرار عليها في إطار جامعة الدول العربية ، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية .

ولعـــل الصـــعوبة الأساســـية التي تواجه هذا الخيار هي موقف الولايات المـــتحدة الأمـــريكية التي تصر على الامتناع بشكل قاطع عن الإبلاغ عما إذا كانت وحداتها العسكرية التي تمر عبر بلدان أخرى أو ممرات مائية فيها تحمل أسلحة نووية أم خالية من تلك الأسلحة ، وهذه القاعدة الأساسية تطبقها واشنطن علـــى عـــدد كبير من الدول العربية التي تقدم قواعد وتسهيلات عسكرية للقيادة المركـــزية وقواتها وللأسطول السادس الأمريكي وقوة العمل البحرية في الخليج وشـــرق أفـــريقيا ، وجميع هذه التشكيلات التعبوية تحمل أسلحة وذخائر نووية يمكـــن استخدامها بواسطة القوات البرية والقوات الجوية والبحرية ، وقد تم ذلك بشكل مؤكد في أفغانستان والعراق .

الخيار الثالث :

هو التركيز على انضمام إسرائيل لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، وتصديقها عليها ، أسوة بالدول العربية المجاورة لإسرائيل والتي وقعت وصدقت على هذه المعاهدة.

إن المعاهـــدة تنص على ضرورة مواصلة الحوار والمفاوضات بإصرار للاتفـــاق علـــى إجـــراءات لوقف سباق التسلح النووي في وقت مبكر ، ثم بدء إجراءات نزع السلاح النووي .

هـــذا وقـــد رفضـــت إسرائيل الانضمام لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة الـــنووية عـــندما انعقـــد مؤتمرها للمراجعة في عام 1995م ، متحدية بذلك كل الأعـــراف الدولـــية ، ومؤيدة لحليفتها الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية ، ولا يغيب عن الأذهان أن انضمام إسرائيل لهذه المعاهدة سوف يترتب عليه خضوع منشآتها النووية للإشراف الدولي ثم تعهدها بتدمير مخزونها من الأسلحة النووية في فترة زمنية محدودة ، وهو ما ترفضه إسرائيل رفضاً قاطعاً .

وأخيراً فإن اختيار أحد هذه الخيارات الثلاثة والعمل على التركيز عليها ، أو علـــى جـــزء مـــنها فـــي الحـــوار السياسي وفي المنظمات الدولية العالمية والإقليمـــيـــة ، أو في سياق مسارات التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل ، يـــتطلب حـــداً من الإجماع الاستراتيجي العربي على نزع السلاح من المنطقة العـــربية ومـــنطقة الشـــرق الأوسط تقره جامعة الدول العربية ، بما يشكل قوة ضـــاغطة فعالـــة ومؤثرة في الأطراف المناهضة لإخلاء المنطقتين من أسلحة الـــدمار الشـــامل وبغيـــر شـــك فـــإن الخيارات الثلاث تشكل امكانات سياسية ودبلوماســـية وإعلامية واضحة أمام قوى السلام لبلورة جهد سياسي ودبلوماسي وإعلامي متكامل ، يخاطب الرأي العام في الدول العظمى والكبرى والتجمعات الدولـــية والإقليمـــية لتعزيـــز الدعوة إلى تحويل منطقة الشرق الأوسط وكذلك المنطقة العربية إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية .

رابعاً - العرب بين الرادع التقليدي والرادع فوق التقليدي والرادع النووي :

في إطار السعي لحماية الأمن القطري الذي هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي ، ضد الخطر النووي الإسرائيلي ، وعندما تستنفد الدول العربية كل طاقاتها في سبيل تحقيق أحد الخيارات السلمية السابق ذكرها دون جدوى . فإنـــه لا مـــناص من البحث عن حلول أخرى بديلة تحقيقاً للسلام ، وغني عن

التعـــريف أنـــه لن يُفرض السلام في هذه المنطقة ولن يحميه إلاّ العرب ، عن طـــريق الحصول على توازن في الردع ، ولا يتحقق ذلك إلاّ بمزيج من القدرة علـــى العقاب والإرادة في استخدام هذه القدرة إذا تطلب الأمر ذلك دون تردد ، لأن القـــدرة على توجيه الضربة الثانية مهمة ولكن الأهم منه هو التصميم على اســـتخدامها ، والفرصـــة متاحة أمام البلاد العربية لتقليل تأثير الضربة الأولى للعدو سواء أكانت تقليدية أم نووية .

وفي صدر الحديث عن الخيارات النووية العربية هناك سؤال يطرح نفسه كيف يردع العرب العدوان الإسرائيلي الذي لا يضع قيوداً على وسائله الرادعة مهما بلغت قوتها التدميرية ؟

كـــيف يتجـــنب العـــرب الكارثة النووية التي تهدد أمنهم ومنطقتهم كونها المـــنطقة الأكثـــر توقعاً لاستخدام الأسلحة النووية نتيجة لتطرف إسرائيل تحت تأثير إيمانها العميق بأن القوة هي الحل الوحيد لمشاكلها ؟

تجـــدر الإشـــارة أولاً إلى أن العرب لا زالوا يعيشون خطورة هذا السلاح الإســـرائيلي ، وفـــي حالة من التهاون والتفريط أوصلت الأمور إلى ما وصلت إلـــيـــه ، ففـــي الوقت الذي تثبت القيادة الإسرائيلية قدرتها العميقة على الإدارة المتماســـكة فإن القيادات العربية مستمرة في خلافاتها وتناقضاتها غير المقبولة مـــتجاهلة اســـتخدام قـــواتها الذاتية – وهي كبيرة وضخمة وفعالة – في إدارة الصـــراع الـــذي فـــرض عليها ، وإن لاحت في الأفق بين الحين والآخر بداية لتقارب عربي وشيك ، وفي هذا الإطار يعتبر الاعتماد على القوة الذاتية العمود الفقـــري لعملية الردع فلا تستطيع أية دولة أن تعتمد على الضمانات الخارجية التـــي تقـــدمها الهيئات الدولية أو أية قوة عظمى ، وبالتالي فلا يمكن الاعتماد بصفة جدية على دعم نووي لقوة أعظم أو ما يسمى (بالردع الممنوح) .

فلا ينبغي أن تؤخذ ضمانات أية قوة عظمى مأخذ الجد اذا واجهت بموقف يتعلق بالمصير ، وأوروبا نفسها لم تكن تثق في الضمانات التي تكفلها الولايات

المتحدة الأمريكية الأمر الذي دعا بريطانيا وفرنسا إلى أن تحصلا على قوة استراتيجية نووية خاصة بهما .

وإذا اتفق على أن القوة الذاتية العربية هي مفتاح الموقف لحصول العرب على الرادع المصدق ، فالتساؤل المطروح هنا : ما هو الغرض الذي تسعى القوة العربية الذاتية إلى تحقيقه ؟

والإجابة عن هذا التساؤل المهم هو أن العرب يريدون أن يصلوا مع إسرائيل إلى ما يمكن تسميته (بالردع المؤكد المتبادل Mutual Assured Deterrence) عن طريق (التدمير المؤكد المتبادل Mutual Destruction Assured) وهذا يعني قدرة كلا الطرفين على تدمير الآخر حتى بعد التعرض للهجوم النووي أو الهجوم على نفس المستوى من القوة التدميرية .

ولكن كيف يتم ذلك ؟ هنا نقول أن أمام الرادع العربي المصدق عقبتين :

العقبة الأولي : تتعلق بغياب الإرادة لاستخدام الرادع المتاح .

العقبة الثانية : تتعلق باحتكار إسرائيل للرادع النووي .

وعلاج العقبة الأولى لا يتم إلاّ على مستوى القيادات السياسية التي هي مدعوة إلى تقدير خطورة ما وصلت إليه الأمور ، والعمل على تدارك السلبيات الموجودة قبل أن تصل إلى حالة يتعذر فيها العلاج .

أما علاج العقبة الثانية فيتطلب المرور بمرحلتين هما : المرحلة الأولى : هي مرحلة احتكار إسرائيل للرادع النووي . والمرحلة الثانية هي مرحلة التعادل النووي أو حصول العرب على الرؤوس النووية ووسائل إطلاقها ، وبالتالي علاج العقبة الثانية يرتبط بعلاج العقبة الأولى حيث مرحلة التعادل النووي تحتاج إلى وجود الإرادة لا استخدام الرادع الذي أصبح في اليد .

ولكن السؤال الأهم هو كيف يواجه العرب الموقف في المرحلة الأولى وهي مرحلة احتكار إسرائيل للرادع النووي ؟

إن أساس مواجهة هذا الموقف هو أن العرب يعتبرون أن الرادع النووي ما هو إلاّ رادعاً ذا قوة تدميرية عظمى ،

ولا يستلزم ردع العدو عن استخدمه إتباع الطريق نفسه أي (الرادع النووي) ولو بصفة مؤقتة ، بل يمكن العمل على الحصول على أسلحة ذات قوة تدميرية عظمى – ويطلق عليها الروادع فوق التقليدية – كرد مباشر على التحدي الذي يواجهه العرب مثل الغازات الحربية والأسلحة البيولوجية ، والصواريخ متوسطة المدى ، وأسلحة التفجير الحجمي .

وتتصف هذه الروادع التي ذكرت بالسهولة في الاستخدام ، والصعوبة في الوقاية منها ، ورخص تكلفتها ، وتتضاعف قيمتها أمام بلد يفتقر إلى عدد مناسب من السكان حيث تكون فيه الخسائر البشرية ذات أهمية خاصة ، فإذا وصل العرب إلى هذه القدرة لأمكن القول بأنه أصبح في يد العرب (الرادع المصدق) الذي يجبر إسرائيل على عدم الإقدام على تنفيذ ما تريد ، وبذلك يمكن للعرب ردع الحرب النووية التي تشنها إسرائيل أو تهدد بشنها بين وقت وآخر .

وهذا يكفي ، فالعرب لا يريدون إدارة حرب نووية أو حرب تدميرية شاملة ولكن كل ما يريدونه هو منع العدوان المتكرر عليهم كخطوة أولى ، والإقدام على تصحيح الأوضاع الظالمة التي فرضت أو ستفرض عليهم كخطوة ثانية .

خلاصة :

أن بقاء المشكلة النووية على ما هي عليه بما تطرحه من مخاطر تتصل باستخدامات الأسلحة النووية ، مع حالة اختلال نووي قائمة مع صعوبة التوازن أو الإزالة في المديين القصير والمتوسط ربما على نحو أدى إلى لجوء دول المنطقة التي تشعر أنها مهددة نووياً إلى خيارات استراتيجية للتعامل مع حالة الاختلال ، كانت أهم مداخلها محاولتها المتواضعة لامتلاك أسلحة نووية كروادع حد أدنى لمواجهة القوة النووية الإسرائيلية .

أن مقارنة القوة العربية بالقوة الإسرائيلية من ناحية افتراض نظري صرف ، فأنه سيكون رجحان الكفة العربية في بعض عناصر القوة الثابتة مثل المساحة وعدد السكان والموارد الاقتصادية وحجم القوات المسلحة والموقع الاستراتيجي وفي مقابل ذلك ترجح كفة إسرائيل في السلاح النووي والتنظيم

العســـكري وقيادة الحرب وقنوات التسليح والإمداد الفوريين من الغرب بصورة عامة والولايات المتحدة بصورة خاصة ، وفي جميع الأحوال فأن الكفة العربية عناصـــر ثابتة من القوة والقدرة وهي قابلة للتطوير والتعظيم بقدر ما تريد لها الإرادة العربية الموحدة من تطوير حتى تبلغ منزلة كفة إسرائيل ولأن الصورة نظرية صرف ، وتغيير الوضع العربي الراهن ليست متوفرة بالقدر المناسب في الظروف الحاضرة فأن ميزان القوى سيظل راجحاً لمصلحة إسرائيل.

ولعل بناء قدرة نووية عربية يسهم في التقليل من مخاطر وانعكاسات القوة الـــنووية الإسرائيلية السلبية على الأمن القومي العربي ألا أن بناء هذه القوة في الوقت الراهن ستكون له آثار عكسية على الاقتصادات العربية الضعيفة والهشّة والتابعة ، ولتحقيق هذا الهدف وللحفاظ على الأمن القومي العربي بجميع جوانبه لا بـــد على العرب تأسيس قاعدة عربيّة للبحث العلمي والتكنولوجيا وذلك بتنفيذ اســـتراتيجية عـــربيّة موحّدة في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا ، والاهتمام بالعلمـــاء والباحثـــين فـــي الجامعات ومراكز البحوث ، وتقديم الحوافز الماديّة والمعنوية لهم ، وعدم إخضاعهم (والمؤسّسات البحثية والعلمية) ، للبيروقراطية واللـــوائح التنظيمية الإدارية المتخلفة ، زيادة حصة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير في موازنات الأقطار العربية ، وعدم إخضاع البحث العلمي والتطوير للخطط التقشفية للأقطار العربية ، بالإضافة لفتح قنوات التفاعل والتنسيق وتبادل الخبـــرات بين مراكز البحوث العربية والمراكز المماثلة لها في الدول المتقدمة علمياً وتكنولوجياً ، ولا بد من الإشارة هنا إلى ضرورة الاستفادة من الكفاءات والأُطـــر البشريّة العلمية العربية المهاجرة ، من خلال تنظيم مؤتمرات للعلماء والخبـــراء والباحثين العرب المغتربين في الأقطار العربية للإطلاع على أحدث الابتكارات والاختراعات والتطبيقات الحديثة في مجالات البحث والتطوير.

الخاتمة

أولاً : الخلاصة

بـــات واضـــحاً وبعـــد مرور أكثر من خمسين عاماً على نشوء إسرائيل 1948م وتوجهات أصحاب القرار والمخططين الاستراتيجيين فيها تؤكد على ضرورة امتلاكها للقـــوة الـــنووية الاستراتيجية والتكتيكية ليؤكدوا تفوق إسرائيل الإقليمي ، الأمر الذي يسمح لهم بالريادة ، وينعكس إيجاباً على إسرائيل في إدارة المنطقة مستقبلاً مع الأخذ فـــي الاعتـــبار محدودية رد الفعل الدولي والعربي وخاصة في ظل علاقات إسرائيل المستمرة مع قوى التأثير العالمي ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية .

وبـــناء علـــى ذلـــك فقـــد تـــناول الفصل الأول في مباحثه الثلاث القوة النووية الإســـرائيلية التي عزت الدولة العبرية سبب امتلاكها لهذه القوة النووية إلى مجموعة دوافع أمنية استراتيجية واقتصادية وسياسية .

مـــنذ نشأت الدولة العبرية عام 1948 لازالت مستمرة في تطوير قوتها النووية والتي هدفت من خلالها تأمين واستمرار وجودها حيث كان لكل من فرنسا والولايات المـــتحدة وجـــنوب إفريقيا والهند الدور الأكبر في نشأة هذه القوة ، كما امتدت مظلة تعاونهـــا مـــع دول أخـــرى إلى جانب القدرات البشرية الأكاديمية والتقنية العالية من المهاجرين اليهود السوفيت وإحرازها للتقدم العملي والتكنولوجي في مختلف المجالات كـــل ذلـــك كان له انعكاسات مباشرة وإيجابية لامتلاك إسرائيل العديد من المفاعلات الـــنووية والمصـــانع الكـــيماوية والقـــدرة علـــى صنع قنابل هيدروجينية ونيترونية والصـــواريخ المـــتطورة ووسائل نقلها وإيصالها إلى أهدافها ، فأصبحت تمتلك مابين (100-200) ســـلاحاً نووياً بقدرات تدميرية متفاوتة ، إضافة إلى عمليات القرصنة والســـرقة التـــي قامت بها من أجل الحصول على الوقود النووي واليورانيوم والماء الثقيل لاستمرار الحياة بمفاعلاتها .

إن اســـتمرار وضع الاختلال النووي القائم على امتلاك إسرائيل قوة نووية مع عدم امتلاك الدول العربية خيارات نووية ، وتزايد القلق من جانب هذه الدول لامتلاك إسرائيل هذه القوة واستمرار تهديدها لدول المنطقة ورفضها أي تفتيش على منشآتها ، واستمرار تعنتها في عدم الانضمام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ظهرت على الســـاحة الدولـــية العديد من المبادرات التي طالبت بضرورة الحد من التسلح النووي الإسرائيلي ، وإيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة فأصدرت المنظمات

الدولية : العالمية والإقليمية العديد من القرارات وبذلت العديد من المحاولات ، إلا أن هـذه المحاولات الجادة التي بذلتها المنظمات لم تتجاوز التوصيات التي تفتقد الفاعلية الجادة لتنفيذها وبالتالي جاءت في الأساس إلى إبقاء الوضع الراهن إلى ما هو عليه ، فالقـرارات التي صاغتها ووضعتها تلك المنظمات وبالرغم من كثرتها ألا أنه يمكن القول بأن القوة النووية الإسرائيلية نمت وتطورت وترعرعت في ظل هذا الزخم من القـرارات فظلت هذه القرارات حبراً على ورق تنتظر إيجاد آليات فعالة أو منظمات حـيادية دولـية لتنفـيذها ، ولعل الحقيقة الكامنة وراء محدودية دور تلك المنظمات وخضـوعها لمسـيطرة القوى الكبرى في ظل النظام العالمي الجديد ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تدير وتسّير هذا النظام .

يمكن القول أن امكانات الآلة العسكرية التي سعت إسرائيل إلى امتلاكها ولازالت مستمرة في تطويرها تتجاوز كثيراً التهديدات الحقيقية التي يمكن أن تتعرض لها من الـدول العـربية بمعنى أن سعي إسرائيل لامتلاك هذه القوة دون أن تكون هناك قوة مماثلة من جانب الدول العربية في الوقت الراهن .

بـناء على ذلك فقد تناول الفصل الثاني في مباحثه الثلاث تحليلاً للأمن القومي العربـي الـراهن الذي اتسم بالعجز الرسمي العربي عن إحياء الأمن القومي نظرياً وعملـياً حتـى جامعـة الدول العربية لم تتمكن من جمع شمل الدول العربية كما أن عوامل تغيير الوضع العربي الراهن غير متوفرة ، فمن الجانب النظري لم يتبلور إلى اليوم وضع تعريف شامل يتضمن مضموناً محدداً للأمن القومي العربي حتى التعريف الـذي ورد بالدراسـة الشاملة التي أجرتها الأمانة العامة بجامعة الدول العربية والتي جـاءت حديثة لا تزال هذه الدراسة حبراً على ورق تنتظر من جامعة الدول العربية إقرارها .

بمـا أن الأمن يتطلب أن تكون الأمة العربية ضمن وعائها الجغرافي بعيدة عن الـتهديدات الداخلـية والخارجية ووجود قاعدة متينة يقف عليها الأمن القومي العربي لتشـكل مرتكـزاً أساسـياً ينطلق من خلاله لمواجهة التحديات المحدقة به ، فمرتكز الـتكامل الاقتصادي يعد الخطوة الحقيقية أو لنقل الأولى لبناء القدرة العسكرية الذاتية للدول العربية وذلك للمفارقة الكبيرة والبون الشاسع بين القدرات والامكانات المتوفرة والخصـائص والموقع الجيوستراتيجي لكل دولة ، فهذه القدرات تتطلب فعلاً جماعياً

قومياً يرتكز على جهد قومي موحد يهدف تثويرها وتفعيلها من أجل المواجهة المستمرة ، وإلى أن يتحقق ذلك يظل تعاظم القوة النووية الإسرائيلية في تزايد مستمر مما يؤدي لتزايد المخاطر التي تهدد الأمن القومي العربي ، الأمر الذي بات له آثار خطيرة على جميع جوانب الأمن القومي العربي.

وبناء على ذلك فقد تحدث الفصل الثالث في مباحثه الثلاث عن آثار التهديد النووي الإسرائيلي على الأمن القومي العربي وقد أتضح مدى آثار هذا التهديد على الجوانب العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وكما للقوة النووية الإسرائيلية تهديد على الأمن القومي العربي فإنه لها تهديد على الوجود الإسرائيلي ، وفي الوقت ذاته فإن الوضع النووي القائم يشير إلى وجود قيود ومحددات تحيط بإمكانية استخدام هذه الأسلحة ، فالقوة النووية الإسرائيلية منذ امتلاك إسرائيل لها وإدراك البلدان العربية لوجودها ، لم تستخدم هذه الأسلحة ووفق ما برر به الإسرائيليون إلا في إطار حالات قصوى ترتبط بحالات تهديد لبقاء إسرائيل .

أصبح مواجهة القوة النووية لن يكون مثمراً وجذرياً إنْ بقيت على مستوى قطري منفرد نظراً لتفاوت مستويات التطور التقني بين الأقطار العربية وتفاوت الموارد المتاحة ، والتي تضع في مجملها قيوداً على نجاح البرنامج النووي المستقل لواحدة من تلك الدول وتوفر الإرادة السياسية التي تأخذ القرار بالاستقرار على الاختيار النووي كرادع يعادل التهديد الإسرائيلي ، ولا شك أن تطوير البرنامج النووي العربي يعمل على تصحيح الخلل الاستراتيجي الموجود مع إسرائيل النووية ، وكسر الاحتكار النووي في المنطقة وبالتالي تقليص الدور الذي تسعى إليه إسرائيل ، إضافة لتحقيق الاستقرار والسلام العادل في المنطقة وتعزيز العلاقات العربية – العربية وزيادة الهيبة والمكانة الدولية للأمة العربية .

ثانياً : النتائج

بناءً على ما تقدم فإن إسرائيل مستمرة في امتناعها من إخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ورفضها للطرح العربي والخاص بأن يشمل الإخلاء كافة أسلحة الدمار الشامل بما فيها النووية البيولوجية والكيمائية ، ومحدودية دور المنظمات الإقليمية والدولية سواء في الحد من القوة النووية الإسرائيلية أو الإسراع في إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية ، وهذا يعني أنه لا أثر يذكر للحد من هذه القوة في المنطقة العربية في الوقت الراهن ، وسيبقى التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي قائماً إلى جانب عدم استقرار المنطقة العربية ، في حين انتظار حلول دولية جديدة ، أو سعي الدول العربية إيجاد تلك الحلول.

وبناء على ذلك التحليل السابق في فصول الدراسة فقد استنتج الباحث مايلي :

1. إنّ إسرائيل الآن تمتلك ترسانة من الأسلحة النووية وهي مستمرة في تطويرها مع قدرتها المتطورة في أساليب نقلها بالطائرات والصواريخ وإيصالها إلى أهدافها ، واستمرارها في عدم السماح بدخول أي سلاح نووي للمنطقة والحيلولة دون امتلاك العرب لهذا السلاح ، وذلك بدعم مطلق من الولايات المتحدة ، وهذا يعني استمرارها بتهديد الأمن القومي العربي والذي بات واضحاً في جميع جوانبه ومستوياته .

2. عجز الدول العربية الدخول في مظلة نووية من خلال إيجاد حليف إقليمي أو دولي يمكن الاعتماد عليه وسط حالة من تزايد عدم التوازن العسكري بين العرب وإسرائيل فالتعاون العسكري بين الهند وإسرائيل خاصة في مجال تكنولوجيا الصواريخ والتكنولوجيا النووية لا يؤهلها كحليف استراتيجي يُمكن الاعتماد عليه من قبل الدول العربية ، ورغم ظهور إيران النووية كقوة إسلامية ليس من المرجح أن ترى فيها الدول العربية بديلاً لأن هذه الرغبة الإيرانية الطموحة تلاقي معارضة قوية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والوكالة الدولية للطاقة النووية .

3. فشل مبادرات ومحاولات المنظمات الدولية والإقليمية في منع إسرائيل من إنتاج الأسلحة النووية وإجبارها على إخضاع منشآتها ومفاعلاتها النووية للتفتيش الدولي ، فأصبح فشل هذه المنظمات بمثابة الضوء الأخضر لمضيء إسرائيل قُدماً في تطوير قوتها النووية ، وفي الوقت الذي يصف مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية

الأسلحة النووية ومعداتها بالخطر المهدد للسلم والأمن الدوليين من حيث امتلاك الدول لهـــا ، نجده في الوقت ذاته يرى أن إسرائيل لا تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين بامتلاكها هذه الأسلحة وهذا يثبت عدم نجاح المنظمات الدولية العالمية والإقليمية.

4. يصعب على الدول العربية اعتمادها في سياسة التسلح على الدول الأجنبية حتى لا تصـــبح في حالة تبعية عسكرية إلى جانب التبعية الاقتصادية ، إلى جانب عدم وجود استراتيجية عربية موحدة من جانب الدول العربية للتصدي للتحديات الخطيرة المهددة للأمـــن القومـــي العربـــي والتـــي يأتـــي في مقدمتها التحدي الأقوى ، القوة النووية الإســـرائيلية ، وعليه فلابد أن يجد العرب أنفسهم أمام اضطرارية تتمثل في مواجهة هذا التحدي ، وذلك لا يمكن أن يتم إلا بامتلاك العرب لنفس السلاح أو إيجاد منظمات عالمية حيادية قادرة على الحد من التسلح النووي الإسرائيلي ، بيد أن الخيار الأخير يصعب إيجاده ، وهذا يعني استمرار الخلل في التوازن النووي بين إسرائيل والعرب فـــي الـــوقت الراهن ، الأمر الذي يكرس الأوضاع لتصبح إسرائيل الدولة المهيمنة إقليمـــياً ، الأمـــر الذي أدى إلى لجوء بعض دول المنطقة إلى محاولات امتلاك القوة النووية والتي جاءت كمحاولات متواضعة ، وهذا يعني أنه لا يمكن للدول العربية في الوقت الراهن تحقيق توازن مع إسرائيل في المجال النووي .

5. الاعـــتماد علـــى الـــذات في تطوير ردع نووي فهذا هو الأسلوب الأمثل لخروج العرب من حالة التبعية والتخلص من المظلة النووية ويتطلب هذا توفر خمسة شروط رئيسية لكي تنجح الدول العربية في تطوير قدراتها النووية وهذه الشروط هي:

أولاً: النجاح أولاً في الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

ثانياً: الاعتماد أساساً على مصدر محلي مأمون ومستمر لإمدادها بالوقود النووي .

ثالثاً: توافر قاعدة علمية ذات كفاءة عالية من مؤسسات علمية وكوادر فنية متخصصة

رابعـــاً: توافـــر أدنـــى حـــد مـــن القدرة على الردع في المجال التقليدي ، فالتوازن الاستراتيجي النووي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالتوازن في مجال الأسلحة التقليدية .

خامســـاً: توفـــر التمويل اللازم ليس عن طريق القروض الغربية ، وإنما عن طريق التمويل العربي .

المصادر

أولاً : الوثائق

أ. الأمم المتحدة :

(1) الجمعة العامة

1. الدورة التاسعة والعشرين ، القرار 3261 ، 9 ديسمبر 1974م .

2 . الدورة الثانية والأربعون ، 30 نوفمبر 1987م .

3 . الدورة الثالثة والأربعون ، القرار 43/80 ، 7 ديسمبر 1988م.

4 . الدورة الرابعة والأربعون ، القرار 108/44 ، 15 ديسمبر 1989م.

5 . الدورة الخامسة والأربعون ، 4 ديسمبر 1990م .

6 . الدورة السادسة والأربعون ، القرار 30/46 6 ديسمبر 1991م .

7 . الدورة الثامنة والأربعون ، القرار 74/48 16 ديسمبر 1993م .

(2) مجلس الأمن

1 . القرار رقم 487 ، 19 يونيو 1981م .

2 . القرار رقم 687 ، 3 إبريل 1991م .

(ب) منظمة المؤتمر الإسلامي

1 . المؤتمر الإسلامي الخامس ، الكويت ، الكويت ، من 26- 29 يناير 1987 م .

2 . المؤتمر الإسلامي السادس ، جدة ، السعودية ، من 12 إلى 15 يوليو 1975م .

3 . المؤتمر الإسلامي السابع ، اسطنبول ، تركيا ، من 2 1- 15 مايو 1976م .

4 . المؤتمر الإسلامي الثالث عشر ، نيامي ، النيجر ، من 22 - 26 /8/1982م .

5 . المؤتمر الإسلامي الرابع عشر ، دكا ، بنغلاديش ، من 6- 11 ديسمبر 1983م.

6 . المؤتمر الإسلامي السادس عشر ، فاس ، المغرب ، من 6 - 10 يناير 1986م .

7 . المؤتمر الإسلامي السابع عشر ، عمان ، الأردن ، من21 - 25 مارس 1988م.

8 . المؤتمر الإسلامي الثامن عشر ، الرياض ، السعودية ، من13 - 16 /3/1989م

9 . المؤتمر الإسلامي الحادي والعشرون ، كراتشي ، الباكستان ، من25 - 29 أبريل 1993م.

10 . المؤتمـــر الإسلامي الثاني والعشرون ، الدار البيضاء ، المغرب ، من 10 – 12 ديسمبر 1994م .

11 . المؤتمر الإسلامي الثالث والعشرون ، كوناكري ، غينيا ، من9 – 12 ديسمبر 1995م .

12 . المؤتمر الإسلامي الرابع والعشرون ، جاكرتا ، أندونيسيا ، من 9-13 ديسمبر 1996 م .

(ج) منظمة الوحدة الإفريقية

1 . مؤتمر منظمة الوحدة الإفريقية ، القاهرة ، مصر ، ما بين 18-30 /6/ 1993.

(د) جامعة الدول العربية

1 . الدورة العادية 98 ، القرار 5232 ، مصر ، 1992/9/13م .

2 . الدورة العادية 99 – القرار 5380 ، مصر ، 1993/3/27م .

3 . الدورة العادية 100 ، القرار 5385 ، مصر ، 1993/9/21م .

4 . ميـــثاق جامعـــة الدول العربية ، مواثيق الجامعة العربية والتجمعات الإقليمية ، اللجنة المصرية لثقافة الشعوب الإفريقية والآسيوية ، القاهرة ، 1989م .

5 . ميـــثاق العمل الاقتصادي القومي ، مؤتمر القمة العربي الحادي عشر ، عمان ، 25-27 /11/ 1980م.

ثانياً الكتب :

1- المراجع العربية :

1. القرآن الكريم

2. أبـــو الـــنمل ، حســـن ، (دكـــتور) ، **الإدارة العسكرية الإسرائيلية والحرب الإسرائيلية العربية المقبلة** (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1979م) .

3. آســـبر ، أمـــين ، **الســـلام والتسلح النووي** ، الطبعة الأولى (دمشق : مطبعة عكرمة ، 1995م) .

4. آلـــون ، إيجـــال ، **ستار من رمل ، إسرائيل والعرب بين الحرب والسلام** (تل أبيب : الكيبوتس الموحد 1968) .

5. ـــــــــــــــ ، **إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي** ، ترجمة : عثمان سعيد (بيروت : دار العودة ، 1971م).

6. أهرونسون ، شلومو ، **استراتيجية إسرائيل النووية** ، ترجمة : وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة ، الجزء الخامس (قبرص ، وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة ، 1987م).

7. إيفرون ، يانير ، **معضلة إسرائيل النووية** ، ترجمة : تيسير الناشف (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1993م) .

8. بالـــدوين ، هانسون ، **إستراتيجية للغد** ، ترجمة محمود خيري بنونة ، الطبعة الأولى (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1975م) .

9. بـــدران ، إبـــراهيم وهاني أعبيد ، **الطاقة النووية وحادثة تشرنوبل** (عمان : الجمعية العلمية الملكية ، 1988م) .

10. براي ، بيتر ، ترسانة **إسرائيل النووية مع تقرير فانونو ، أسرار القوة النووية الإسرائيلية** ، ترجمة : منير غنام (بيروت : دار البيادر للنشر والتوزيع ، 1989م).

11. ـــــــــــــــ ، **الترســـانة النووية في إسرائيل** ، ترجمة : مؤسسة الأبحاث العربية (عمان : مؤسسة الأبحاث العربية ، 1984م) .

12. بطـــول ، غاســـتون ، **السلم المسلح** ، ترجمة : أكرم ديري (بيروت : المكتبة العصرية ، 1971م).

13. بيومي ، عمرو رضا (دكتور) ، **مخاطر أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية على الأمن القومي العربي** ، الطبعة الأولى (القاهرة : دار النهضة العربية ، 2002م) .

14. تمير ، ابرهام ، **اعتبارات أساسية في التخطيط لحاجات الأمن القومي ، الكمية والنوعـــية فـــي الاستراتيجية الإسرائيلية** ، ترجمة : وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة ، ج 2 (قبرص : وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة ،1987م).

15. جنســـن ، لويد ، **تفسير السياسة الخارجية** ، ترجمة : محمد بن أحمد مفتي ، والدكتور محمد السيد سليم ، الطبعة الأولى (الرياض : جامعة الملك سعود ، 198م).

16. حايـــك ، حســـني إبراهيم ، **انتحار شمشون أسرار أسلحة الدمار الشامل في الكيان الصهيوني** ، الطبعة الأولى (بيروت : دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، 1993م) .

17. حسين ، زكريا ، (دكتور) ، **الترسانة النووية الإسرائيلية ، التهديد والمواجهة ، مع تدمير القوات المهاجمة بالكامل** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام ، 1995م).

18. حسين ، سعد علي ، **التوازن النووي الهندي – الباكستاني ، دوافع التحول وآثاره** (بغداد : جامعة صدام ، كلية العلوم السياسية ، 2000م) .

19. خولي ، بسيوني محمد ، (أستاذ دكتور) ، **موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة** ، المجلد الرابع ، الذات الحضارية للإسلام (الحضارة الإسلامية) ، الجزء الرابع : الجيش في الحضارة الإسلامية ، طبعة خاصة (قبرص : مركز دراسات العالم الإسلامي ، 2004م) .

20. ربابعة ، غازي ، **القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي** (عمان : دار الكرمل ، 1987م) .

21. ــــــــــــ ، **الاستراتيجية الإسرائيلية من 1967 – 1980م** (عمان : منشورات الجامعة الأردنية ، 1994م) .

22. ربيع ، حامد عبدالله ، (دكتور) ، **المضمون السياسي للحوار العربي الأروبي** (القاهرة : معهد بحوث الدراسات العربية ، 1979م) .

23. ــــــــــــ ، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط** (القاهرة : دار الموقف العربي ، 1984م)

24. ستيفنس ، روبرت ، ومحمود عودة ، **حوار حول عبد الناصر** ، الطبعة الأولى (بيروت : دار الأفاق الجديدة ، 1982م) .

25. سرحان ، عبد العزيز ، (دكتور) ، **النظام الدولي والشرعية الدولية** (بدون مدنية : دار النهضة العربية ، 1993م) .

26. سلمان ، سلمان رشيد (دكتور) ، **الاستراتيجية النووية** ، الطبعة الأولى (بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ، 1988م) .

27. شاتيلا ، كمال ، **الأمن العربي : التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية** ، الطبعة الأولى (باريس : مركز الدراسات العربي- الأوروبي ، 1996م) .

28. شقاقي ، خليل ، (دكتور) ، **الردع النووي في الشرق الأوسط** ، الطبعة الأولى (بيروت : دار الناشر ، 1990م) .

29. شكر ، زهير ، **السياسة الأمريكية في الخليج العربي** ، الطبعة الأولى (بيروت : معهد الإنماء العربي 1982م) .

30. شكري ، محمد عزيز ، وحسن إبراهيم ، **قضايا معاصرة في السياسة الدولية** ، (الكويت : وكالة المطبوعات ، بدون تاريخ إصدار).

31. صالح ، عطا محمد ، (دكتور) ، **في الأمن القومي العربي** ، الطبعة الثانية (طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1996م) .

32. طوالبه ، حسن ، **الحملة على البرنامج النووي العراقي لماذا ؟** (بغداد : وزارة الثقافة والإعلام ، 1981م) .

33. عابدي ، زكي ، وآخرون ، **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد** ، ترجمة : سوزان خليل ، الطبعة الأولى (القاهرة : سينا للنشر ، 1994م) .

34. عبد الرحمن ، أسعد ، **المساعدات الأمريكية والألمانية الغربية لإسرائيل** ، (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، 1966م) .

35. عبد الظاهر ، محمود سعيد ، (دكتور) ، **الصهيونية وسياسة العنف** ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1979م) .

36. ــــــــــ ، **تطور القوات العسكرية اليهودية إبان الثورة الفلسطينية الكبرى 1936-1939** (القاهرة : مركز دراسات الشرق الأوسط 1998م) .

37. عبد الكريم ، إبراهيم ، **الاستشراق وأبحاث الصراع لدى إسرائيل** (عمان : دار الجليل ، 1992م) .

38. عزي ، غسان ، (دكتور) ، **سياسة القوة مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى** ، الطبعة الأولى (بيروت : مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، 2000م).

39. عطية ، ممدوح حامد ، (دكتور) ، **البرنامج النووي الإسرائيلي والأمن القومي العربي** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1997م) .

40. ــــــــــ ، **الردع النووي الإسرائيلي** (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1994م).

41. عطية ، غسان ، **مواقف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من القضية الفلسطينية** (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، 1977م).

42. عيدروس ، محمد حسن ، **العلاقات العربية إيرانية** ، الطبعة الأولى (الكويت : منشورات ذات السلاسل ، 1985م) .

43. غـــرين ، ســـتيفن ، **أمـــريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط** ، 1968-1986 ، ترجمة : محمود زايد ، الطبعة الثانية (بيروت : شركة المطبوعات ، 1989م) .

44. فايسمان ، ستيف ، **القنبلة الإسلامية** ، ترجمة دار النشر (القدس : دار النشر ، 1982) .

45. فـــؤاد ، جابـــر ، **الأســـلحة الـــنووية واستراتيجية إسرائيل** (بيروت : مركز الدراسات الفلسطينية ، 1971م).

46. فـــيلدمان ، شـــادي ، الخـــيار النووي الإسرائيلي ، ترجمة : غازي السعدي ، (عمـــان ، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، 1984) .

47. **قهوجـــي** ، حبيب ، **إسرائيل خنجر أمريكا** (دمشق : مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية ، 1979م) .

48. كيتـــيل ، ريمـــواند ، **العلوم السياسية** ، ترجمة : فاضل زكي ، الطبعة الثانية (بغـــداد : مكتبة النهضة ، بدون تاريخ إصدار) .

49. مجموعة باحثين ، **دراسات في التّنمية و التّكامل الاقتصادي العربي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربيّة ، 1983م) .

50. مراد ، خليل علي ، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر** (البصرة : جامعة البصر ، 1984م) .

51. مسلم ، طلعت أحمد ، **حرب الخليج والأمن القومي** ، الطبعة الأولى (قبرص : دار الملتقى للنشر ، 1992م) .

52. مقلـــد ، إســـماعيل صبري ، (دكتور) ، **العلاقات السياسية الدولية** (الكويت : مطبوعات جامعة الكويت ، 1971م) .

53. نافعة ، حسن ، (دكتور) ، **مصر والصراع العربي – الإسرائيلي : من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1984).

54. ناشف ، تيسير ، (دكتور) ، **الأسلحة النووية في إسرائيل** (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1990م) .

55. ـــــــــــــ ، **العسكرة والأمن في الشرق الأوسط ، وتأثيرها على التنمية والديمقراطية** (بيروت : دار الشروق ، 1991م) .

56. ـــــــــــــ ، **في السياسة والأمن** ، الطبعة الأولى (بيروت : معهد الإنماء العربي ، 1982م) .

57. هـيكل ، محمـد حسنين ، (دكتور) ، **الحل والحرب** ، الطبعة الثانية (بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، 1982م) .

58. الـتوازن العسـكري فـي **الشرق الأوسط** ، ترجمة : نبيه الجزائري ، الطبعة الأولى (عمان ، دار الجليل ، 1984م) .

ب- المراجع الأجنبية

1. Books

1. Aronson , Shlomo , Israel,s Nuclear Options, Acls Working Paper,7 (los Angeles, CA: University of California, Center for Arms Control and International Security, 1977),P 10

2. Barnaby , Frank , The Invisible Bomb : The Nuclear Arms Race .in the middle East , London , I.B. Tairis, 1989, P.52

3. Paul , Jabber , Israel and Nuclear Weapons : Present Option and Future Strategies (London : Chatto and Windus , 1971) , P.72 .

2.Studies :

1.Kissinger Henry , New Atlantie Charter , 23 April , 1973 . Survival , Vol,IV.No4 London , July , August , 1973 , P.188

3. Others :

1.International Institute For Strategic Studies, The Military Balance 1999-2000 The : Source Studies, London: Oxford University Press for The International Institute For Strategic , (October 1999) , p.p 300-301

2. (S.I.P.R.I), International Peace Research Institute SIPRI Yearbook Stockholm Source: Press 1997 Armaments, Disarmament and International Security, (Oxford University 1996) , p.p 428-429 .

3. (S.I.P.R.I), SIPRI Yearbook Stockholm International Peace Research Institute Source: Security, (Oxford, Oxford University 2001 Armaments, Disarmament and International Press 1996) , p326

4. Carnegie Endowment for International Peace , Center for Defense Information of : Amercian Scientists Federation , Washington , DC , 1998

ثالثاً : الدوريات

1. إبـــراهيم ، حســـنين توفيق ، العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسيـــة ، عالم الفكر ، العدد 27 ، 1999م .

2. أحمـــد ، رفعت سيّد ، الأمن القومي بعد حرب لبنان ، شؤون عربيّة ، العدد 35 ، يناير 1984م .

3. أحمد ، أحمد يوسف ، مستقبل العلاقات العربية – العربية ، المستقبل العربي العدد 115 ، سبتمبر ، 1988م .

4. إسماعيل ، محمد علي ، التسلل الإسرائيلي في آسيا ، السياسة الدولية ، العدد 6 ، السنة 2 ، ديسمبر 1966م.

5. أطرش ، محمد ، العرب والعولمة : ما العمل ، المستقبل العربي ، العدد 228 أبريل 1998م .

6. أمين جلال ، العولمة والدولة ، المستقبل العربي ، العدد 228 ،أبريل 1998م

7. بنونة ، محمود خيري ، المناطق النووية المنزوعة السلاح ، السياسة الدولية ، العدد 26 ، السنة 7 ، أكتوبر 1971 .

8. تحســـين ، خالـــد (دكتور) ، حول الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك ، شؤون عربية ، العدد 35 ، 1948م .

9. خضـــر ، محسن ، موقع الانتماء القومي في التعليم المصري بعد الصلح مع إسرائيل ، الوحدة ، العددان 26-27 ، السنة 3 ، ديسمبر 1986م .

10. زيـــود ، محمـــد سليمان ، التهديد النووي الإسرائيلي للأمن القومي العربي ، المستقبل العربي ، العدد270 ، السنة الثامنة ، 2001م .

11. سـعد ، أحمـد ، الهجـرة اليهودية الراهنة في موازنة التطور الاقتصادي – الاجتماعي في إسرائيل ، الدراسات الفلسطينية ، العدد 8 ، خريف 1991م .
12. سويلم ، حسام ، العلاقات الاستراتيجية بين الهند وإسرائيل ، السياسة الدولية العدد 142 ، السنة 36 ، أكتوبر 2000م .
13. شـوقي ، ممدوح ، الأمن القومي والعلاقات الدولية ، السياسة الدولية ، العدد 127 ، السنة 33 ، يناير 1997م .
14. شـيمي ، يحـي ، إجراء التجارب على الأسلحة النووية ودور إسرائيل في جنوب أفريقيا ، السياسة الدولية ، العدد 90 ، السنة 23 ، أكتوبر 1987م .
15. عـبد السلام ، محمد ، (دكتور) ، الموقف الإسرائيلي من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، السياسة الدولية ، العدد 120 ، السنة 31 ، إبريل 1995م.
16. ـــــــــ ، الـرؤوس الـنووية الإسرائيلية : الخصائص والمقومات ، السياسة الدولية ، العدد118 ، السنة 30 ، أكتوبر 1994م .
17. عـبد الظاهـر ، محمـود سـعيد ، (دكتور) ، الخيار النووي الإسرائيلي : الإمكانيات – الاستخدام ، المستقبل العربي ، العدد270 ، السنة 8 ، 2001م .
18. عسـلي ، بسـام ، التسـلح النووي الإسرائيلي ، استراتيجية الردع ، الدفاع العربي ، العدد 12 ، السنة 9 ، 1985م .
19. غالي ، بطرس ، القضايا العشر ، السياسة الدولية ، العدد 24 ، 1971م .
20. غلـيون ، بـرهان ، الـوطن العربي أمام تحديات القرن الواحد والعشرين ، المستقبل العربي ، العدد 232 ، السنة 19 ، يونيو 1998م .
21. فاعـور ، أسـعد ، برنامج أريحا الإسرائيلي ، الفكر الإستراتيجي العربي ، العدد 31 ، يناير 1990م .
22. فيصـل ، سعود ، الوحدة العربية : نظرة عامة ، المستقبل العربي ، العـدد 79 ، سبتمبر 1985م .
23. كـيخا ، إبـراهيم إسـماعيل ، ضبط التسلح في المنطقة وأثره على التوازن الاسـتراتيجي العربي – الإسرائيلي ، الفكر السياسي ، العدد 20 ، السنة 7 ، خريف 2004 .

24. كـــارم ، محمـــود ، أضواء على الموقف المصري من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، السياسة الدولية ، العدد 120 ، إبريل 1995م .

25. محـــرّم ، محمد رضا ، (دكتور) ، تعريب التكنولوجيا ، المستقبل العربي ، العدد 61 ، السنة 6 ، مارس 1984م .

26. نـــبهان ، موســـى ، وزيد ممدوح أبو حسّان ، البحث العلمي بين الضرورة الإنســـانية والحصـــانة القومية ، المستقبل العربي ، العدد 212 ، السنة 19 ، أكتوبر 1996م .

27. هيتـــي ، نـــوزاد ، (دكـــتور) ، دور مركـــز البحوث في التنمية في الوطن العربـــي ، شؤون عربيّة ، العدد 99 ، سبتمبر 1999م .

28. قاعـــيد ، محمـــد ، العـــرب تحـــت تهديد ترسانة إسرائيل النووية ، العالم الإسلامي ، العدد 1870 ، ذو القعدة 1425 هـــ .

29. ياسين ، السيد ، في مفهوم العولمة ، المستقبل العربي ، العدد 228 ، أبريل 1998م .

30. موجز يوميات الوحدة العربية ، العدد 157 ، السنة 14 ، يناير 1992م .

31. الحرس الوطني ، السعودية ، السنة 7 ، العدد 49 ، (نوفمبر)1986.

32. "حـــال الأمـــة العـــربية 1998م" ، صادر عن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي التاسع ، المستقبل العربي ، العدد 242 ، السنة 21 ، أبريل 1999م .

رابعاً : الرسائل العلمية :

1. رســـلان ، أحمـــد فـــؤاد ، مفهوم الأمن القومي ، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1977م) .

2. ـــــــــــــ ، نظرية الصراع ، رسالة دكتوراه غير منشورة (القاهرة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1980م) .

خامساً : مصادر أخرى

أ- المؤتمرات والندوات والملتقيات :

1. الدكـــتور: هيـــثم الكيلاني ، وحدانية السلاح النووي الإسرائيلي ، الملف العربي الأوربي ، باريس ، العدد 86 ، أكتوبر ، 1999م .

2. نشـــرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، المجلد 19 ، رقم5 ، حولية معهد استكهولم الدولي لبحوث السلم 1979 .

ب- وكالات الأنباء:

1 . وكالة الجماهيرية للأنباء ، 20 ديسمبر 2003م .

ج- شبكة المعلومات الدولية

1. د. أحمـــد الثابت ، جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته ، موقع الجزيرة نت ، آخر تحديث يوم الأحد ، 2004/10/3م / 16:28 بتوقيت غرنيتش .

2. البرادعـــي : ليبـــيا لم تكن قريبة من إنتاج القنبلة النووية ، موقع "الشرق الأوسط WWW . BBC Arabic. com " ، آخـــر تحديث : الاثنين 29 ديسمبر 2003 ، التوقيت 18:52 غرينتش.